الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتُ مجلِسُ نوابُ الشّعبْ

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة السادسة والثلاثون | 36 | الثلاثاء 25 فيفري 2025

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 3010
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 3010
3- الإعلان عن تغيير في كتلة نيابية..... 3010
4- توجيه أسئلة شفاهية إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية..... 3010
5- عرض وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية..... 3023
6- استئناف الجلسة وتدخلات السيدة والسادة النواب على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي..... 3028
7- رفع الجلسة..... 3037
II. التغيير في كتلة نيابية..... 3037
III. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 3037

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة رقابية على الساعة العاشرة وخمس دقائق من صباح يوم الثلاثاء 25 فيفري 2025 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك لتوجيه أسئلة شفاهية إلى السيد وزير أملاك الدولة الشؤون العقارية.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير.

نفتتح على بركة الله أشغال جلستنا، ويسعدني في البداية وباسمكم جميعًا أن أرحب بالسيد وجدي الهذيلي، وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية، والوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وفقا لقرار مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 20 فيفري 2025 فإن هذه الجلسة العامة تتضمن في نقطة أولى توجيه أربعة أسئلة شفاهية إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية، عملا بأحكام الفصل 130 من النظام الداخلي.

وفي نقطة ثانية تقديم عرض للوزارة حول المحاور التالية:

1. خطة الوزارة لحل مختلف الإشكاليات المتعلقة بالمسائل التالية:

المسح العقاري الإجباري والمسح الاختياري للأراضي الاشتراكية.

فرز الأراضي الاشتراكية من أملاك الدولة.

تحديد القيمة الكرائية للعقارات الفلاحية.

2. استراتيجية الوزارة المتعلقة بتسوية وضعية التجمعات السكنية المقامة على أراضي من أملاك الدولة بمختلف جهات البلاد مثل عمادة المريسة، قربص، توزر، قفصة.

3. مدى التقدم في إعداد مشروع مجلة أملاك الدولة ومختلف المشاريع التي تندرج في إطار الإصلاحات التشريعية في مجال أملاك الدولة والشؤون العقارية.

الإعلان عن تغيير في كتلة نيابية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي وزملائي الأعزاء،

قبل أن نشرع في جدول أعمالنا وعملا بأحكام الفصل 18 من النظام الداخلي، نعلن عن تغيير في الكتل يتعلق بانضمام النائبة المحترمة السيدة أسماء الدرويش إلى كتلة الأمانة والعمل ونأذن بنشر هذا التغيير بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب.

وقبل الشروع في النقطة الأولى:

السيدات والسادة النواب،

باسمكم جميعا أرحب بوفد من طلبة المعهد العالي للعلوم الاجتماعية والتربية بقفصة الذين يؤدون زيارة أكاديمية إلى مقر المجلس ويحضرون معنا جانبا من هذه الجلسة العامة، فمرحبا بهم (تصفيق).

توجيه أسئلة شفاهية إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

والآن نشرع في النقطة الأولى وهي توجيه أربعة أسئلة شفاهية إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وتكون الترتيبات في الغرض عملا بأحكام الفصل 130 من النظام الداخلي على النحو التالي:

1. يتولى النائب عرض سؤاله في مدة لا تتجاوز عشر دقائق.

2. يتولى عضو الحكومة تقديم جوابه لمدة لا تتجاوز عشر دقائق.

3. للنائب الحق في التعقيب مرة واحدة ولمدة لا تتجاوز خمس دقائق.

هذا ويمكن للسيد الوزير، إن رغب في ذلك أن يتولى تقديم بعض التوضيحات والإضافات بخصوص مختلف الأسئلة الشفاهية المطروحة وذلك لمدة تتراوح بين 15 و20 دقيقة وهو ما من شأنه أن يساهم في مزيد توضيح بعض النقاط العالقة إن وجدت.

ننطلق إذا وتباعا في استعراض الأسئلة الشفاهية المبرمجة لليوم.

السؤال الشفاهي الأول للزميل المحترم السيد حسن جربوعي، تفضل.

طرح السؤال الشفاهي من قبل السيد حسن جربوعي

السيد حسن جربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

اليوم وفي إطار متابعتنا لنسق المشاريع العمومية جهويا ووطنيا والحلول المطروحة للتسريع فيها، لاحظنا أهمية الوضع العقاري وارتباط وزارتكم بأغلب المشاريع التنموية وهذا ما يجعلنا نتساءل: أولا عن مآل مجلة أملاك الدولة وبالأخص الخارطة الرقمية والتي هي بمثابة المخرج الوحيد لجميع الإشكاليات العقارية.

سؤالنا الشفاهي سيدي الوزير، سينقسم إلى قسمين: القسم الأول فيما هو جهوي والقسم الثاني فيما هو محلي.

فيما يخص جهة صفاقس، ولاية صفاقس تقريبا 28% من الرصيد العقاري للدولة من أراضٍ ومن مباني ومن ممتلكات موجودة في هذه الولاية وهذا ينعكس في الكم الهائل من الملفات التي يتم توجيهها إلى إدارتكم يوميا من عديد الوزارات ومن المواطنين من جهة أخرى، لكن في المقابل لم نر أي اهتمام من قبل الإدارات المركزية لهذه الجهة من كل الحكومات المتعاقبة.

اليوم كيف نطالب الموظفين بأداء واجباتهم في مقر يهدد سلامتهم، في مقر يهدد حياتهم؟ وأنت سيدي الوزير قمت بزيارة لهذا المقر، الإدارة الجهوية بصفاقس وعلى علم بالوضعية المزرية وراسلنا السيد الوزير السابق وتفاعل معنا إيجابيا وذلك لصيانة هذا المقر، لكن إلى اليوم مازالت الوضعية كما هي، هذا من جانب.

ومن جانب آخر هناك اليوم توجه سياسي للتسريع في المشاريع العمومية وتوفير خدمات راقية ولائقة للمواطن، هذا المطلوب تقريبا من أغلب الإدارات، من أغلب الوزارات في كل الولايات، لكن الموجود في ولاية صفاقس، إدارة تكاد تكون مهجورة من الموظفين وأمام الكم الهائل من الملفات يقابله نقص كبير في عدد الأعوان فمتى سيتم سد هذا الشغور؟

سؤال آخر فيما يخص منظوريك في الإدارات الجهوية: متى سيتم إصدار الأمر المتعلق بالتنظيم الهيكلي للإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية وذلك بعد استيفاء جميع الإجراءات اللازمة في شأنه وعرضه على مجلس وزاري منذ شهر أفريل 2024 وهذا التمكين لمنظوريك من حقوقهم سيكون بمثابة الحافز لحثهم على مزيد البذل والعطاء في ظروف مهنية واجتماعية حسنة، لأنه لا يمكن لنا أن نتحدث عن اقتصاد وطني دون التسريع في إنجاز المشاريع العمومية وهذا لا يكون إلا بإدارة لائقة وظروف عمل مريحة.

ونحن كسادة نواب قمنا بمراسلة رئاسة الحكومة في هذا الغرض لأن الوضع أصبح مزريا جدا، اليوم الموظفين يعملون في ظروف صعبة جدا، في مبنى يكاد يكون مهجورا يهدد حياتهم، ظروف عمل صعبة جدا وقد عاينا الإدارة الجهوية في صفاقس مع أعضاء مجلس النواب واطلعنا على الوضعية الموظفين، نشكرهم على العمل الذي يقومون به لكنهم غير قادرين على العمل كما ينبغي نتيجة الوضعية الموجودة، لذلك يجب على الأقل تحفيزهم بعض الشيء بترقيتهم.

فيما يخص ما هو محلي: معتمدية منزل شاكر وبالتحديد عمادة الحاج قاسم، هذه العمادة قام وفد حكومي بأداء زيارة لها في 2017 وعلى رأسهم رئيس الحكومة، ثلاثة وزراء: وزير الفلاحة، وزير التجهيز، وزير أملاك الدولة ورئيس حكومة، ذهب إلى هذه العمادة وقابل مواطنين واتخذوا عديد الإجراءات بخصوصها لكن هذه الإجراءات زادت في تعكير الوضع وزادت في صعوبة حياة المواطنين.

اليوم أتساءل: رئيس الحكومة يتوجه إلى عمادة ويصعب الأمور على الأمور الموجودة.

اليوم نحن في بداية بناء أسس جديدة لدولة اجتماعية بالأساس وهذا ما يجرنا إلى طرح الإشكال العقاري في المناطق الداخلية وأبرز مثال هي عمادة الحاج قاسم.

قبل طرح السؤال السيد الوزير، سأعطيك لمحة على هذه العمادة، في عهد أحمد بن صالح عام 1966 وبالأحرى في فترة برنامج التعاضد قامت الدولة في ذلك الوقت بتشغيل المواطنين في أراضي الدولة بمبلغ 150 مليم و2 كلغ من الدقيق، لماذا هذا الأجر؟ لأن الشعار الذي رفع في ذلك الوقت: "اخدم راهي أرضك، اخدم راهي ملكك" الناس دخلت على أرض"سدر وسكوم" وحولتها إلى جنة وهذا ما جعل الدولة تفي بوعودها في تلك الفترة. في مارس 1979 يتم تسليم هذه الأراضي للأشخاص الذين خدموها والذين تعبوا عليها ولكن للأسف منذ ذلك الوقت إلى اليوم مازالت بعض الملفات عالقة.

السؤال المطروح: متى سيتم التسريع في هذه الإجراءات وتمكين الناس من شهاداتهم؟ وهذا كان توجه الدولة في ذلك الوقت لأنه لا يمكن لكل التونسيين العيش في المدن، هناك مناطق نائية، مناطق صعبة يجب أن نبني فيها على الأقل نسيج اجتماعي متماسك وهذا لا يكون إلا إذا وضعت الدولة بصمتها مع هؤلاء الناس، وهذا ما جعل في السبعينات يتم استغلال عديد المواطنين للأراضي التي تعتبر فواضل التعاضد أو بالأحرى الكلمة الموجودة في الأرياف يقول لك "إسقاط مهندس" لذلك دخل الناس على هذه الأراضي الفواضل، أتحدث عن السبعينات وعن بداية الثمانينات ونعرف وضعية البلاد، الناس دخلوا على أرض يوجد فيها الخنزير وفيها الذئب، الناس بإمكانيات بسيطة "بيوش ومسحة" أرجعت تلك الأرض جنة.

حتى نعرف التاريخ سنة 1981 دخلت إدارة الغابات لهذه المناطق وعندما وجدت الناس ملكت هذه الأراضي وزرعتها وهذا رب ضارة نافعة، يعتبر هذا بالنسبة إلى الناس الموجودين سند يثبت ملكيتهم من مدة زمنية منذ السبعينات والثمانينات بأن هؤلاء الناس موجودين وبأنهم يعيشون في تلك الأرض قبل حتى أن يتم تأسيس وزارة أملاك الدولة في التسعينات، قبل حتى أن توجد إدارة الغابات سنة 1981 جاء الناس إلى هنالك وبنوا وبقوا في تلك الأراضي وأثمرتها.

لو كانت الدولة تريد حقيقة أن تحترم المواطنين وأن تحترم هؤلاء الناس على الأقل تعطيهم رمز لأنه عندما نرى الأراضي الأخرى التي على ملك الدولة اليوم، شيء يبعث الحزن وإلى حد الآن هؤلاء الناس في مشكل، هؤلاء الناس جاؤوا وتعبوا واستثمروا وأصبحت أرضا على الأقل علينا أن نعطي لهؤلاء قيمتهم.

فالدولة سيدي الوزير، منذ ذلك العهد إلى اليوم مرورا بقانون 1995، لم تساهم إلا في تجميد العقار الدولي الفلاحي، في تونس الدولة هي التي تملك أهم الأراضي بداية بتجربة التعاضد مرورا بالأراضي المهيكلة.

السؤال المطروح: ألم يحن الوقت للدولة التونسية وبالأخص لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية أن يكون لها تصور جديد كي تجاري أملاكها وتواكب التطور الزراعي؟ فاليوم وأمام الإشكال العقاري المذكور في عمادة الحاج قاسم وعمادة تليل العجلة، السؤال المطروح: ما هي الحلول المقترحة من طرفكم لإخراج هذا العقار من الجمود وإدخاله في الدورة الاقتصادية لدفع التنمية في الجهات، مع مراعاة الوضعيات الاجتماعية للمنطقة؟ الناس اليوم عن طريق الكراء لم يقبل أي أحد بذلك حصل "blocage"، المقسم لم يتم كراؤه ولا الدولة انتفعت ولا المواطن تسلم ورقة واستثمر في الجهات، هناك مشكل كبير جدا.

فيما يخص الأراضي المهيكلة، أحسن مثال هي عمادة بير الملولي، هناك عديد الأراضي المهيكلة إذ تمثل أكثر من 70% من مساحة العمادة وفي زيارتنا لهذه الجهة لاحظنا إهمال تام لأصحاب هذه العقارات رغم التنصيص في كراس شروط على إلزامية عملية الإحياء. فما هي الإجراءات المتبعة من طرفكم للمراقبة من جهة؟ ومن جهة أخرى، لاحظنا أن الأراضي المهيكلة يتم كرائها بأسعار زهيدة فعلى سبيل المثال 200 زيتونة يتم كرائها لفلاح شاب بـ 900 دينار وفي بتة في بعض الأراضي المشتتة يتم كراء أقل من 200 زيتونة، 100 زيتونة يتم كراؤها بـ 15 ألف دينار، نقطة استفهام.

ما هي الإجراءات التي تقوم بها الوزارة للنهوض بهذه الأراضي، علما وأن الجهات التي توجد بها هذه الأراضي يعاني سكانها الفقر والبطالة. السؤال: متى سيتم تحيين كراس الشروط ومراعاة إمكانية

أولوية العمل لسكان هذه المناطق المجاورة في هذه الأراضي عند كرائها من قبل المعنيين، أو تمكينهم من أولوية الكراء.

سيدي الوزير، نعود إلى نقطتين أساسيتين: الإدارة الجهوية في صفاقس والمعاناة، الأمر الذي يجب أن يصدر للتنظيم الهيكلي للإدارات الجهوية بأملاك الدولة.

وفيما يخص عمادة الحاج قاسم حقيقة سيدي الوزير، عندما أقول أن وفد وزاري تنقل لعمادة ورئيس حكومة ونحن نتحدث عن استمرارية الدولة، اليوم الإشكال من الثمانينات مازال مطروح والكراء رفض الجميع الكراء تقريبا 350 حالة الذين تقدم منهم 40 شخص بملفاتهم، هؤلاء الناس يقولون لقد جئنا لهذه الأرض وسكنا فيها من الثمانينات، لا أتحدث عن ضعف الدولة الذي حصل بعد الثورة، أتحدث من الثمانينات عندما عمل التعاضد أعطى لأشخاص أوراقهم وهناك أشخاص لم يتحصلوا إلى حد الآن على أوراقهم والناس الآخرين الذين تقريبا أخذوا فواضل التعاضد.

نحن نتحدث اليوم عن أراضي مشتتة، لا نتحدث عن أراضي مهيكلة، أنا مع أن تحافظ الدولة على خزانها وعلى عقاراتها لكن هناك أراضي مشتتة، اليوم من غير المعقول هكتار ونصف هكتار إدارة جهوية تتنقل 50 كلم من الوقود وأعوان ليكتريه بـ 50 دينار و100 دينار في السنة، هذه الأراضي المشتتة يجب إيجاد لها حل على الأقل لتقوية الدورة الاقتصادية والناس يدخلون وتصبح هناك ثقة بين الإدارة وبين المواطن، شكرا.

جواب السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميل المحترم والآن نحيل الكلمة إلى السيد وجدي الهذيلي، وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فليتفضل.

السيد وجدي الهذيلي، وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السادة النواب الأفاضل،

كان سؤال السيد نائب الشعب السيد حسن جربوعي يتعلق بسؤال شفهي حول الوضعية العقارية في ولاية صفاقس عامة ومعتمدية منزل شاكر خاصة.

وأشير أن أول زيارة قمت بها غير معلنة كانت لولاية صفاقس وذلك بتاريخ 5 نوفمبر 2024 وكانت مناسبة للتأكيد على الرفع من وتيرة المعاينات الميدانية بالتنسيق مع الهياكل المتداخلة للوقوف على حالات الاعتداءات على أملاك الدولة واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المعتدين وأيضا المتسوغين لهذه العقارات في حالة إخلالهم بالتزاماتهم التعاقدية، مع الحرص على حسن توظيف العقارات الدولية بما يضمن تثمينها اقتصاديا وتوفير مواطن شغل للعاطلين عن العمل.

وفعلا قد قمت بمعاينة الحالة المزرية للمبنى واكتشفت أن الأمر يتعلق بالإجراءات المعقدة سواء في الصفقات أو إجراءات وزارة التجهيز، لأنها هي من ستتولى القيام بصيانة هذه البناية وهذه البناية اكتشفت أيضا بأن لها جانب من التراث، لأنها بناية قديمة ولكن جميلة جدا، لذلك فإنني أسعى مع وزارة التجهيز في أقرب وقت ممكن، ليس للإدارة الجهوية في صفاقس فقط ولكن هناك إدارات أخرى أيضا لو ترون الوضعية المزرية لإدارة 9 أفريل شيء يندى له الجبين.

في الحقيقة الدولة وفرت اعتمادات هامة جدا لصيانة وإعادة كل ما فيه خلل في هذه البنايات ولكن تبقى دائما تلك الإجراءات الإدارية المكبلة للانطلاق في الأشغال، سأقول بكل صراحة، مرة يتم إسقاط هذه الصفقة والمرة القادمة يتم إسقاط الصفقة التي تليها أو هناك خلل في الإجراءات نعود من البداية.

في الحقيقة أنا متأسف جدا لأن هناك مبالغ مرصودة لصيانة هذه المباني ولكن لم ننطلق بعد في الأشغال لذلك فإنني سأسعى في أقرب وقت ممكن أن يقع صيانة هذا المبنى التاريخي وكما ذكرت أنت، أطالب بالعمل ولكن يجب علي أيضا أن أوفر لمنظوري وسائل عمل ومناخ عمل يكون جيد.

أريد التأكيد على أهمية هذه الوزارة، الحقيقة وأنا كنت القاضي وأصبحت الآن وزيرا، اكتشفت هذه الوزارة وأهمية هذه الوزارة من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الاجتماعية.

إنني مدرك لذلك وشخصت الأمر لمدة هذه الشهور وعرفت أين توجد الإشكاليات واقترحت حلولا سوف أعرضها أمامكم.

بالنسبة إلى العقارات الموجودة في صفاقس: هناك عقارات دولية فلاحية وغير فلاحية موزعة كالآتي:

هناك أراضي بيضاء: 16 مباني إدارية خاصة، هناك أراضي فلاحية عددها 294 عقارا.

وأقدم أكثر معطيات في خصوص العقارات الدولية الفلاحية بولاية صفاقس:

مساحة الأراضي الدولية الفلاحية في ولاية صفاقس 178640 هكتار.

مساحة الأراضي الدولية الفلاحية في تصرف ديوان الأراضي الدولية وهنا أريد أن أشير وأن أؤكد أن وزارة أملاك الدولة بخصوص العقارات الفلاحية في صورة استرجاع العقار يودع لدى ديوان الأراضي الدولية ليتبع وزارة الفلاحة ونحن نعرف ما يمر به ديوان الأراضي الدولية وهذا الإشكال علينا حله مع بعضنا جميعا لأن كل العقارات التي تسترجع سواء عند الإخلال بالواجبات والالتزامات التعاقدية، يقع إيداعها لدى ديوان الأراضي الدولية لإمكانية إعادة توظيفها.

إذن مساحة الأراضي الدولية الفلاحية في تصرف الديوان: المركب الفلاحي الشعال، المركب الفلاحي بوزوية، المركب الفلاحي السلامة، المركب الفلاحي بئر علي بن خليفة. تقدر هذه المساحة بـ 66 ألف هكتار و604.

أما بالنسبة إلى العقارات الدولية المسوغة فهي تقدر بـ 7495 هكتار، هذه العقارات مصوغة لفائدة الفنيين الفلاحيين والفنيين الشبان والمتعاضدين السابقين والعملة القدامى وأيضا لفائدة الشبان من العاطلين عن العمل.

بالنسبة إلى الأراضي المعروفة بأراضي السيالين، هذه الأراضي تقدر بـ 140 ألف هكتار، تمت تسوية مساحة 50 ألف هكتار وهذه المساحات موضوع تسوية بالأمر 1870 المتعلق بضبط تركيبة اللجنة الوطنية الاستشارية واللجان الجهوية الاستشارية المكلفة بتسوية

وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية ومشمولاتها وطرق عملها.

كما أؤكد إلى أن هذا الأمر محل مراجعة بما يتيح الترفيع في نسق التسوية وتم الخيار على أن تتم التسوية بصفة أحادية مع توظيف رهون على الرسوم العقارية وكذلك باعتماد القائمات حتى لا نكون مضطرين بأن يتصل المواطن هو بالإدارة، سنسوي الوضعيات بصفة أحادية باعتماد قوائم وكذلك في تسهيل هذه الإجراءات لأننا لو عدنا إلى الأمر الحكومي 1870 في الحقيقة نجد أن هناك عديد التعقيدات، عديد اللجان، سنسعى إلى تسهيل وتبسيط الإجراءات لتسوية هذه الوضعيات.

في خصوص الجزء الثاني من السؤال والمتعلق بوضعية أملاك الدولة في معتمدية منزل شاكر، أفيدكم بالمعطيات التالية:

بالنسبة إلى الأراضي الفلاحية التي في تصرف المركب الفلاحي السلامة، هذا فيه 18478 هكتار، أما الأراضي الدولية الفلاحية التي في تصرف المركب الفلاحي بوزوية فهو يمسح 13750 هكتار وأهم الرسوم العقارية الدولية كائنة في منزل شاكر، هناك عديد الرسوم العقارية، الرسم العقاري 44468 المعروف بضيعة "la frette".

هناك عديد الرسوم العقارية، هذه الرسوم العقارية وضعيتها مختلفة فهي تتعلق بعقود مغارسة مع شيخ الوقف سابقا، ثم عقد المقاسمة وقد قام أغلب المغارسين بتحيين الرسوم العقارية وإفراد عقاراتهم برسوم عقارية مستقلة.

كذلك هناك عقود كراء بالمراكنة للمتصرفين عن حسن نية في بعض العقارات الدولية وعقود كراء بالمزاد العلني للعقارات الشاغلة.

كذلك هناك 11 ألف هكتار وقع إخضاعها لنظام الغابات، ثم تم رفع الإخضاع لنظام الغابات على مساحة 3941 هكتار بمقتضى قرار السيد وزير الفلاحة المؤرخ في 2017 حتى يتسنى تسوية وضع المتصرفين فيها بالكراء والذي تم تحديدهم من قبل لجنة مشتركة.

كما شرعت الإدارة ابتداء من سنة 2018 في إبرام عقود كراء للبعض منهم والذين يتقدموا بمطالب في الغرض وهي بصدد إتمام إجراءات إبرام العقود المتبقية.

أما بالنسبة إلى العقارات الدولة الفلاحية المسوغة والكائنة بمعتمدية منزل شاكر فهناك عقارات دولية مسوغة خارج إطار الهيكلة، أي بالإشهار والمزاد العلني يبلغ عددها 87 عقار على مساحة 815 هكتار.

وهنا أشير أنه تبعا للمجلس الوزاري الذي تعلق بتثمين الرصيد العقاري الدولي، فقد تم إعداد فريق عمل لمراجعة مشتركة بين وزارة الفلاحة ووزارة أملاك الدولة، لمراجعة إجراءات المزاد العلني ونحو تبسيط أكثر ما يمكن من الإجراءات حتى يقع التسريع في إعادة توظيف العقارات وحتى لا تهمل العقارات لأنه اكتشفنا أنه بين استرجاع العقار وإعادة توظيفه، قد نصل إلى عامين وثلاثة نظرا إلى طول الإجراءات، هناك لجنة فنية وهناك لجنة قانونية، سنحاول أن نبسط في تنقيح كراسات الشروط، سنبسط في الإجراءات حتى يقع توظيف العقار في أقرب وقت ممكن وبالتالي نتفادى إهمال هذه العقارات.

كذلك هناك عقارات دولية فلاحية مسوغة في إطار الهيكلة لفائدة الفنيين الفلاحيين 9 مقاسم والعملة الفلاحيين 4 مقاسم والفلاحين الشبان 6 مقاسم.

بالنسبة إلى التجمعات السكنية المقامة على ملك الدولة الخاص بمعتمدية منزل شاكر يبلغ عددهم 18 تجمع سكني على مساحة تقدر بـ 61 هكتار وعدد المساكن 4669 مسكنا.

وقد باشرت الوزارة منذ انطلاق البرنامج في تسوية وضعية التجمع السكني حي التحرير والذي يشمل حوالي 110 مسكنا، باقي التجمعات السكنية الكائنة بعدة مناطق بمعتمدية منزل شاكر على غرار الحاج قاسم و...

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد الوزير، هل يرغب الزميل المحترم السيد حسن جربوعي في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضل.

السيد حسن جربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير، لقد طرحت أسئلة أشكركم على الإجابات قدمتها، لكن أنا في حديثي لم أتحدث لأنني لو تحدثت عن صفاقس وأرض السيالين وهي أزمة بايات، وعدوا عائلة السيالين أنها "من الخمارة إلى العمارة" وذهبت هذه الأراضي وإلى اليوم هذا الإشكال موجود في صفاقس، لم أتحدث عن الأراضي الدولية الشعال وبوزويتة والسلامة وبئر علي بن خليفة وعلى هذه الأراضي وعن الإشكال الذي تعاني منه صفاقس، لقد قمت بطرح أسئلة معينة:

السؤال الأول فيما يخص المقر ولقد تفضلت الآن وأجبتنا بأنه سيتم صيانته لكن الإطارات الموجودة أيضا يعانون من الأمر الذي ذكرته لكم وبوصفك إطار مع الحكومة بإمكانك أن تطلب مع السيد رئيس الحكومة التسريع في هذا القرار لأنه أصبح يمثل مشكلا كبيرا جدا مع منظوريك.

ثانيا سيدي الوزير، بالنظر إلى وزارة أملاك الدولة ونرجع إلى الخمسينات نجد أن الدولة ارتأت برنامج التعاضد واليوم بإمكاننا تقييمه هل نجح أم فشل، في التسعينات جاءت الأراضي المهيكلة وإلى اليوم مازلنا نعمل بهذا البرنامج وهذا ما كان له تأثير.

لقد تحدثت اليوم عن وضعية أملاك الدولة، ألم يحن الوقت اليوم أن يكون لوزارة أملاك الدولة ديوان خاص بها، ديوان وزارة أملاك الدولة يتولى الاهتمام بأراضيها لأنك تحدثت اليوم عن الأراضي المهيكلة للمقاسم الفنية إن تسلمتها شركات إحياء ولم تقم باستغلالها بصفة آلية ستسترجعها وزارة أملاك الدولة وستذهب لديوان الأراضي الدولية وهذا ما نعاني منه اليوم، ديوان الأراضي الدولية غير قادر على القيام بعمله وتضع أيضا وزارة أملاك الدولة على عاتقه أراضي أخرى مما جعلها اليوم على تلك الوضعية الكارثية الموجودة عليها اليوم.

لقد توجهت بسؤال وسأطرحه عليك مرة ثانية سيدي الوزير، ألم يحن الوقت اليوم للدولة التونسية بأن تغير تصورها بتصور جديد، تصور جديد كيف نبني بلادنا، كيف نبني أراضينا، كيف يتم التطور الزراعي؟ هل من المعقول اليوم لتستورد "drone" يجب استشارة من وزارة الداخلية لتقوم بالتصوير؟

الوضعية التي تعيشها اليوم وزارة أملاك الدولة والعقارات التابعة لها غير معقولة، شيء يندى له الجبين، اليوم عندما تؤدي زيارات حتى للأملاك المصادرة وتزور النزل التي كانت تعمل ولديار الضيافة وغيرها تجدها خراب لذلك فإن السؤال المطروح، أكبر

عقدة موجودة هي قانون 1995، قانون 1995 عندما تم القيام به منع التفويت في الأراضي والأمر الذي تحدثت عنه 1870 منع التفويت أنا معك، الدولة لم تعد تفوت في أراضيها، كفى هذه أرضي لن أعطيها ولكن هناك أراضي صغرى ومشتتة، الوضعية التي حدثتكم عنها في "الحاج قاسم" من غير المعقول اليوم أن هناك أشخاصا يملكون أراضي بنيت عليها قرى اليوم أحفاد أحفاده يملكون هناك ولا يملك "titre" ولا أي ورقة والدولة ترفض مده بشهادة ملكية، طيب لا تعطي أنا معك لكن هناك "blocage" فالمواطن لن يكتري هذه الأرض، هل يمكنك أن تخرجه كدولة، المواطن عمل بها خمسين أو ستين سنة لا تستطيع أن تخرجه من هناك وهو لن يكتري هذه الأرض.

لذلك يجب أن يكون هناك فكر جديد، لقد قمنا بمشروع قانون نحن كسادة نواب وهو جاهز وينقصه بعض التشاور، قانون 1995 بما أنه قد منع التفويت لماذا لا يتم إضافة مطة أخرى له: العقارات الدولية الصغرى والمشتتة يتم النظر في وضعيتها وبذلك سنربح شيئين: أولا ستمد يدك للمواطن وعندما تمد يدك له فإنه سيستثمر وستصبح هناك رهنية لأن جمود هذه الأراضي، الأرض لن تعطيها قيمة إلا بالتداول، إلا بالكراء، إلا بالرهنية، إلا بالبيع، بإمكانك سيدي الوزير أن تقبل بهذا المقترح لوزارتك وتعمل عليه وتصدر الأوامر من عندك، أنت من تقدر المساحة والمدة الزمنية التي تم استغلالها، أنت من يقدر الأراضي التي يتم التفويت فيها والأراضي التي يتم تسويغها لأننا حقيقة إن بقينا بالمشاكل الإدارية الموجودة وبالقوانين البالية القديمة فلا يمكننا إصلاح شيء، إن أردنا حقيقة أن نبني اليوم من غير المعقول مواجهة الإشكال العقاري الموجود.

اليوم لم أحدثك عن قانون 1974 الذي يوجد به 350 هكتار من الأراضي الاشتراكية والمواطنين تسلموا ورقة من الدولة على أنهم يملكونها من 1974 بين القيروان وصفاقس.

تمنيت السيد الوزير، أن أسمع على الأقل أنه حتى لو لم يكن هناك حلول لكن يمكننا عقد لجان فيما بيننا، بين مجلس تشريعي وبين وزارات وبين سلطة تنفيذية ونضع المقترحات، لأن اليوم النائب هو الموجود على الميدان فهو من يعاين ويطلع، عندما أحدثك عن هذه المشاكل لم يتم إبلاغي بها، بل عاينتها بنفسي وخرجت واطلعت على المشاكل واجتمعنا بالفلاحين واجتمعنا بالمتعاضدين واجتمعنا بأشخاص سنهم تسعين سنة ومائة سنة، ليس لديه ورقة يقول لك أريد أن أضمن لأبنائي بعد موتي حتى لا يتخاصموا على الإرث، اعطيني أيتها الدولة ملكي، بعه لي الدولة، أنت تعاني من مشاكل مادية وأتيح لك مصدرا من الأموال ويمكنك تسوية وضعية أبنائك، أنا دائما أتحدث عن الأراضي الصغرى والمشتتة، لا أتحدث عن الخزان الموجود لدى الدولة، ذلك خزانها تستعمله الدولة.

سيدي الوزير، أعلم بأنني لن أجد لديكم الإجابة ولكن بإمكاننا عقد جلسات حوارية، بإمكاننا فتح الأبواب لبعضنا ونتناقش لأن الحل موجود فينا وفيكم، المواطن اليوم أعطى لنائب الشعب صوته والدولة هناك السلطة التنفيذية بإمكاننا بناء...

طرح السؤال الشفاهي

من قبل السيد محمد بن سعيد

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السؤال الشفاهي الثاني للزميل المحترم محمد بن سعيد له الكلمة وله عشر دقائق على أقصى تقدير. فليتفضل.

السيد محمد بن سعيد

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة وكافة الإطارات المرافقة،

السيد الوزير، سأنطلق بالمقاسم السكنية الدولية التي تم إسنادها بمعتمدية الهوارية وأخص بالذكر التجمع الموجود في منطقة الحزايزية والموجود في منطقة النشع، كذلك بعض المقاسم الأخرى التي تم إسنادها بمعتمدية تاكلسة على غرار منطقة وادي العبيد وبدار وسيدي عيسى وبئر مروة ودار الجندي والمرناقية ودويلة، لكن وزارة أملاك الدولة لم تتم الإجراءات لتمكين ساكني هذه المقاسم من شهائد ملكية فردية ونحن نتساءل السيد الوزير متى سيقع إتمام هذه الإجراءات وتمكين مالكي هذه العقارات من شهائد ملكية فردية؟ وبلغني أن الإشكال والمعوق الذي حال دون تمكينهم من شهائد ملكية فردية هي عدم وجود مثال التهيئة لهذه التجمعات السكنية والحال السيد الوزير أن هذه التجمعات وقع إنشاؤها إما عن طريق الدولة أو تحت رقابتها، بمعنى أنها أنجزت بمعايير ومواصفات قانونية فكيف للدولة اليوم أنت تطالب بمثال تهيئة لهذه التجمعات؟

استثنائيا بالنسبة إلى التجمعات الموجودة في معتمدية تاكلسة بما أن بلدية تكلسة بصدد إعداد مثال التهيئة قامت اللجنة الوطنية لحصر التجمعات السكنية والتوسعات العمرانية بعملها بمعتمدية تكلسة وتحولت لهذه المعتمدية وقامت بحصر جميع التجمعات السكنية بما في ذلك التجمعات المقامة على الأراضي الدولية وغيرت صبغة جميع هذه الأحياء من فلاحية إلى سكنية.

السؤال اليوم بما أن التهيئة تتطلب سنوات وسنوات لإنهاء مثال التهيئة والمصادقة عليه لم لا يتم اعتماد قرار اللجنة الوطنية لحصر التجمعات السكنية والتوسعات العمرانية القاضية بتغيير صبغة العقارات موضوع الطلب من فلاحية إلى سكنية لتسوية وضعية كل المنازل المنجزة وتمكين متساكني هذه الأحياء من شهائد ملكية فردية؟

كذلك نطالب السيد الوزير بالتسريع والتسهيل للبلديات في اقتناء الأراضي الدولية لاستغلالها للسكن على غرار بلدية تاكلسة ولدي ملف السيد الوزير من بلدية تاكلسة بخصوص عقار مساحته ثلاثة هكتارات وقع إعداد الملف وإرساله لوزارة أملاك الدولة منذ سنة 2019 يعني منذ سنة 2019، خمس سنوات إلى حد اليوم لم يرد الرد على بلدية تاكلسة من وزارة أملاك الدولة، رغم أهمية هذا الموضوع السيد الوزير الذي سيحد من التوسع العمراني العشوائي ومن البناء الفوضوي بمعتمدية تاكلسة.

كما ندعو أيضا إلى مراعاة الوضعية المادية للبلديات محدودة الدخل عند تحديد ثمن العقارات التي سيقع اقتناؤها كذلك خاصة أنها مؤسسات عمومية وليست بمؤسسات خاصة أو أشخاص خاصة.

أيضا لم لا يتم تحديد سعر رمزي للبلديات محدودة الدخل؟

أيضا لماذا لا يتم جدولة سعر هذه العقارات على أقساط؟

بالنسبة إلى موضوع أراضي جماعة الهوارية سيدي الوزير، تم مسح هذه العقارات اجباريا وبالكامل منذ سنة 1964 ووقع تحرير مضامين إسناد في الأراضي القابلة للزراعة فيما تم تقسيم الأراضي الصخرية السكنية أو ما يسمى بأراضي المراعي بالهوارية إلى قطع

ووقع تمكينهم من عقود تخضع لشروط الحوز والتصرف ومجلة العقود والالتزامات والحقوق العينية والقانون نظم كيفية ترسيمها وتصفيتها وفقا للأمر 460 لسنة 2017 حيث خص الجهة الوحيدة بهذه المهمة وهي مجلس الوصاية الجهوي المتكون من هياكل قضائية وتجهيز وفلاحة وغيرها برئاسة طبعا السيد والي الجهة.

السؤال المطروح السيد الوزير لماذا لم تتم المصادقة على الأقل على الرصيد العقاري البلدي المخصص من أراضي جماعة الهوارية لجملة من المشاريع وخاصة مشاريع التنمية المندمجة المعطلة حاليا بفعل هذا الإشكال لتسهيل تنفيذيها وخلق التنمية في الجهة وخلق مواطن شغل لشباب الهوارية؟

كذلك دار الشباب بالهوارية وقع إنجازها على أرض على ملك جماعة الهوارية وإلى حد اليوم يعني دخلت حيز النشاط وإلى حد اليوم لم تسو الوضعية العقارية ولا تملك وزارة الشباب والرياضة حجة ملكية في هذا العقار، رغم أنه تم تحرير محضر اتفاق من الهياكل المحلية المعنية بخصوص هذا الموضوع بتاريخ 20 ديسمبر 2020 لكن إلى حد اليوم لم تسو الوضعية العقارية لهذه المنشأة.

كذلك نقترح سيدي الوزير، من جهتنا في إطار حل هذا الإشكال العقاري بمدينة الهوارية إرسال لجنة قضائية من المحكمة العقارية على عين المكان لتصفية هذه العقارات تنطلق أولا في تسوية العقارات المبنية حسب الحوز والتصرف والتي هي خارج دائرة النزاعات لتمكينهم من شهائد ملكية فردية، أما بالنسبة إلى العقارات غير المبنية نقترح إلى جانب هذه اللجنة القضائية المحلية تشكيل هيئة وقتية بطريقة الانتخاب من جميع العروش والمالكين لأراضي جماعة الهوارية بمعدل عضو لكل مجموعة إضافة إلى ممثلين من أعوان الدولة التابعين للإدارات الجهوية والمحلية والخاضعين للقانون عدد 112 لسنة 1982 ويتم ضبط تشكيل هذا الهيكل وفق أمر حكومي أو مرسوم رئاسي لتحديد المهام والتراتيب.

كما نقترح إنشاء صندوق استثماري وتنموي لإيداع معاليم التسوية فيه وتخصص عائداته لتمويل شركات أهلية تحدث للغرض وتتكون من أصحاب الحق مالكي هذه العقارات التي ستحددها اللجنة المحلية المذكورة بعد إنهاء عملها ويشترط أن يقتصر نشاط هذه الشركات الأهلية على الاستثمار في السياحة الإيكولوجية الصديقة للبيئة نظرا لطبيعة هذه المنطقة.

مع العلم السيد الوزير أن هذا الإشكال العقاري بمدينة الهوارية يتسبب في شلل تام للمنطقة بسبب عدم القدرة على التوسع العمراني وبالتالي استحالة استقطاب المستثمرين وبعث المشاريع لخلق التنمية وتشغيل الشباب العاطل عن العمل رغم الثروة الطبيعية من جبال وبحار وجزيرة زمبرة التي تزخر بها مدينة الهوارية.

في موضوع آخر السيد الوزير بالنسبة للأراضي الخاصة الخاضعة للنظام الغابي في معتمدية الهوارية على غرار هنشير المبروك ببوكريم وقصر الأبيض بزاوية المقايس وكذلك هنشير زقاق وكلها تابعة لمعتمدية الهوارية وقع الاستيلاء على هذه العقارات واعتذر على هذه العبارة لكن يجب علي أن أستعملها، وقع الاستيلاء على هذه العقارات من طرف الدولة للأسف بحجة تثبيت الكثبان الرملية ومنع زحف الرمال في المقابل تفتك الدولة اليوم عقاراتها وتخرج أهالي المريسة وفي عديد من المناطق، في المقابل الدولة مستحوذة على أراضي الخواص لا لشيء الا لأن هناك سياسة الكيل بمكيالين ووقع الاستحواذ على هذه العقارات منذ عديد السنوات بدعوى منع زحف الرمال وتثبيت الكثبان الرملية، إلى حد اليوم السيد الوزير الدولة لم ترفع يدها على هذه العقارات رغم أن المالكين بحوزتهم شهائد ملكية ثابتة وواضحة وإلى حد اليوم المالكون محرومون من استغلال هذه العقارات إضافة إلى أن الإشكال يزداد يوما بعد يوم بفعل تفرع الشجرة العائلية لمالكي هذه العقارات.

كذلك السيد الوزير نطالب بالتسريع في المسح العقاري الإجباري بكافة أراضي معتمدية تاكلسة والهوارية لتحرير هذه المناطق من المعضلة العقارية وتسهيل التنمية في هذه الجهات المحرومة رغم الثروات الطبيعية التي تزخر بها معتمدية تاكلسة والهوارية نظرا لأن هناك تباطؤ في الإدارات الجهوية والمركزية التابعة لوزارة أملاك الدولة عاينا أن هناك نقصا في الموارد البشرية ونحن نتساءل السيد الوزير لماذا لم يتم انتداب أي موظف بوزارة أملاك الدولة منذ سنة 2015؟

كذلك نتساءل لماذا لا يتم تنقيح القانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرخ في 13 فيفري والمتعلق الأراضي الدولية الفلاحية؟ وشكرا.

جواب السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والآن نحيل الكلمة إلى السيد وجدي الهذيلي وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق فليتفضل.

السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا سيدي النائب،

طرحت عديد المواضيع بالنسبة إلى التجمعات السكنية والأمر 504 في عديد الإشكاليات العامة وأفضل أن أجيب على التجمعات السكنية أثناء العرض باعتبارها نقطة من النقاط التي سنتداول فيها.

بالنسبة إلى مجموعة الهوارية، منذ أن بدأت حياتي القضائية كنت في مجلس التصرف في الهوارية وانطلق الاشكال من تسجيل أكثر المساحات الموجودة في الهوارية باسم المجموعة وهو الخطأ الأول الذي انطلقنا منه وبقينا نعاني في هذا الرسم العقاري 15542 عديد السنوات.

الإشكال بصدد الحل ولكن أنت محق فقد طالت المسألة وسأتابع معك، في عام 1992 وقع إحداث لجنة جهوية لتحيين الرسوم العقارية بولاية نابل وكنت من بين أعضاء هذه اللجنة وحللنا عدة إشكاليات وأخرجنا عديد الناس في رسوم عقارية مستقلة وحين وقع إصدار قانون 2001 المتعلق بتحيين الرسوم العقارية أصبحت ولاية عامة للمحكمة العقارية في تحيين هذه الرسوم وانطلقت أعمال المحكمة، يعني وقعت إحالة الملف ككل، مجموعة الهوارية إلى المحكمة العقارية وبالتعاون مع مجالس التصرف كانت تقوم بدور كبير جدا وتتوجه على العين وتخرج كل قطعة في رسم عقاري مستقل.

في الحقيقة العمل ليس سهلا لأن العمل مرتبط بالتقسيمات من طرف ديوان قيس الأراضي وعلى ما يبدو مازالت المحكمة العقارية حاليا في نطاق دائرة الرسوم المجمدة تتعامل مع هذا الملف ويمكن التوجه إلى المحكمة العقارية للوقوف على الوضعية بإعتبار أن المحكمة العقارية تتبع وزارة العدل وليس وزارة أملاك الدولة، هناك رسم عقاري يتعلق بالتحيين وهو موجود في المحكمة العقارية.

فعلا ذهبت الى الهوارية منذ عديد السنوات ولم تتحرك باعتبار هذا المشكل القانوني لهذا الرسم العقاري وبالتالي المحكمة العقارية كانت بصدد حل هذا الإشكال تباعا وتقدم الرسوم العقارية لكل المستثمرين إذا طلب ذلك.

وكما قلت هذا يتطلب جانبا ماديا وقضائيا على حد السواء حتى يخرج الرسم العقاري في رسم مستقل.

بالنسبة إلى الاستيلاء حيث تقول الدولة تستولي، الدولة لا تستولي انما تنتزع لفائدة المصلحة العامة إذا كانت هناك مصلحة عامة وهي لم تستغل هذه الأرض وبالتالي كان هناك مصلحة عامة، الدولة لا تستولي إذا كان هناك مصلحة عامة، أنا لا أعلم عن الوضعية التي تحدثت عنها في الحقيقة أعطني أكثر معطيات حتى نطلع وندرس الملف ونبحث عن الحل القانوني والحالة الواقعية فهي هامة جدا.

أرجع الآن إلى الحديث عن سؤالك المتعلق بمعتمدية تاكلسة والهوارية، بالنسبة إلى معتمدية تاكلسة توجد بهذه المعتمدية عقارات دولية منها 3885 هكتار في تصرف ديوان الأراضي الدولية، المركب الفلاحي تاكلسة ووادي العبيد، كذلك هناك 1374 هكتار في التصرف الوقتي للديوان، ضيعتي السعادة والنجاح.

كذلك هناك مساحة 250 هكتار، ضيعة التعامل تم تخصيصها لفائدة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري قصد وضعها على ذمة ديوان الأراضي الدولية لتنمية موارده بموجب قرار تخصيص عدد 121.

كذلك هناك مساحة 56 هكتار تم تخصيصها لوزارة الفلاحة بموجب مقرر تخصيص وهي حاليا في تصرف مركز التكوين المهني الفلاحي بتاكلسة.

كذلك هناك 596 هكتار مسوغة لفائدة شركة إحياء وتنمية الفلاحة والفنيين الفلاحيين والفلاحين الشبان والمتعاضدين.

هناك كذلك 65 هكتار مسوغة بالمراكنة لفائدة الخواص.

كذلك هناك 600 هكتار سبق التفويت فيها لفائدة الخواص بموجب القانون عدد 25 لسنة 1970 وهذه المساحات موضوع التسوية وفقا لأحكام الأمر 1870 المتعلق بتسوية هذه العقارات.

وأشير إلى أن هذا الأمر الحكومي محل مراجعة بما يتيح الترفيع في نسق التسوية وتم الخيار على أن تتم بصفة أحادية مع توظيف رهون على الرسوم العقارية.

كذلك توجد بهذه المعتمدية أيضا عقارات على ملك الدولة بالاشتراك مع الخواص من بينها عديد الرسوم العقارية يعني الدولة تملك على الشياع مع بقية شركاء في الملكية.

هذا وتقوم الوزارة بالإجراءات القانونية اللازمة لفرز تلك المنابات وعند الإقتضاء تخصيصها برسوم عقارية مستقلة أو قسمتها حتى يتسنى للدولة توظيفها.

بالنسبة إلى معتمدية الهوارية وتوجد بهذه المعتمدية عقارات دولية فلاحية منها 83 هكتار تقريبا مسوغة بالمراكنة وبالمزاد العلني لفائدة الخواص.

كذلك مساحة 35 هكتار تقريبا في تصرف وزارة الدفاع.

كذلك مساحة 396 هكتار تقريبا سبق التفويت فيها لخواص بموجب قانون 1970 دون إبرام عقود في الغرض وهذه المساحة موضوع تسوية وفقا للأمر 1870 المذكور.

وكما أسلفت فإن هذا الأمر هو محل مراجعة بما يتيح الترفيع في نسق التسوية وتم الخيار على أن تتم بصفة أحادية مع توظيف الرهون على الرسوم العقارية.

وأخيرا تجدر الإشارة أن الوزارة بصدد جرد جميع العقارات الدولية الفلاحية وغير الفلاحية بهدف معرفتها بدقة وتحيين سجلاتها وتوظيفها أيضا وحمايتها.

كما أشير إلى أن ديوان الأراضي الدولية هي منشأة عمومية ترجع بالنظر إلى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري يتصرف بصفة وقتية في العقارات الدولية الفلاحية المسترجعة وهو من يتصرف فيها بصفة مباشرة وتوظيفها يبقى بصفة أساسية من مشمولات وبمبادرة من وزارة الفلاحة وخير دليل على ذلك مخرجات المجلس الوزاري المتعلق بتثمين الرصيد العقاري الدولي والذي دعا إلى التسريع بإعادة توظيف المقاسم والضيعات الفلاحية المسترجعة وتثمينها من خلال إحداث لجنة موحدة لدى وزارة الفلاحة بمشاركة وزارتي المالية وأملاك الدولة والشؤون العقارية، قصد متابعة التصرف في الأراضي الدولية الفلاحية وتبويب الأراضي المسترجعة وحوكمة إعادة توظيفها.

وهذه اللجنة الموحدة تكون كتابتها القارة لدى مكتب إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وشكرا.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد الوزير، هل يرغب الزميل المحترم السيد محمد بن سعيد في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق. تفضل.

السيد محمد بن سعيد

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا سيدي الوزير،

سيدي الوزير، ربما لم يسمح الوقت لعرض جميع الإشكاليات، بعجالة بالنسبة إلى التجمعات السكانية التي وقع إنشاؤها على مقاسم دولية اليوم هذه التجمعات بعد عشرات السنوات، فالمنزل التي كانت فيه عائلة أصبح فيه ثلاث عائلات خاصة أنهم محاطون بأراض دولية، اليوم نتساءل متى سنعطي مقاسم لهذه التجمعات لتسهيل التوسع العمراني والحد من التوسع الفوضوي العشوائي؟

كذلك لم نتحدث عن تنقيح الأمر الحكومي عدد 504 لسنة 2008 المتعلق بتسوية وضعية التجمعات القديمة المقامة منذ سنة 2015 كذلك عديد الأراضي الدولية اليوم لا بد أن يقع إسنادها لشباب المنطقة في إطار تشكيل شركات أهلية.

بالنسبة إلى الموضوع الذي تحدثت فيه حول الاستيلاء على الأراضي الفلاحية الخاصة، سيدي الوزير ليس فيها انتزاع لهذه

الأراضي وصحيح أنها خاضعة للنظام الغابي ووقع وضعها تحت تصرف الدولة لتثبيت الكثبان الرملية لمدة زمنية معينة وانقضت المدة وما أرجعت الدولة العقارات للمالكين إلى حد اليوم، يعني قرابة ألف هيكتار ما زال مستغلا من طرف الدولة إلى حد اليوم وهنا السيد الوزير أريد أن أتحدث عن سياسة الدولة وشعاراتها وبرنامجها وأظن أن برنامج الدولة اليوم هو أن نفتح استثمارات لشبابنا ونشغله ونستغل نقاط القوة الموجودة في دولتنا والثروة الطبيعية الموجودة في منطقتنا، وأظن أن التوجه اليوم حين اقترحت الهوارية وتاكلسة فإن كل الناس يعرفون جمالية هذه المنطقة والمكونات الجمالية الموجودة فيها لكنها في الحقيقة غير مستغلة.

السيد الوزير، يشعر اليوم شباب تاكلسة وشباب الهوارية في الحقيقة بظلم وحرمان كبيرين لأنهم موجودون في منطقة حقيقة عندها كل مستلزمات الإقلاع السياحي ويمكن أن تكون واجهة سياحية وموطن شغل لكل شباب المنطقة وربما لولاية نابل كاملة لكن إلى حد اليوم لا أعرف لم لا نتخذ قرارات جريئة اليوم في هذا الإطار ولم لا نفتح اليوم الاستثمار في هذه المناطق؟ ونحن مع أن نُبْقِيَ على طبيعة المكان كما هو ومع أن نتبع الاستثمار الايكولوجي صديق البيئة الذي ليس فيه أي ضرر ويبقى على طبيعة المنطقة كما هي، لكننا لسنا مع أن نتأخر أكثر ونترك شبابنا ومتساكني معتمدية الهوارية يعيشون في ثروة موجودة لكنهم في المقابل يشكون الخصاصة والفقر.

سيدي الوزير، نتمنى خطوة جريئة من كامل الحكومة ومن كافة الوزراء الذين في علاقة بهذا الإشكال سواء وزير السياحة أو السيد وزير الفلاحة، وزير أملاك الدولة، السيد رئيس الحكومة رأسا السيد الوزير اليوم لا بد أن ننظر لهذه المنطقة ونطبق الشعارات المرفوعة ألا وهي حقهم في العمل، في الاستثمار، في بعث المشاريع، في استغلال الموارد والثروات الموجودة في منطقتهم.

اليوم لا نطبق هذا السيد الوزير والشباب في الحقيقة يستغيث اليوم وحان الوقت اليوم لاتخاذ مثل هذه القرارات فلا يوجد أي مانع لأن نستغل هذه المنطقة ولا سبب في أن نبقى نشاهد الشباب المعطل والمحروم اليوم ولا يملك ولو دينارا ويعيش في منطقة يمكن أن يكون فيها مشروع سياحي حقيقة ينهض به ويكون له مورد رزق ويغير تلك المنطقة وينشط الدورة الاقتصادية ويفتح آفاقا أمام هذا الشباب، والمؤسف حقا اليوم أن تكتسب بلادي تلك الثروة والمقدرات وتلك الجمالية لكن غير مستغلة وخارج دائرة اهتمام الدولة والحكومة وخارج النسيج الاقتصادي ودائرة النسيج السياحي.

السيد الوزير، نريد اليوم قرارات جريئة فنحن سنغادر هذه المقاعد نحن كسياسيين أو أنتم كإداريين يوما ما سنغادر هذه المواقع، إما أن نخلف فكرة جيدة يتذكرنا بها الناس ونتخذ قرارات جريئة تغير هذا الواقع وتحسن وضع البلاد وإما أن نذهب وللأسف غير مأسوف علينا.

سيدي الوزير، نتمنى أن يقع اعتماد كلامي وتفهموا الوضع الذي تعيشه معتمدية الهوارية وتاكلسة وخاصة تاكلسة فالأراضي الدولية اليوم مهملة وليست مستغلة وفي المقابل شباب عاطل عن العمل وأمامه ثروة.

رجاء السيد الوزير...

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد عزيز بن الأخضر

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السؤال الشفاهي الثالث من الزميل المحترم السيد عزيز بن الأخضر له الكلمة وله عشر دقائق على أقصى تقدير فليتفضل.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا،

السيد رئيس الجلسة،

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم وكل الطاقم المرافق،

السيدات والسادة النواب،

حقيقة نحن اليوم أمام ملف حارق يمس شريحة واسعة من المواطنين في معتمدية مرناق وفي مناطق أخرى من بلادنا وكنا نستمع إلى زملائنا وهو ملف تسوية الوضعية العقارية للأحياء والتجمعات السكنية والأراضي الفلاحية.

طال انتظار هذا الملف وعانى منه آلاف المواطنين الذين يعيشون على أراض لم تتم تسوية وضعيتها القانونية منذ عقود مما حرمهم من أبسط حقوقهم الملكية والاستثمار والتصرف القانوني في ممتلكاتهم.

السيد الوزير، الناس في أحياء مثل حي احمد داي وجبل الرصاص وحي الطيران وسيدي سعد والخليدية والكبوتي وفرش العنابي وحي السلام وأوذنة والقنة والعلالجة وغيرها في معتمدية مرناق يعيشون حالة من الترقب والقلق، هؤلاء لا يطالبون بالمستحيل بل يطالبون بحقوقهم المشروعة في التملك في إطار القانون وفي ظل إرادة سياسية حقيقية لمعالجة هذه الملفات.

السيد الوزير، معتمدية مرناق تمثل ثلثي ولاية بن عروس فيها عمادة واحدة فيها التسوية العقارية هل يعقل؟

هذا كارثة في حق معتمدية مرناق التي تمثل اليوم ثروة وتستوجب ثورة كبيرة لتونس ونعرف التوسع العقاري ونعرف اليوم أن عديد الولايات في تونس الكبرى لا يمكن أن تحدث فيها دكانا أو مستودعا، اليوم لو نحسن استغلال مرناق والعمل عليها ستكون ثروة للبلاد التونسية لذلك سيدي الوزير أسئلتي واضحة ومباشرة ولم تأت من عدم سيدي الوزير.

سيدي الوزير، راسلت الوزارة منذ تولي المسؤولية في 2023 وفي 2024 وحين نراسل الوزارة للأسف تجيبنا بالتشخيص في حين أننا نريد أن نسأل عن مدى التقدم والحلول التي ترسلها لنا الوزارة وأعطيك مثالا حيث راسلت الوزارة في 2023 بالنسبة لحي الرسالة وهو عقار على ملك الدولة الخاص تم إدراجه ضمن الدفعة الثانية والأشغال المختلفة بشأنها بصدد التصحيح والمراجعة، وأعدت طرح نفس السؤال في 2024 ووجدت نفس الإجابة يعني ليس هناك تقدم سيدي الوزير، هذا يضع نقطة استفهام كبيرة على وزارة أملاك الدولة.

نعرف سيدي الوزير، أنه إرث ولا نحملك المسؤولية وبالعكس استبشرنا خيرا منذ قدومك ولكننا اليوم حقا نطلب ثورة في أملاك الدولة وقرارات جريئة اليوم.

سيدي الوزير، الوعود وحدها لم تعد تكفي نريد أجالا زمنية واضحة ونريد التزامات رسمية وإجراءات فعلية على أرض الواقع فالمواطن في مرناق لم يعد يحتمل مزيدا من المماطلة وننتظر منكم اليوم أجوبة شافية وخططا ملموسة وليست مجرد نوايا أو دراسات لا ترى النور.

سيدي الوزير، طرحنا سؤالا شفاهيا حيث يعيش المواطن في معتمدية مرناق أزمة خانقة تمس المواطن البسيط، أزمة حرمت العديد سيدي الوزير من العائلات من أبسط الحقوق الحق في إدخال الماء الصالح للشراب والكهرباء إلى منازلهم.

سيدي الوزير، جل الأحياء السكنية بالمعتمدية هي مقاسم أحدثتها الدولة وقد اشتراها الناس ولديهم وصولات خلاص القباضات وحين يريد استخراج ترخيص الماء أو الكهرباء يطلبون منه شهادة ملكية وقد أخلت الدولة اليوم بمسؤوليتها واليوم يُنكل بالمواطن حين يريد شهادة لطلب التزويد بالماء او الكهرباء وأنت تعرف سيدي الوزير وأنت قاض وسيد العارفين وأنا لدي قرار قضائي ونحن نعمل هنا رغبة منا في إرجاع الثقة بين المواطن وبين الدولة ومؤسسات الدولة ونعرف أن أي مواطن يذهب إلى القضاء وسأتلو عليك جزء من قرار قضائي لأن القرار طويل السيد الوزير:

"وحيث من جهة أخرى فإن ما تمكنت به جهة البلدية من أن رفض الترخيص للمدعي يندرج في إطار التصدي للبناء الفوضوي والاعتداءات على الملك العمومي لا يستقيم قانونا على اعتبار أن ردع المخالفات العمرانية يكون عبر أعمال الإجراءات الزجرية المنصوص عليها صلب أحكام مجلة التهيئة الترابية والتعمير والتشاريع الخاصة بالملك العمومي ولا يتم أبدا بطريق المساومة واليوم الدولة تساوم مواطنيها بإجراءات أخرى لا سند قانوني لها لا سيما متى كان لتلك الإجراءات مساس بحق دستوري مكرس."

هذا قرار القاضي السيد الوزير، هل تريدون اليوم أن يتقدم كل المواطنين في معتمدية مرناق أن يتقدموا بشكوى ضد الدولة التونسية أو نتحمل المسؤولية مع بعضنا السيد الوزير ونأخذ قرارات جريئة ونفض إشكالية هؤلاء الناس.

السيد الوزير، في كل مرة يتوجه المواطن إلى الإدارات المعنية يُطْلَبُ منه وثائق وشروط تعجيزية وعندما يسعى للحصول على شهادة حوز من العمدة يقابل بالرفض وكأن الدولة تعاقبه على واقع لم يكن لديه يد فيه، نحن لا نطالب بالمستحيل سيدي الوزير ونطالب فقط بتفعيل إرادة الدولة في تسوية الملفات نطالب بخطة واضحة بأجال زمنية محددة.

سيدي الوزير، إن لم نتحرك اليوم ونضع حدا لهذه العراقيل فإننا نزيد من تعميق أزمة الثقة بين المواطن والدولة فالمواطن اليوم يدفع آداءاته والضرائب ولا يمكنه في مرناق اليوم بالذات التزود بالماء والكهرباء وأعطيتك ما ورد في القانون ورغم أن منشور وزارة الداخلية واضح سيدي الوزير لكن كل مسؤول يرى ذلك المنشور من الزاوية التي يرغب فيها.

تصور اليوم السيد الوزير، في معتمدية مرناق من يريد البناء في الطابق الأول من منزل والده يقولون له لا، هذه تدخل ضمن الإطار التجاري لعلك ترغب في كرائها فانظر أين وصلت ردود المسؤولين لتحريف الوقائع مما يزيد من معاناة المواطن.

سيدي الوزير، هذا ملف آخر عندما نتحدث عن ولايات أخرى عن ولاية بن عروس فإننا نتحدث عن قطب اقتصادي حيوي، عن ولاية بكثافة النشاط العقاري والصناعي وهي في حاجة ماسة إلى مؤسسات قادرة على مواكبة هذا النسق المتسارع والحقيقة سيدي الوزير المقر الحالي للإدارة الجهوية لأملاك الدولة ببن عروس لا يستجيب للمواصفات المطلوبة ويعاني من بعض الإمكانيات اللوجستية والبشرية ورغم أنه تم سابقا اقتراح فكرة لمقر الجديد إلا أنه بقي حبرا على ورق.

السيد الوزير ومشكور الحقيقة ونشكرك على التغيير الحاصل في الإدارة الجهوية فقد حاول السيد المدير الجهوي بالتنسيق مع بلدية رادس أن ينظف ما يمكن تنظيفه وحتى للواجهة الأمامية يعني صدقني السيد الوزير ونطلب منك هنا زيارة هذا المقر ولك أن تحكم وحدك 11 إطارا سيدي الوزير وخمسة عمال في حجم ولاية بن عروس وهذا حقيقة اليوم أصبح مرفوضا تماما.

سيدي الوزير أيضا الأراضي، ما يسمى بالأحباس وملف برج السوقي وقد راسلتك في خصوص هذا الملف السيد الوزير واتخذ المواطنون في المنطقة كل الإجراءات وأخذوا على عاتقهم كل المصاريف لعدول المنفذين والاشهاد والمحاميين واستظهروا بكل الحجج وقدموا مطلبهم بناء على الأمر الحكومي عدد 642 لسنة 2020 أي منذ ما يقارب ثلاث سنوات إلا أنه لا تتم الاستجابة لا بالرفض ولا بالقبول.

لهذا السبب السيد الوزير نتحدث اليوم عن أملاك الدولة فالوزارة كانت غائبة تماما وهي وزارة سيادية.

أيضا سيدي الوزير، راسلت الوزارة في 2023 في إطار مشروع البريد والبرق والهاتف في عمادة الزاوية والمقر هو تحت إشراف وزارتكم سيدي الوزير والبريد يطلبه من 2018 بعثت مراسلة فيها كل المراسلات وبحثت أكثر من شهر حتى أجد هذه المراسلات مجددا وراسلتكم بملف كامل وشامل، لأننا اليوم كدولة عاجزين على مستوى وزارة أملاك الدولة بشأن إخراج مواطن استولى على هذا العقار في حين أنه نفس المواطن حاصل على عقار مسكن اجتماعي من الدولة التونسية وباعه ثم استولى على عقار مثل هذا يعني تبقى مشاغل الناس متعطلة لأنه لا توجد دولة اليوم ولا إرادة ولا من يريد أن يتحمل المسؤولية وكل المسؤولين خائفون السيد الوزير ولا نعرف السبب وقلت لك أننا ننظر لهذا المواطن كحالة اجتماعية وله مسكن من مساكن 26-26 باعه واستولى على هذا العقار والمشروع معطل إلى اليوم ولا توجد إجابة.

لهذا السيد الوزير علينا أن نتحمل المسؤولية في وزارة أملاك الدولة.

في الأخير السيد الوزير نفس الشيء بالنسبة إلى الأراضي الفلاحية وعندنا في معتمدية مرناق ما يسمى بالمجمع الإجباري الفلاحي للكروم ومنتجي الغلال بالبلاد التونسية وهذا هو سيدي الوزير الشعال 2 فإما أن ننتظر السيد رئيس الجمهورية الحضور بالملف الأحمر أو أن نتحمل المسؤولية ونعالجه نحن وسبق أن اتصلت بالسيد وزير الفلاحة وعدني أن يتصل بكم ولم ينعقد مجلس الإدارة، فالناس بصدد بيع ثروة البلاد بدون رقابة ويتم بيع الجرارات رغم الطلب الكبير والكبير لهذا المجمع لديه أكثر من ألف هكتار بمقر الإدارة عنده 346 هكتار، لا بد من زيارة عاجلة لهذا المجتمع سيدي الوزير حتى نضع النقاط على الحروف وشكرا.

جواب السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميل المحترم والآن نحيل الكلمة إلى السيد وجدي الهذيلي وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فليتفضل.

السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد النائب،

بالنسبة إلى السؤال الشفاهي المتعلق بالاستفسار حول الخطة والبرنامج الزمني لتسوية وضعية العقارات لعديد الأحياء السكنية بمعتمدية مرناق وهي عديدة: حي أحمد الزايد وحي جبل الرصاص وحي الطيران وما إلى ذلك.

كذلك تساءلتم حول تسوية الوضعية العقارية للعقارات الفلاحية، بالنسبة إلى تسوية الوضعية العقارية للأحياء بمعتمدية مرناق، أشير إلى أن الحي السكني سيدي سعد هو تجمع سكني مقام على عقار مسجل، موضوع الرسم العقاري عدد 38074 ويشتمل على 222 مقسما وقد أنجز في شأنه ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري مثال الأشغال الخاصة به وتمت إثارة عدة إشكاليات بخصوصه وهو بصدد إصلاح هذه الأمثلة من قبل الديوان المذكور، ليتسنى بعد ذلك عرضه على اللجنة الفنية للتقسيمات المصادق عليها على المثال التقسيمي ليتم بعد ذلك الشروع في التسوية العقارية.

بالنسبة إلى بقية الأحياء السكنية المذكورة فإن العقارات المقامة عليها لها صبغة فلاحية، كما أن مصالح الوزارة بصدد التنسيق مع البلديات المعنية للعمل على تغطية تلك التجمعات السكنية بأمثلة التهيئة العمرانية وتصنيفها عمرانيا ليتسنى تسوية وضعيتها العقارية.

وتجدر الإشارة أن التجمع السكني جبل الرصاص وحي الطيران يشتمل على بناءات صدر بشأنها قرارات إخلاء باعتبارها منجزة على أراضٍ فلاحية مسوغة لفائدة شركة إحياء.

وبالنظر إلى الإشكاليات التي يعرفها تجسيم برنامج تسوية التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص والمتعلقة أساسا وسأتطرق إليها بأكثر إطناب أثناء العرض المتعلق بالتجمعات السكنية، هذه الإشكاليات تتمحور في طول إجراءات ضبط حدود التجمعات السكنية المعنية بالتسوية والتثبت في مسارات الشبكات العمومية وطول إجراءات عملية الرفع الطوبوغرافي وإنجاز الأمثلة التقسيمية والأمثلة الفردية للقطاع موضوع التسوية.

كذلك سأقولها أيضا ضعف نسبة إقبال المواطنين على التسوية وهذا ما لمسته في عديد الزيارات للإدارات الجهوية، من تقسيم كامل مثلا يضم 200 شخصا يأتي فقط ثلاثة أو أربعة مستغلين لهذه العقارات والباقي لا يقبلون التسوية خوفا أو ادعاء أن العقار يرجع له بالملكية وبالتالي لا يستحق التسوية والحال أنه بالرجوع إلى الرسم العقاري نجد العقار على ملك الدولة.

وبالتالي هناك عزوف عن تسوية الوضعية والحال أن الدولة قد صرفت آلاف الدنانير لتقسيم كامل التجمع وبالتالي بعد انفاق آلاف الدنانير يأتينا ثلاثة أو أربعة أشخاص فقط في ذلك التجمع وتبقى بقية الأمثلة دون تنفيذ ودون تسوية وسأتحدث عن هذه الإشكاليات بأكثر إطناب وسعت الوزارة أثناء المجلس الوزاري المتعلق بتثمين الرصيد العقاري الدولي إلى إيجاد حلول جذرية وثورة تشريعية لتسوية هذه التجمعات السكنية، إيمانا منها بأن هذه التجمعات السكنية لها منفعة اجتماعية ومنفعة اقتصادية، باعتبار أن هذه العقارات هي عقارات مجمدة لا تدخل في الدورة الاقتصادية وكذلك تسعى إلى السلم الاجتماعي وحتى يطمئن المواطن أن هناك تسوية وأن له شهادة ملكية يمكن عبرها التصرف في العقار بكل حرية.

كذلك في هذه التجمعات السكنية إشكال كبير وهو أن التجمعات السكنية موجودة على عقارات فلاحية فلنقلها بصراحة وبالتالي إخراجها من الفلاحي إلى العمراني يتطلب إجراءات معقدة، سعينا إلى تفادي هذه الإجراءات بتنقيح الأمر بمشروع تنقيح الأمر 504 وسأتطرق إلى ذلك بأكثر إطناب أثناء العرض.

فقد أقر المجلس الوزاري المضيق يوم 20 جانفي 2025 حول تثمين الرصيد العقاري الدولي والذي عنوانه وشعاره دعم الاستثمار الاقتصادي وللدولة الاجتماعية، قرارات سيتم من خلالها تجسيم برنامج التسوية بالنجاعة والفاعلية المرجوة من خلال تنقيح الأمر عدد 504.

كذلك بالتنسيق مع وزارة التجهيز والإسكان والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري قصد التسريع في تغيير صبغة العقارات الفلاحية وتحديث خرائط حماية الأراضي الفلاحية ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية مع ضمان التدابير اللازِمَة لحماية الرصيد العقاري للدولة.

كذلك تمت دعوة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية إلى التنسيق مع وزارة المالية ووزارة التجهيز لاقتراح صيغ تمويل برنامج هذه التسوية باعتبار أن الأمر يتطلب تدعيما ماديا لإعداد الأمثلة الهندسية الباهظة من ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري.

بالنسبة إلى الخطة والبرنامج الزمني لتسوية الوضعية العقارية للأراضي الاشتراكية في منطقة برج السوقي، كذلك أشير بالنسبة إلى الإطار العام للتسوية العقارية للأراضي الاشتراكية أنه تم إحداث لجنة قيادة متعددة الأطراف تحت إشراف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لتقييم قانون 2016 المنقح لقانون 1964 المتعلق بضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية وتقديم مقترح لتنقيحه في اتجاه إيجاد الحلول والإجراءات الكفيلة بتثمين هذا الصنف من العقارات وادماجه ضمن الدورة الاقتصادية حتى يكون عنصرا من عناصر التنمية الشاملة والمحافظة على السلم الاجتماعي.

وسأقدم أكثر تفاصيل عن ملامح مشروع التنقيح في إطار النقطة الثانية من جدول أعمال هذه الجلسة العامة.

بالنسبة إلى الخطة والبرنامج الزمني لتسوية الوضعية العقارية للأراضي الفلاحية، تسوى الوزارة في حق الدولة وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية أدركها منع التفويت بمقتضى قانون 1995 المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية قبل تجسيمها في عقود وذلك طبقا للأمر عدد 1870.

كذلك وبالنظر إلى عديد الإشكاليات التي عرفها برنامج التسوية في بعض العقارات الفلاحية، على غرار تشعب إجراءات عملية التسوية وطولها إذ هناك عديد اللجان، لجنة استشارية محلية، لجنة استشارية قومية ثم إصدار أمر للمصادقة على عملية التفويت وصولا إلى إبرام عقد البيع.

كذلك كما قلت سابقا، هناك عزوف عن إتمام إجراءات عقد التفويت من قبل المعنيين بالتسوية، كعدم خلاص ثمن العقارات المعنية وعدم إمضاء عقود البيع.

ونتيجة لذلك فقد تم إقرار في إطار المجلس الوزاري المتعلق بتثمين الرصيد العقاري المنعقد في 20 جانفي 2025 جملة من الحلول العملية لرفع نسق برنامج التسوية تتمثل أساسا فيما يلي:

دعوة جميع الأطراف المتداخلة في عملية تسوية الوضعيات العقارية إلى العمل على تبسيط الإجراءات،

كذلك التسريع في إعداد مشروع الأمر المتعلق بالأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015، والمتعلق بضبط تركيبة هذه اللجان وإقرار التسوية الأحادية وهي فكرة التسوية الأحادية على مستوى مشروع الأمر مع توظيف رهون عقارية على الرسوم العقارية وشكرا.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد الوزير. هل يرغب الزميل المحترم السيد عزيز بن الأخضر في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير،

السيد الوزير حقيقة، اليوم نستمع لنفس الإجابات التي يستمع لها المواطن مدة سنين نفس الأجوبة.

حسب إجابتك السيد الوزير، حي الرسالة الذي أخذناه ضمن الدفعة الثانية لتسوية الوضعية العقارية منذ سنة 2018 إلى الآن سبع سنوات ومازال.

مثلا اسم الخليدية، هذه البلدية تبلغ خمسون سنة سيدي الرئيس، الخليدية غير مدرجة بقائمة التجمعات السكنية القابلة للتسوية، يعني اليوم أهالي الخليدية، يجب أن ينتظروا عشرين سنة للتمتع بالتسوية وبهذا التمشي سنبقى عشرين سنة أخرى.

يجب أن نجد في هذا السيد الوزير حل جذري وثوري.

مجلس نواب الشعب كلنا معك، قدم لنا ثورة تشريعية لوزارة أملاك الدولة أن تتخذ قرارات في لحظة ليس عبر اللجان وقلنا نقطع قطعا تاما مع كل ما يحدث قبل 25 جويلية لكن الأمور بقيت على حالها ونتبع نفس القوانين البالية.

السيد الوزير، يقومون بمغالطتك حول حي الطيران على أنه يعج بالبناء الفوضوي، أنا من متساكني حي الطيران، صحيح هناك تجمع سكني يضم عشرون منزلا أقيم في الثورة وفيهم قرار هدم هذا لا يعني أن نظلم أكثر من 250 منزلا، يغالطونك حتى في الأجوبة.

حقيقة تفهم أن الخليدية البلدية التي تبلغ 50 سنة السيد الوزير وجميع أحيائها غير مدرجين بقائمة التجمعات السكنية. المواطن لا يستطع إدخال الماء والكهرباء، لدينا إشكال كبير ومن هنا نوجه نداء إلى السيد رئيس الجمهورية اليوم أن يطلع على معتمدية مرناق، عذرا السيد الرئيس لدي تسجيل صوتي أريد عرضه عليكم.

(عرض السيد النائب تسجيلا صوتيا) ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد النائب هناك نظام داخلي، الخمس دقائق مخصصة للسيد النائب.

اسمح لي، هذه الأفكار يمكنك تقديمها شخصيا.

السيد عزيز بن الأخضر

السيد الرئيس، هذا ما أريد بلورته، لدينا اليوم إشكالية كبيرة على مستوى معتمدية مرناق، الأهالي يطالبون بالكرامة، تطالب العيش بكرامة، تطالب بالتزود بالماء والكهرباء في منازلها.

في خصوص التجمعات السكنية الأهالي قاموا باقتنائها من قبل الدولة والدولة أخلت بمسؤولياتها، حتى الأحياء السكنية التي تم بنائها منذ عشرات وعشرات السنين اليوم يعيش فيها أطفال صغار، هل يعقل أن نرى أهالي في ظروف مماثلة لا يتمتعون بماء ولا كهرباء؟ همها الوحيد وأنا أقابلهم كل يوم سيدي الوزير، في السوق، على باب منزلي، في المعتمدية، في الولاية. يعني نريد تزويد الأهالي بإجابة، هؤلاء يواظبون على دفع "الزبلة والخروبة" ثم تقول لهم الدولة أنها لا تعترف بهم.

سيدي الوزير، لا بد من حل وحل جذري وإجابة واضحة للأهالي وشكرا.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيدة فاطمة المسدي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الرابع والأخير للزميلة المحترمة السيدة فاطمة المسدي ولها عشر دقائق على أقصى تقدير، فلتتفضل.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد وزير أملاك الدولة،

اليوم سؤالي وأنت تنتظره سيكون نوعيا، السؤال يتعلق بكيفية افتكاك كل ما هو مشاريع في صفاقس.

اليوم مشروع المدينة الرياضية الذي تم افتكاكه...

(تدخل أحد السادة النواب دون استعمال المصدح)

سيدي الرئيس، من غير المعقول أن تتم مصادرة كل ما أقوم به في هذا المجلس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد النائب من فضلك.

نتفق على مسألة معينة، سلوك النائب سواء داخل القاعة أو خارجها يحاسب عليه، نتمنى أن لا نصل لهذه الوضعيات ونراجع أنفسنا.

الآن الكلمة للزميلة فاطمة المسدي

السيدة فاطمة المسدي

أعد لي التوقيت، هذه مصادرة لرأيي ولحقي الدستوري.

(تدخل أحد السادة النواب دون استعمال المصدح)

سيدي الرئيس، بعض نواب الشعب هنا يقومون بتعطيل الجلسة العامة وهذا في النظام الداخلي ممنوع.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أستاذة فاطمة، بالمناسبة وأمام هذا الوضع، على كل نائب أن يراجع نفسه، حتى من خلال تصريحاته خارج هذه القاعة، لأن النائب يحاسب على سلوكه سواء داخل القاعة أو خارجها.

ولذلك هذه فرصة لدراسة المسألة بهدوء وأتمنى أن لا يتكرر هذا المشهد لماذا؟ لأن في بعض تصرفات السادة الزملاء إيذاء لبقية الزملاء ولذلك هي فرصة لكي نراجع أنفسنا وإن لزم الأمر تقديم اعتذار. فمن شيم الكبار تقديم الاعتذار.

تفضلي، أستاذة.

السيدة فاطمة المسدي

سيدي الرئيس، الرجاء إعادة التوقيت لأن السؤال هام جدا وأنا أعرف أن مسألة النظام الداخلي تعالج ولها أطرها المناسبة وشكرا سيدي الرئيس.

وشكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

اليوم كيف تم افتكاك مشروع المدينة الرياضية في صفاقس؟

سأقدم لكم اليوم مثال كيف يتم التخلي على مشاريع صفاقس وافتكاكه مثال المدينة الرياضية.

المدينة الرياضية سنة 2007 تم تخصيص قطعة أرض كائنة بمنطقة الحاجب من معتمدية طينة والمقام عليها الآن المستشفى العسكري.

قطعة الأرض هذه تم تخصيصها في 2007 من أجل بناء مدينة رياضية ومستشفى لكن في سنة 2014 قبل أن يتم إقامة المستشفى العسكري وقبل قدوم الصينيين بأسبوع، ولاية صفاقس يأتيها شخص ويقول أن قطعة الأرض هذه ليست على ملك الدولة، بل هي على ملكه.

وفي الحقيقة قدم هبة منها 13 هكتار لإقامة المستشفى وأغلق ملف القطعة على ملف المدينة الرياضية وبقينا نبحث سنين على قطعة أخرى حتى استقرينا على منطقة جديدة وهي قطعة في "حقّونة" وما صدر أنه يجب تهيئتها بكلفة 1500 مليار، يعني يمكن أن تكون المدينة الرياضية "أضغاث أحلام" مثل مشروع تبرورة.

لهذا منذ أن أصبحت نائبة شعب، من أول الملفات التي تطرقت لها هي العودة إلى مسألة قطعة الأرض التي كانت على ملك الدولة وتم افتكاكها وهي في منطقة الحاجب وقمت بحل الملف وأردت أن أبين لكم الإخلالات التي حصلت.

اليوم أتمنى بعد هذا السؤال أن تتخذوا الإجراءات اللازمة من أجل عودة ملكية الدولة في هذه القطعة وإقامة المدينة الرياضية ليتحقق حلم "الصفاقسية" لأن صفاقس مع الأسف لم يتركوا فيها شيئا ولم يمنحوها شيئا.

نبدأ بالجزء الأول، في البداية عندما شرعت في البحث حول هذا الموضوع، أول شيء تطرقت له هو كيف كانت القطعة منذ سنة 1964 بقرار التأميم على ملك الدولة لمدة أكثر من أربعين سنة، حتى 2007 أو 2008 وقتها تم إقرار من وزير أملاك الدولة في ذاك الوقت أن يتم تخصيصها للمستشفى وللمدينة الرياضية.

أربعون سنة لم يأتيها أحد ولا أحد ذكر أنها على ملكه، في شهر أفريل 2008 تم قرار التخصيص من وزير أملاك الدولة وفي أكتوبر 2008 تقوم "مسعودة جابريال بسيس" وهي تونسية لها جنسية مزدوجة ومقيمة بفرنسا، تقوم بتوكيل لممثل شركة عقارية متحيل، لن أذكر اسمه "ع س" ليتصرف ويبحث لها عن أملاك في تونس.

في 5 نوفمبر 2008، كنا نتحدث عن شهر أكتوبر عندما قامت بتوكيل لهذه الشركة، في 5 نوفمبر 2008 قامت مسعودة باستخراج شهادة جنسية وبعد خمسة أيام في 10 نوفمبر 2008 استخرجت بطاقة التعريف الوطنية لأول مرة وهي في عمر 87 سنة.

وفي بطاقة التعريف الوطنية لا يوجد ذكر اسم الأب أو الجد وهذه نقطة استفهام وهناك عنوان الإقامة في تونس، رغم أن المهنة في بطاقة التعريف هي متقاعدة بالخارج. لا أعرف إن كانت بالخارج أو بتونس.

بعد بطاقة التعريف هذه قامت مسعودة بعقد بيع في فرنسا مع السيد المتحيل هذا وعقد البيع هذا مدلس أو مزور أو فيه شبهة، العقد تم في مارس 2010 ولا ينص على إمضاء المحامي، رغم وجود اسم المحامي وبطاقة تعريفه، أنتم تعلمون أن من يستطيع استخراج بطاقة تعريف وطنية في ظرف خمسة أيام يمكنه أخذ اسم محامي وبطاقته. إذن العقد لا يوجد فيه دليل أن المحامي قام بالإمضاء عليه وفي فرنسا.

عقد البيع الذي تم بمبلغ زهيد جدا وهو 150 مليون تونسي، يعني في ذلك الوقت قرابة 2 ألف دينار الهكتار لأن 70 هكتار عندما تتم القسمة على 150 ألف دينار يكون سعر الهكتار 2 ألف دينار، ثمن بخس جدا. لا أعرف كيف تمت عملية بيع بهذا النوع.

العقد تم في مارس 2010، فيما بعد يتم اللجوء الى القضاء في مارس 2010 والحكم الابتدائي يصدر يوم 13 مارس 2010 والحكم صدر ضد مسعودة، لأنه أقر أنه لا يمكن أن تكتسب هذه المرأة الأرض الموجودة لأنها تحصلت على شهادة الجنسية بعد تاريخ التأميم.

لكن لم يكتفوا بذلك وقاموا بالاستئناف والحكم الاستئنافي صدر يوم 16 ديسمبر 2010 يعني من مارس 2010 إلى ديسمبر2010 ابتدائي واستئناف، نحذف منه شهرين عطلة قضائية وشهرين استدعاء المكلف العام وهو أقل من 60 يوما وأطوار القضية الاستئنافية، هذه أسرع قضية في تاريخ تونس.

قضاء ناجع جدا وسريع، ثم يصدر الحكم التعقيبي يوم 14 ديسمبر 2012 الذي يؤيد حكم الاستئناف وتصبح الملكية لمسعودة والمتحيل بما أنه اشترى منها.

اليوم السرعة القضائية التي وقعت ووجود عديد الشبهات تجعلنا نتساءل كيف تم التفريط في هذا العقار وحرمان صفاقس من المدينة الرياضية.

أكثر من هذا حدث فيما بعد ما هو أقوى، وقع إذن على هذه العريضة قاموا بها سنة 2023 بعد سنوات، النيابة عن مسعودة جابريل بسيس تقول أن السيد المتحيل لم يدفع لها ثمن البيع ونحن ذكرنا أن عقد البيع مدلس.

الإذن على العريضة وقع يوم 28 مارس 2023، لكن عندما بحثت وتعمّقت وجدت أن السيدة مسعودة جابربيل بسيس توفيت يوم 27 ديسمبر 2022 في فرنسا. يعني هناك احتمال وحيد وهو أن المحامي زارها في القبر وقام بالإذن على النيابة وقام بالإذن على العريضة.

أكثر من هذا لأنه مثلما تملكون معلومات أنا أيضا أملك معلومات ويمكنكم التثبت في الأمر، أقول لكم أن مسعودة جابربيل بسيس لم تأت يوما إلى تونس. قدموا لي ما يثبت أنها دخلت لتونس ومعلوماتي متأكدة أنها لم تدخل يوما لتونس.

كيف أنجزتم بطاقة تعريف وطنية؟ كيف أنجزتم شهادة إقامة؟ كيف قمتم بالإجراءات القضائية وغيره؟

اليوم الشركة المتحيّلة وهي ليست شركة عادية، بل هي شركة تتحيل وتتصل وتتوجه لعقارات تخص الأجانب والتونسيين وتقوم بالتصرف وتفتك أموال الدولة.

سؤالي هو لما لم تدافع الدولة على قرار التأميم ولم تقتن العقار في إطار الانتزاع والحال أن العقار وقع ترسيمه؟

جواب السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. انتهت العشر دقائق، الآن نحيل الكلمة إلى السيد وجدي الهذيلي، وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فليتفضل.

السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدة النائبة،

حسب المعطيات المتوفرة لدي وهي معطيات قانونية يجابه بها الكافر وهو الرسم العقاري.

بالرجوع إلى الرسم العقاري تبين أنه رجع للدولة بمقتضى قانون التأميم، تم تخصيص 31 هكتار لفائدة وزارة الصحة لبناء المستشفى العسكري بمقتضى محضر تخصيص في 2008.

كذلك تم تخصيص مساحة 41 هكتار لفائدة وزارة الشباب والرياضة لإحداث مدينة رياضية بمقتضى محضر التخصيص الصادر في 2008، لكن تبين فيما بعد أن العقار أصبح على ملك المدعو "عثمان" بعد ترسيم عقد شرائه لكامل العقار من المالكة الأصلية "مسعودة جابربال"، حيث أفاد أن العقار آل للبائع بعد إبطال إحالة الدولة بصدور أحكام باتة ابتدائية واستئنافية وتعقيبية.

اتفق السيد والي صفاقس مع المالك الجديد على هبة تقدر بـ 13 هكتار لفائدة المجلس الجهوي وتم بناء المستشفى العسكري على المساحة المذكورة.

كما تلقى الديوان الوطني للملكية العقارية أي الدفتر خانة من وزارة الدفاع الوطني طلب ترسيم عقد الهبة المؤرخ في 2015 والمسجل في 2016 متمم بكتب تكميلي والذي وهب بمقتضاه "عبد الستار بن عبد الله بن صالح سعيدان" في حق شقيقه "عثمان" لفائدة المجلس الجهوي بصفاقس جميع قطعة أرض تمسح 13 هكتار تقتطع من القطعة 14 من الرسم العقاري.

وبدراسة الملف من الديوان الوطني للملكية العقارية اتضح من خلاله بيانات الرسم العقاري 55040 أن العقار موضوعه المسمى "هنشير القايد" يتمثل في أرض تتكون من قطعة أولى عدد 14 من المثال التقسيمي للرسم العقاري 251306 وهي قطعة غير مشاعة والثانية عدد 16 من المثال التقسيمي للرسم العقاري المذكور وهو في حالته الاستحقاقية الراهنة على ملك "عثمان"، انجرت له الملكية بموجب الشراء من "مسعودة" وذلك بتاريخ 20 جانفي 2014.

ثم بتاريخ 22 أفريل 2015 تم التنصيص على امتياز عام لفائدة الخزينة العامة موظف على جميع العقار لفائدة القباضة المالية بقرطاج.

كما تم بتاريخ 2 جويلية 2020 ترسيم قيد احتياطي موضوع القضية المدنية 83062، القائمة بها "مسعودة جبربيل" ضد "عثمان سعيدان" في طلب إبطال عقد بيع العقار والصادر منها لفائدته.

هذا مع الإشارة أن عقد الهبة الصادر عن المشتكى به "عثمان" لفائدة المجلس الجهوي لولاية صفاقس هو موضوع مطلب التحيين المنشور لدى المحكمة العقارية تحت عدد 9490.

ثبت من خلال المعطيات المتوفرة لدى الديوان الوطني للملكية العقارية أنه انعقدت جلسة عمل بتاريخ 24 فيفري 2021 أشرف عليها السيد الكاتب العام لولاية صفاقس بخصوص اشكاليات ترسيم عقد الهبة المذكور وقد انبثق عن هذه الجلسة الاتفاق على العمل على استخراج أصل عقد الهبة من دفتر عدل الاشهاد المحرر له وتقديم مطلب تحيين بخصوصه.

تقدم المجلس الجهوي بمطلب التحيين 9440 بمقتضى عريضة مؤرخه في 4 مارس 2021 وبمقتضى حكم تحيين صادر عن المحكمة العقارية وقع التشطيب على مطلب التحيين هذا باعتبار أنه قد تم رفض مطلب التحيين للسبب التالي:

إذ بتاريخ 22 جوان 2023 وبمقتضى إذن على عريضة صادرة عن المحكمة الابتدائية في 19 أفريل 2023 تم ترسيم قيد احتياطي لدعوى موظفة على جميع العقار للقضية 87851 القائم بها "مسعودة" ضد "عثمان".

وأمام هذه الوضعية فإن الأمر يتعلق بامتياز بنزاع قضائي لا يمكن البت فيه وحلحلة الإشكاليات إلا بالوقوف على قضية الإبطال المقدمة من "مسعودة" ضد "عثمان" حتى تتمكن الدولة من معرفه هذا المآل واتخاذ الإجراءات القانونية علما أن السيد المكلف العام بنزاعات الدولة هو بصدد متابعة هذه القضية للوقوف على مآلها وشكرا.

تعقيب السيدة النائبة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا هل ترغب الزميلة المحترمة السيدة فاطمة المسدي في التعقيب وذلك لمده لا تجاوز خمس دقائق. تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

غريب سيدي الوزير، إجابتكم أن ننتظر قضية إبطال تمت لشخص متوفي قام بإذن على عريضة في مخالفة للقانون التونسي، يعني هناك محامي متحيل توجه إلى القبر وأخذ النيابة عنها وأقام بكل الإجراءات القضائية وأنتم تنتظرون موضوع الإبطال.

عليكم أن تتثبتوا، السيد وزير أملاك الدولة والسيد المكلف العام بنزاعات الدولة التي تحمي أملاك الدولة، تحققوا في كل كلمة قلتها متى توفى هذا الشخص؟ كيف تم التحيل؟ إلى آخره.

بل أكثر من هذا أنا أدعو إلى شطب عقد البيع لأن هناك تزوير والدليل على ذلك أن تسجيل الأرض لم يتم أين يوجد العقار في مخالفة للقانون، اليوم نحن أمام غياب عنوان محرر العقد والختم وامضاء محرر العقد وزد على ذلك عدم تسجيله في القباضة المالية التي من المفترض أن تكون في صفاقس، كل هذا يفرض شطب عقد البيع واسترجاع أملاك الدولة لأرضها.

كل ما قلته دليل على وجود عملية احتيال كبرى وشركات كبرى مختصة في هذا الموضوع وتحت حماية بعض الأطراف داخل الدولة.

هؤلاء الأشخاص يستخرجون بطاقات تعريف مزورة ويتم تنفيذ كل شيء لهم في خمسة أيام في حين أن قضايا تبقى سنة ونصف وأتحداكم فلا تقولوا لي كلمة واحدة.

اليوم أنا أدعو رسميا إلى إحالة هذا الملف على النيابة العمومية لفضح كل العصابات التي تنشط منذ ما قبل الثورة إلى ما بعد الثورة وإلى حد الآن في نهب أموال الدولة تحت غطاء قانوني.

اليوم لدينا حالة موثقة وأنتم لا زلتم تنتظرون في قضية قامت بها وهي في قبرها، نطالبك سيدي الوزير، بتحمل مسؤوليتك في كل كلمة قلتها حاولوا البحث، السيد المكلف بنزاعات الدولة، جئتكم منذ أشهر وإلى حد الآن لم يحصل أي تقدم في الموضوع.

سيدي الوزير، أمامك مسؤولية أمام الشعب وأمام الصفاقسية، نريد أن تنتهي هذه اللامبالاة وأن ينتهي التلاعب بالمشاريع
وقد يكون هناك أشخاص متورطون أكثر من ذلك وسأحقق في الموضوع، اليوم لا مجال للسكوت ونحن في انتظار تحرير صفاقس من كل الأجانب الذين يحتلون أراضينا الزراعية وشكرا.

عرض
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والآن ننتقل إلى النقطة الثانية في جدول أعمالنا وهي تقديم عرض للوزارة تباعا حول المحاور التالية التي كنت قد ذكرتها، علما وأن بالنسبة إلى المحور الثاني السيد الوزير، سوف أسند الكلمة للزميل المحترم السيد عبد القادر بن زينب لمدة خمس دقائق للحديث حول موضوع يهم المحور الثاني.

إذن نبدأ بالمحور الأول وهو خطة الوزارة لحلحلة مختلف الإشكاليات المتعلقة بالمسائل التالية:

- المسح العقاري الإجباري والمسح الاختياري للأراضي الاشتراكية.
- فرز الأراضي الاشتراكية من أملاك الدولة.
-تحديد القيمة الكرائية للعقارات الفلاحية.

فليتفضل السيد الوزير.

السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السادة النواب الأفاضل.

موضوع الأراضي الاشتراكية،

سأعطي فكرة أولا حول ماهية الأراضي الاشتراكية؟ الأراضي الاشتراكية هذا الهاجس لا يوجد في تونس فقط، بل موجود كذلك في الشقيقة الجزائر والشقيقة المغرب.

تعتبر الأراضي الاشتراكية كافة الأراضي الراجعة إلى المجموعة تتصرف فيها بواسطة مجالس تصرف تنوب عنها ومنتخبة من أفراد المجموعة، مهمة هذه المجالس مباشرة عملية الإسناد أي الإسناد لفائدة ملكية خاصة باعتبار أن هذه العقارات لم تعد على ملك المجموعة، بل تصبح على ملك أفراد خاصة.

إذا تقوم هذه المجالس بعملية الإسناد على وجه الملكية الخاصة لفائدة أفراد تلك المجموعة وإدارة كذلك هذه العقارات والمساعدة على إحيائها، كذلك تقوم بالتحكيم في نطاق النزاعات المتعلقة بها وذلك تحت إشراف الدولة التي تجري عليها رقابة إدارية وذلك وفق الفصل 8 من قانون 2016 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون المتعلق بالأراضي الاشتراكية المؤرخ في 1964، إذ يمارس حق الإشراف على هذه الأراضي الوالي ومجلس الوصاية الجهوي.

تمتد الأراضي الاشتراكية على حوالي 11 ولاية، أساسا توجد في الوسط والجنوب وتمسح جمليا حوالي 3 ملايين هكتار منها 1مليون ونصف هكتار أراضي مراعي والبقية خضعت لأعمال التصفية والإسناد على وجه الملكية الخاصة وتقدر المساحة المتبقية بحوالي 343 ألف هكتار بما فيها مساحات رعوية أصبحت بعد إحيائها قابلة للإسناد.

كما ذكرنا أن الإطار القانوني بالنسبة إلى هذه الأراضي هو قانون 1964 في الأصل الذي وقع تنقيحه لعدة مناسبات وقد واكبت هذه التنقيحات وكما ذكرت بأنني كنت في لجنة التصرف بمعتمدية الهوارية. كما صدرت جملة من الأوامر التطبيقية لهذا القانون وهي عديدة منذ سنة 1965 إلى سنة 2017 والحق يقال أن تطبيق هذا التشريع عرف عدة إشكاليات واقعية يمكن تلخيصها فيما يلي:

-عدم إتمام ضبط الأراضي الاشتراكية وفصلها عن الأراضي الخاصة.

-عدم التطابق بين الحدود الإدارية مع الحدود الترابية.

-التعقيدات على مستوى إجراءات الإسناد على وجه الملكية الخاصة وطولها.

-هناك إشكال في عدد اللجان الإدارية المكلفة بالرقابة على مجالس التصرف.

-غياب المرونة في أعمالها كغياب رزنامة فصل الملفات لديها.

كذلك من بين الإشكاليات التي وقفنا عليها هي تعدد النزاعات وتشعبها وعدم نجاعة أعمال التحكيم.

وقد أدت هذه الإشكاليات برمتها وغيرها من المعوقات الإدارية والإجرائية إلى التدخل التشريعي المعروف سنة 2016 والمتعلق بتنقيح قانون 1964 المتعلق بالنظام الأساسي للأراضي الاشتراكية.

ولئن سعى قانون 2016 إلى الحد من الإشكاليات المشار إليها من خلال إدخال مجموعة من التغييرات الهادفة إلى تحسين حوكمة التصرف في الأراضي الاشتراكية وإسنادها على وجه الملكية الخاصة كإيجاد حل للمنازعات من خلال تشريك الجانب القضائي ويتمثل في

المحكمة العقارية، فإن هذا التنقيح بقى قاصرا عن الوصول إلى النتائج المرجوة وذلك لاعتبار أنه تم المحافظة على الهياكل التقليدية للتصرف والرقابة على الأراضي الاشتراكية رغم ما أثارته من مؤاخذات، كذلك عدم معالجته للإشكاليات المتعلق بالتسريع في عمليات الإسناد وعدم تفعيل عملية تحديد الأراضي الاشتراكية المنصوص عليها بالفصل 2.

وعلى ضوء ذلك وتنفيذا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية، تم إحداث لجنة قيادة متعددة الأطراف تحت إشراف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية عهد إليها تقييم تنفيذ القانون عدد 69 لسنة 2016 وتقديم مقترحات لتنقيحه في اتجاه تثمين هذا الصنف من الأراضي وإدخاله في الدورة الاقتصادية حتى يكون عنصرا من عناصر التنمية الشاملة مع المحافظة على السلم الاجتماعي.

هذه اللجنة تضم ممثلين عن مصالح مستشار القانون والتشريع بالحكومة وجميع الوزارات والهياكل ذات الصلة بالموضوع، هذا وقد عقدت لجنة القيادة سلسلة من الاجتماعات وأعدت مشروعا أوليا لتنقيح القانون المتعلق بالأراضي الاشتراكية تبرز أهم ملامحه في إقرار مواصلة تعهيد المحكمة العقارية بملفات الأراضي الاشتراكية وهذا ما استحسنته عديد الجهات المعنية بهذا الملف في كامل الولايات لأن الأمر يستوجب الحسم ولا يمكن حسمه إلا عبر القضاء.

ونحن نعرف التجارب التي عاشتها المحكمة العقارية منذ سنة 1964 وسأتحدث هنا قليلا عن المحكمة العقارية ودورها لا من الجانب القطاعي باعتباري ابن هذه المحكمة لأكثر من 30 سنة ولكن بأكثر تصور وأنا أعتبر هذه المحكمة النواة الأولى للاستثمار وكما تعلمون في تونس هناك نوعين من العقارات، عقارات غير مسجلة وعقارات مسجلة ونعرف الفرق بينهما، فالعقار غير المسجل يعتمد على رسوم بالية وحيازة متنازع عليها بينما الرسم العقار هو تثبيت للحالة المادية والقانونية ويدخل في نظام الشهر العيني الذي اعتمدته كل الدول التي تقدمت اقتصاديا، اعتمدت نظام الشهر العيني، هذا النظام المتماسك والذي يقوم على مبادئ أساسية ويعطي طمأنينة في المعاملات.

نظام الشهر العيني، ما هو نظام الشهر العيني؟ أن يقع إحداث رسم عقاري لكل عقار ويكون مصحوبا دائما بمثال معد من ديوان قيس الأراضي وهنا تنطلق الطمأنينة في المعاملات، ما أقصد بالطمأنينة في المعاملات؟ عقار مسجل، كل إنسان يريد أن يتعامل على هذا العقار يتوجه إلى إدارة الملكية العقارية حتى يقف على المالك الحقيقي ويقف كذلك، إذا كانت هناك تحملات على هذا المالك ويكون مطمئن في إبرام العقود معه والتزامات تستند على رسم عقاري وقع إحداثه بمقتضى حكم تسجيل صادر عن المحكمة العقارية يقر بالمالك الحقيقي لهذا العقار.

لذلك أقول في مسألة الأراضي الاشتراكية أن المحكمة العقارية التي أعتبرها النواة الأولى كما ذكرت للاستثمار يمكن أن تدخل في هذا الملف وتحسم فيه بصفة باتة، باعتبار أن الحكم العقاري حين يصدر تكون له قوة ثبوتية مطلقة لا يمكن الرجوع فيها بعد أن أصبح باتا، أي هناك طور ابتدائي ينطلق مباشرة إلى محكمة التعقيب ويصدر الحكم وبصدور حكم محكمة التعقيب يصبح الحكم العقاري باتا ولا يمكن الرجوع فيه بتاتا باعتبار أن من تضررت حقوقه من حكم التسجيل لا يمكنه الرجوع إلى العقار وإنما يمكن له غرم الضرر وهنا نؤكد على الاستقرار الذي يسعى إليه حكم التسجيل ونظام الشهر العيني لذلك أنا أؤمن أن الأراضي الاشتراكية لا يمكن حلها إلا عبر القضاء وبصفة نهائية.

جاء هذا التنقيح ليؤكد دور المحكمة العقارية ويعطي الطريقة والآليات التي يمكن أن تحكم بها المحكمة العقارية وذلك في نطاق ما يعبر عنه بالمسح العقاري الذي نتيجته إدخال العقار في نظام الشهر العيني، أي شخص لا يملك شهادة الملكية عبر المحكمة العقارية يمكنه التقدم بمطلب تسجيل سواء اختياري أو إجباري، للحصول على رسم عقاري وهنا يدخل العقار في حياة جديدة باعتبار أنها كانت حياة مهمشة برسوم قديمة وحيازة متنازع فيها لننتقل إلى حياة منظمة برسوم عقارية والأكثر من ذلك صدرت ترسانة من القوانين سنة 1992 وأصبح من خلال الرسم العقاري بإمكانك الحصول على ما يعبر عنه بـ"سند الملكية" وسند الملكية ليس شهادة الملكية، بل أشبهه دائما بالبطاقة الرمادية للسيارة، فلا يمكن التفويت في العقار إذا كان لديك سند ملكية وهنا نبتعد عن البيع مرتين وتصبح الصورة واضحة عند الإسناد، لأن من يسند يثبت أنه مالك ونعرف عدد المالكين وهل هناك تحملات على الرسم العقاري.

أؤكد من جديد أنه يجب تدعيم المحكمة العقارية فهي تقوم بدور كبير جدا في الاقتصاد التونسي ويجب دعمها بشريا وماديا عن طريق صندوق دعم الرصيد العقاري حتى ننجح في حل مشكلة الأراضي الاشتراكية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذا المحور الثاني استراتيجية الوزارة المتعلقة بتسوية وضعية التجمعات السكنية المقامة على أراضٍ من أملاك الدولة بمختلف جهات البلاد، مثال عمادة المريسة، قربص، توزر، قفصة.

وأسند الكلمة للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب لمدة لا تتجاوز خمس دقائق، فليتفضل.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا السيد الرئيس.

أود أن أشكرك بصفة خاصة السيد الرئيس على رحابة صدرك وعلى الزيارة الأخيرة التي رافقتنا فيها حيث كنا حوالي 40 نائبا إلى منطقة المريسة من معتمدية سليمان.

وبكل صدق كنا ننتظر من السيد وزير أملاك الدولة ومن السيد رئيس الحكومة أن ينظرا بعين الرحمة إلى متساكني المريسة وقربص من معتمدية سليمان وقد لاحظت السيد الرئيس، أن حوالي 200 مسكنا مقام على ملك الدولة، لكن اليوم وبعد أن اتصلت بسيادتك، سلمتك ملفات تبين أنه تم بيع هذه الأراضي من قبل وزارة أملاك الدولة باتفاق مع بلدية المريسة-قربص ويبدو لي أن البلدية قد دفعت القسطين المتفق عليهما وكان ذلك خلال فترة حكومة يوسف الشاهد لكن الأمور توقفت بعد ذلك ولا نعلم السبب.

نعلم جميعا أن بلدية قربص بلدية فقيرة تفتقر إلى الموارد وتعاني حتى في خلاص أعوانها وموظفيها، اليوم نحن أمام حقيقة، السيد الرئيس، منطقة المريسة بها 200 عائلة لا يتمتعون لا بالماء ولا بالكهرباء وقد رأيت بنفسك كيف تمر الأسلاك وأن البعض يحصلون على الماء بطريقة غير صحية فأين الدولة؟

ورأيت أيضا يا سيادة الرئيس، كيف تجاوزوا حوالي 50 منزلا وقاموا بهدم منزلين يعودان إلى أشخاص كانوا معنا في الفيديو وهنا

توجهت بنداء إلى السيد وزير الداخلية لمحاسبة كل مسؤول اتخذ قرارات شخصية انتقاما ممن ظهروا في الفيديو وكنا 40 نائبا وشاهدنا كيف تم تجاوز العديد من المساكن ولم يتم المساس بها بينما اختيرت منازل معينة للهدم وهذه حقيقة ثم بعد ذلك وقع التلاعب وتوجيه الاتهامات كأن النائب يستغل نفوذه، نحن رجال دولة ولا نتشفى في الناس بل نطالب بأن ينال كل ذي حق حقه، يجب على الدولة أن تتحمل مسؤوليتها نحن لا نشجع على البناء فوق أراضي الدولة ونعلم أن الملك المشاع ملك لكل التونسيين لكن هؤلاء أيضا تونسيون، 200 عائلة قامت بالبناء أمام أعين البلدية والمعتمدية والولاية والأمن والكل كان على علم بذلك.

واليوم توجد بناءات أخرى تقام في منطقة قربص، السيد الذي اشترى المحطة الاستشفائية يقوم بالبناء وبحضور السيد رئيس مجلس نواب الشعب وبحضور الجميع ويقوم بوضع الخرسانة أمام مرمى ومسمع الجميع بدون رخصة وهناك أيضا مقهى مؤجرة تباع فيها "الشيشة" بـ 14 دينارا، مؤجرة بدينارٍ فقط في اليوم، إن ديوان المياه المعدنية هناك يعيث فسادا بالمنطقة.

هناك أراضٍ بيعت وتم الاتفاق حولها ثم بعد ذلك قالوا إنها مواقع أثرية وأنه سيقع تعويضهم، ما هو مآل هؤلاء الناس؟ كذلك نفس العملية تكررت في أراضٍ أخرى، حيث وزعت شهادات إسناد في "تبان" وفي "غرس مرات" ثم تم إحداث مناطق سقوية عمومية. الدولة ليست فوق الجميع فالقانون يسري على الدولة كما يسري على المواطن، أين حقوق هؤلاء؟ متى ستسوى وضعيتهم؟ أحد المواطنين بالمريسة كان يمتلك 21 رأس غنم ماتت كلها ولا أحد تحرك، نحن اليوم كأعضاء مجلس نواب الشعب أصبحنا أيضا في مهب الريح ومشكوك في أمرنا وكأننا متواطئون ضد المواطنين.

لماذا السيد الوزير لم تقم بزيارة إلى المريسة؟ هناك 200 عائلة وإذا اعتبرنا كل عائلة بها خمسة أفراد فنحن نتحدث عن 2500 شخصا، هل هؤلاء الناس ليسوا مواطنين السيد الوزير؟ لماذا لم يقع التنقل إليهم رفقة السيد الوالي؟ لقد زارت السيدة الوالية مؤخرا منطقة المريسة بقربص فقام بالتلاعب بها السيد معتمد سليمان بحكم أن السيدة والية معينة جديدا ولا تعرف المنطقة جيدا فاقتصر الأمر على جولة في "السبخة" والطريق الذي ينجز منذ سبع سنوات، بينما ترك المواطنون على حالهم.

اليوم لم نجد أي جواب نرجو ألا يكون الرد التقليدي: "سننظر في الأمر". فنحن اليوم أمام وضعية والسيد الرئيس...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا على تدخلك.

السيد النائب المحترم، يجب أن نحترم التوقيت.

أحيل الكلمة الآن إلى السيد الوزير وجدي الهذيلي، وزير أملاك الدولة ليتولى الجواب على المحور الثاني تفضل.

وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

شكرا السيد الرئيس،

الشكر للسادة النواب،

أريد أن أقول للسيد النائب لا يوجد لدي الحي الذي تقطن به فقط أريد المشكل من جذوره، لا يوجد الإشكال المتعلق بك فقط سأتحدث بعد ذلك عن التجمعات السكانية وسترى كم توجد من تجمعات سكانية، هناك 1200 تجمع سكني، أريد أن أجد لهم الحل الجذري، لا أريد الحلول الترقيعية لهذا الحي ولذلك الحي يجب أن أجد حلول جريئة وثورة تشريعية في معالجة مشاكل هذه التجمعات السكانية.

ستقول لي لماذا لم تؤدي زيارة؟ أقول لأنني أفكر ببعد أكثر استراتيجي وسأجد حلول جذرية حتى لا نلتجئ إلى الحلول الترقيعية لحل مشاكل تجمع سكني معين وعدم الالتفات لمشاكل حل سكني آخر، عندما سأعرض عليك مسألة التجمعات السكانية ستفهمني وستفهم تمشي الحكومة وتمشي السيد رئيس الجمهورية في معالجة هذه الوضعيات والبرنامج موجود من قبل، هناك مشروع تم القيام به في ظروف معينة لا داعي من ذكرها وهو الأمر عدد 504، هذا الأمر أريد به حل إشكاليات هذه التجمعات السكانية بقراءة لهذا الأمر، أثار عديد الإشكاليات وأعطى حلولا وقتية.

ماذا حدث في هذا البرنامج؟ هذا البرنامج كان يهدف لتجسيم الدور الاجتماعي للدولة خصوصا في مجال الحق في تملك مسكن وأشير بهذا الصدد إلى أن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ستفوت بالدينار الرمزي لفائدة الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية وشركة النهوض بالمساكن الاجتماعية في عقارات دولية بالدينار الرمزي وذلك أيضا في إطار الدور الاجتماعي للدولة وتسوية الوضعيات العقارية للتجمعات القديمة المقامة على ملك الدولة.

هي تهدف في الحقيقة إلى رفع الجمود وإدخال هذه العقارات في الدورة الاقتصادية وكذلك تمكين المتساكنين من سندات ملكية بغاية تسوية وضعيات تصرفهم في تلك العقارات وتخليص هذه العقارات من الجمود وأنا أعرف ما معنى أن شخص يصبح لديه شهادة ملكية، ماذا بإمكانه أن يفعل بها؟ بإمكانه تقديمها كرهنية ويصبح بإمكانه التصرف في العقار لأن هؤلاء حتى المعاملات لا يمكنهم الدخول فيها على اعتبار أنه لا يملك شهادة ملكية وخاصة وأن العقار مسجل، في العقارات المسجلة لأنه كما نعلم أن العقارات المسجلة لا يكون تحرير العقود إلا من طرف محامين أو عدول الإشهاد أو إدارة الملكية العقارية لذلك ليس بإمكان هؤلاء تحرير عقود والحال أن الرسم العقاري ليس على ملك صاحب ذلك المسكن.

عندما جاء الأمر عدد 504 ما الشروط التي وضعها؟ وضع عديد الشروط من حيث العقار، يقول الأمر يجب أن يكون المسكن مشيدا قبل سنة 2000 هذا أول شيء ويكون هذا العقار في صبغة عمرانية، يجب أن يدخل العقار في مثال التهيئة العمرانية. هذا الأمر هو محل مراجعة، ما توجه الدولة؟ توجه الدولة أولا فتح الآجال بعد ما كانت 2000 ستصبح 2010 وقد تم إقرار هذا ضمن المجلس الوزاري الأخير في 20 جانفي 2025 أثناء عرض تثمين الرصيد العقاري الدولي.

من المنتفع بهذه التسوية؟ حسن النية، هذا ما جاء في النص على معنى الفصل 3 من الأمر الحكومي عدد 504 لسنة 2018. كيف نتأكد من حسن النية؟ من الجهات المحلية، نعرف أنه على حسن نية ومتى بدأ إلى غير ذلك.

من حيث ثمن البيع: أثمان زهيدة إلى أبعد الحدود عندما أجد هنا أنه يتراوح ثمن المتر مربع بين 6 دنانير و20 دينار، بل أكثر من ذلك المتمتع ببطاقة علاج مجاني بـ 5 دنانير.

كيف تم الشروع في هذا المشروع؟ تم تكليف وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز المشروع.

كما يوجد من تجمع سكني؟ 1200 تجمع سكني، المساحة الجملية 12 ألف هكتار، أيضا لدينا إشكالية مع ديوان قيس الأراضي في إعداد أمثلة هذه التجمعات لأنها مكلفة وبأثمان باهظة، تم فتح حساب يتم ضخه من المداخيل من تلك العقارات أي عندما نقوم ببيع العقارات بالأثمان التي ذكرتها يتم تزويد هذا الصندوق حتى ننتقل إلى تجمعات أخرى.

أيضا هناك إشكاليات تتعلق بلجنة التقسيمات يمكنكم أن تعودوا إلى مجلة التهيئة العمرانية وإلى مجلة التعمير سترون ما تتطلبه المصادقة على تقسيم من شروط، الطريق يجب أن يكون عرضه 12 متر، أيضا يجب ترك مناطق خضراء وهل تتصور أنت في هذه التجمعات أنها تستجيب لشروط مجلة التهيئة العمرانية؟ أي أنه لم يأخذ المشروع باستثنائية هذه التجمعات.

إلى حد الآن تم تسليم 2069 مثال فردي لـ 29 تجمع سكني موزعة على 12 ولاية وهو قابل للتحيين بصفة دورية حسب الإنجاز، في الحقيقة عندما ترى كم هناك من تجمعات سكانية وكم من وضعية تمت تسويتها، أعتبر أن هذا المشروع غير جيد لهذا ارتأينا في نطاق المجلس الوزاري المتعلق بتثمين الرصيد العقاري الدولي، اقترحنا أن يقع تنقيح الفصل 504 وتنقيح جذري، ثورة تشريعية بأتم معنى الكلمة حتى نقطع دابر هذه الإشكاليات ويقع تحسيس المشرع بأنه أمام وضعية استثنائية، إن كنت ستتمسك بالإجراءات بطم طميمها فإن هذا المشروع لن ينجح أيضا.

وسط نفس الأمر اتخذنا قرارات وإجراءات ستتطلعون عليها، إجراءات ثورية بأتم معنى الكلمة وبقدرة الله سنحاول تسوية أكثر عدد ممكن من وضعية هذه التجمعات السكانية وسيتحصل أصحابها على شهائد ملكية وسيتصرف في العقار وسيدخل العقار للدورة الاقتصادية وأيضا ستعود إليه الطمأنينة إزاء دولته التي هي أيضا تسعى إلى تسوية وضعيته لأنها أيضا لديها منفعة سلم اجتماعي ودور اقتصادي بأن يدخل العقار في الدورة الاقتصادية وأنا أعي ما أقول عندما أقول بأن العقار سيدخل في الدورة الاقتصادية لأنني عملت بالمسح العقاري وأعرف ما معنى أن يكون العقار مسجل ويدخل في الدورة الاقتصادية.

أيضا هناك مشكل آخر، هل تعلم أن 55 % من هذه العقارات الموجودة عليها التجمعات السكانية لها صبغة فلاحية ونحن نعلم ما معنى تغيير الصبغة ليس بالأمر السهل أن يتم تغيير عقار من فلاحي إلى عمراني، أيضا اتخذنا في نطاق هذا المشروع إجراءات لتجاوز هذا الإشكال.

كما أود التأكيد على أن هناك إشكالا آخر وهو الحقيقة، أيها السيد النائب عزوف على تسوية الوضعية وكما ذكرت منذ حين فإن التقسيم يتكلف آلاف الدنانير من طرف ديوان قيس الأراضي وهذا تتحمله الدولة ولكن عند القيام بتسوية وضعية الناس يأتي ثلاث أو أربعة أشخاص في حين أننا تكبدنا خسائر على هذا التقسيم وقد زرت عديد الإدارات الجهوية وأذهب مباشرة للتجمعات السكانية فيمدني بالـ "boite d'archive" أجدها مملوؤه بالأمثلة وقد تم وضعها بالرفوف ولم يتم تسوية الوضعيات على اعتبار أن المواطن لا يريد أن يتصل، على اعتبار أن المواطن يرفض تسوية وضعيته أيضا أخذنا إجراءات بأننا سننطلق في التسوية الأحادية أي أن الدولة باعتبارها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أعيدوا المصدح للسيد الوزير.

السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

إذا ما هي الإجراءات بعجالة، ما هي الإجراءات المتخذة في الأمر عدد 504؟ بخصوص تثمين الرصيد العقاري نشكر السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة لأنهما قد تفهما الوضع ويعلمون بأن التسوية لا تتم إلا بتنقيح الأمر 504، كما يجب أيضا التنسيق مع وزارة التجهيز والإسكان والفلاحة والموارد المائية قصد التسريع في تغيير صبغة العقارات من فلاحية إلى عمرانية وتحديد خارطة الأراضي الفلاحية ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية مع ضمان التدابير اللازمة لحماية الرصيد العقاري الدولي.

كذلك دعوة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية إلى التنسيق مع وزارة المالية ووزارة التجهيز والإسكان لاقتراح صيغ تمويل برنامج التسوية، لأنه أحببنا أم كرهنا فإن هذه التسوية لا تتم إلا بإعداد أمثلة هندسية نهائية من طرف ديوان قيس الأراضي وكما قلت، فإن هذه العملية تتطلب دعما ماديا لتسوية وضعية هذه العقارات علما وأنه بالفعل وقع تكوين فريق عمل في وزارة أملاك الدولة، وقد شرعت الوزارة فعليا، وسيتم قريبا إحالة هذا المشروع إلى رئاسة الجمهورية، إلى رئاسة الحكومة لاتخاذ الإجراءات واتباع بقية الإجراءات وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الآن المحور الثالث: مدى التقدم في إعداد مشروع مجلة أملاك الدولة ومختلف المشاريع التي تندرج في إطار الإصلاحات التشريعية في مجال أملاك الدولة والشؤون العقارية.

لكم الكلمة السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

شكرا سيدي الرئيس،

هذه المجلة واكبتها منذ السنوات الأولى في القضاء، كنت في المحكمة وتم استدعائي سنة 1991 أي أن هذه المجلة موجودة وتم العمل إلى حد هذا اليوم إلى أن تمكنا من إعداد هذه المجلة.

كما نعلم تتسم المنظومة القضائية الراهنة لأملاك الدولة العقارية والمنقولة بكثرة نصوصها التشريعية والترتيبية وبتشتتها، إضافة إلى قدمها فكان من أبرز آثارها التداخل في الاختصاصات وعدم وضوح وتشعب الإجراءات القانونية المنظمة لها.

كما أن المنظومة القانونية الحالية لم تستوعب عدة مسائل تتعلق بأملاك الدولة، كما لم ترصد لها الحماية الجزائية الكافية مما اضطر المحاكم إلى تطبيق قواعد القانون العام وهي غالبا لا تتلاءم مع الخصوصية الوظيفية لهذه الأملاك.

إذا هذه المنظومة القانونية لم تعد تستجيب لمتطلبات التنمية الوطنية وبالتالي تأكدت الضرورة إلى مراجعتها بهدف الارتقاء بهذه الأملاك للقيام بدورها في إنجاز مرافق البنية التحتية وتنشيط الاستثمار العام والخاص من خلال الاحتكام إلى منظومة فعالة تضمن إحكام تتبع تلك الأملاك وحصرها وضبطها ومواكبة نسق تحرك وضعيتها المادية والقانونية ومراقبة التصرف فيها ورد الاعتداءات عليها.

كذلك من بين أهداف هذه المجلة الاستجابة للتحديات والرهانات للوضع الاقتصادي الحالي والتي تقتضي مواكبة قطاع أملاك الدولة لأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الوطني والجهوي عبر التسريع في إنجاز المشاريع العمومية ودفع الاستثمار الخاص وما يترتب عنه من المساهمة في تنمية الثروة الوطنية وبعث مواطن شغل إضافية.

وعليه تهدف مجلة أملاك الدولة إلى إرساء نظام قانوني شامل ومتكامل ومتجانس للتصرف في أملاك الدولة العقارية والمنقولة ويجسم هذا المشروع الحرص على تطوير الأحكام ذات العلاقة من خلال تطوير آليات التصرف في أملاك الدولة وتطويعها لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتماد معايير المردودية والجدوى لتحقيق أهداف سياسة الدولة ورفع الجمود عنها.

وستساهم المجلة في تجسيم السياسة العامة للدولة في ميدان التشغيل والاستثمار بهدف الحد من ظاهرة البطالة من خلال إنتاج ثروة وطنية في مختلف القطاعات وذلك بتثمين دور العقار الدولي في استقطاب الاستثمار تحقيقا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

ومن بين ما تضمنته هذه المجلة جملة من الأحكام الخاصة بملك الدولة الخاص غير الفلاحي وهو محور يكتسي أهمية بالغة بالنظر إلى آثاره المباشرة على توظيف أملاك الدولة غير الفلاحية في الدورة الاقتصادية ومساهمتها في دفع مختلف البرامج التنموية.

وقد تم تنويع صيغ التصرف في ملك الدولة الخاص قصد تطويعها لمختلف الأنماط والمتطلبات المستجدة والتي لم يتم تنظيمها صلب النصوص السابقة، على غرار اللزمة والشراكة بين القطاع الخاص والعام والإشغال الوقتي والوضع تحت التصرف والمعاوضة والمساهمة العينية بحق الانتفاع وإحالة التصرف.

أما فيما يتعلق بملك الدولة الفلاحي فقد تمت المحافظة على أبرز المبادئ والخيارات الواردة بالقانون عدد 21 لسنة 1995 المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية وخاصة تحجير التفويت فيها واستدامتها للأجيال القادمة مع إقرار جملة من الخيارات الجديدة على غرار توسيع نطاق تسوية الأوضاع العقارية القديمة ليمتد إلى كل من ترتب له حق على العقار وينتظر أن يؤول ذلك إلى تخليص عدد هام من هذه العقارات الدولية من الجمود وإدراجها في الدورة الاقتصادية.

كذلك تم إقرار صيغ تصرف جديدة في العقارات الدولية الفلاحية بما يخول انفتاح هذا الصنف من العقارات على الأنماط الجديدة والمستحدثة للاستثمار خارج مجال الإحياء الفلاحي، على غرار اللزمة والشراكة بين القطاع العام والخاص والإشغال الوقتي وحق الارتفاق وإحالة التصرف وهو ما يعتبر تجديدا تشريعيا غير مسبوق بالنسبة للتصرف في هذا الصنف من أملاك الدولة.

وفضلا عن كل ذلك أقر المشروع أحكاما ردعية للاعتداءات التي تتعرض لها أملاك الدولة، بالنظر إلى قصور المنظومة القانونية الحالية عن الحيلولة دون ذلك وكمثال تم إقرار منظومة زجرية متكاملة تتراوح بين العقوبة المالية وبين العقوبة البدنية السالبة للحرية وقد تم التشديد في عقوبة الاعتداء على ملك الدولة مع تحديد طبيعة الانتهاكات المجرمة بالاعتماد على ما استقر عليه فقه القضاء.

وكذلك تم توسيع مجال الأفعال المجرمة ليشمل التسبب في منع تعطيل نشاط المستغلين بصورة قانونية لها.

ومن جهة أخرى، تم إسناد اختصاص مبدئي للوزير المكلف بأملاك الدولة أو الوالي بتفويض منه في إصدار قرارات إخلاء العقارات الدولية وفي الإيقاف الفوري للاعتداءات المسلطة عليها وإقرار تجريم الرجوع إلى العقار بعد تنفيذ قرار إسقاط الحق أو الإخلاء أو تنفيذ حكم بالخروج.

كذلك في نطاق التشريعات تم التطرق إلى موضوع الأملاك المصادرة، يكتسي كما نعلم هذا الملف أولوية قصوى، تتطلب بصفة عاجلة إقرار إجراءات فعالة وناجعة تكفل أنجع السبل للمحافظة على العقارات والمنقولات والأموال المصادرة واستغلالها الاستغلال الأمثل بما يضمن حوكمة التصرف فيها.

ويندرج هذا الملف في إطار إيجاد معالجة ناجعة لمنظومة المصادرة والاسترجاع والتصرف في الأموال والممتلكات المكتسبة بطريقة غير مشروعة وذلك، أي تم اتخاذ هذه الإجراءات في مجلس وزاري، بمراجعة شاملة للإطار القانوني لهذه المنظومة من خلال إعداد مشروع نص قانوني يمكن من تلافي النقائص القانونية وتجاوز الإشكاليات التي تعيق الاستغلال الأمثل والتصرف الناجع في الأملاك المصادرة.

كذلك ضرورة اعتماد مسارات وآجال خاصة للتعاطي مع ملف الأملاك المصادرة باعتبار المسارات العادية أثبتت عدم جدواها ونجاعتها.

كذلك يتجه إحكام التنسيق والتكامل بين كل المتداخلين في عملية المصادرة والاسترجاع لتحقيق مداخيل إضافية للدولة والمساهمة في تنشيط الدورة الاقتصادية ودفع الاستثمار.

وفي هذا الإطار انعقد مجلس وزاري مضيق بتاريخ 23 نوفمبر 2024 حول متابعة التصرف في الأموال والممتلكات المعنية بالمصادرة أو الاسترجاع لفائدة الدولة وقد أقر هذا المجلس الوزاري جملة من التوصيات من بينها إعداد مشروع نص قانوني موحد لمنظومة المصادرة والاسترجاع بما يمكن من تلافي النقائص والإشكاليات القانونية التي تم الوقوف عليها وإحكام التصرف فيها بين كل المتداخلين في عملية المصادرة والاسترجاع.

وقد تم في إطار مجلس وزاري مضيق آخر في 12 فيفري 2025 عرض مشروع قانون يتعلق بمصادرة الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة والمتأتية من الفساد واسترجاعها والتصرف فيها.

وقد أوصى المجلس بالتسريع في الانتهاء من صياغة مشروع القانون في أقرب الآجال مع اعتماد مقاربة جديدة تقوم على مرونة التصرف وتحقيق النجاعة والاستئناس بالتجارب المقارنة في مجال المصادرة، مع الحرص على تناسق الخيارات التشريعية والنصوص القانونية النافذة.

كذلك من بين التنقيحات التي اقترحتها الوزارة والحكومة في المجالس الوزارية إعداد مشروع ينقح الأمر الذي تحدثنا عنه 1870 لسنة 2015 المتعلق بضبط تركيبة اللجان الاستشارية لتسوية العقارات الفلاحية.

كما تم مراجعة تركيبة لجان المقاطع في اتجاه إضفاء مزيد من النجاعة على أعمالها وتبسيط الإجراءات وتنقيح القانون عدد 20 لسنة 1980 المتعلق بالمقاطع.

كذلك تسعى الوزارة أيضا إلى عرض تنقيح-وهو معروض الآن- الأمر عدد 120 لسنة 2021 المؤرخ في 8 فيفري2021 المتعلق بالعمليات العقارية في ملك الدولة الخاص لتوسيع نطاق الاستفادة في اتجاه أن يشمل التفويت مراكنة المشاريع المصنفة ذات أهمية وطنية.

كذلك تنقيح الأمر الذي تحدثنا عنه 504 لسنة 2018 المتعلق بضبط شروط تسوية وضعيات التجمعات السكانية.

كما تم إعداد نص للحوكمة في تخصيص العقارات الدولية لفائدة الهياكل العمومية من خلال ضبط شروط التخصيص وإجراءاته، كما أقر المجلس الوزاري وجوب الإسراع في إعداد مشروع التنقيح المتعلق بالأراضي الاشتراكية ومراجعة النصوص القانونية والترتيبية.

كما تتمسك الوزارة ورئاسة الحكومة بمجانية تسجيل العقارات لفائدة الدولة، لأن الدولة لو عدنا فإنه من سنة 1964 - وهنا سأؤكد على أهمية التسجيل- المشرع من سنة 1964 هو يعرف أن نظام الشرع العيني هو الأساس القانوني والواقعي للدخول في الاستثمار، من سنة 1964 جاء بما يعبر عنه بالمسح العقاري والدولة تتحمل مصاريف التسجيل، أي أن الدولة تسجل في نطاق المسح العقاري، تسجل للأفراد مجانا إيمانا منها بأن هناك دورا كبيرا جدا للتسجيل في نطاق الاستثمار، فقالت الدولة لا يهم أتحمل أنا كدولة المصاريف وعليك أن تدخل أنت العقار الذي على ملكك في نظام الشهر العيني وبذلك يدخل في الدورة الاقتصادية ونصبح نتعامل مع عقار مسجل، فما بالك اليوم.

أجد أن عقارات الدولة غير مسجلة وهذه الطامة العظمى لأنني أقول عندما لا تقوم بتسجيل عقارك يمكن الاستحواذ عليه في نطاق ما يعبر عنه بالحيازة القانونية، أي بعبارة أوضح تشغل العقار لمدة 15 سنة يصبح عل ملكك طبقا لمجلة الحقوق العينية، لذلك نسعى أيضا بأن العقارات الراجعة للدولة يجب أن تسجل مجانا حتى يمكن تسجيل أكثر عدد ممكن من العقارات وسنشرع في تسجيل خاصة العقارات التي لها أهمية أو تشكل خطورة في حال تم التفويت فيها أو يقع استغلالها وتمليكها في نطاق الحيازة المكسبة للملكية.

كذلك الوزارة منكبة أيضا في نطاق مجلس وزاري على مراجعة القانون المتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية بما يتيح التسريع في إنجاز المشاريع العمومية ودفع الاستثمار وحفظ حقوق المستحقين وأيضا بغاية إضفاء المزيد من المرونة والشفافية على عملية الانتزاع ومراعاة قواعد العدل والانصاف في عمليات التعويض، بما يضمن حقوق المستحقين من جهة ويسرع في تحرير الحوزة العقارية من جهة أخرى وذلك بهدف رفع كل العراقيل التي تعترض إنجاز المشاريع العمومية ودفع عجلة التنمية بالبلاد وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الشكر للسيد وجدي الهذيلي وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية على هذا العرض الشافي وعلى كل البيانات والافادات القيمة التي قدمها والتي أتت على أبرز الإشكاليات المطروحة في علاقه بالمحاور المثارة ومختلف البرامج التي تعدها وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وتسهر على تنفيذها، استجابة لما نتطلع اليه جميعا من هذه الوزارة المحورية التي تقوم بأدوار هامة والتي تتجه اليها الأنظار باعتبار المهام والصلاحيات التي تضطلع بها والتي يرتقب من خلالها أن تسهم في تذليل الصعوبات أمام إنجاز المشاريع وتحقيق التنمية المنشودة في مختلف الجهات.

ونحن ومن خلال هذه الجلسة واذ ننطلق من تثميننا للمجهودات المبذولة في إطار العمل الدؤوب على تحديد وضبط وحماية ملك الدولة العام والخاص والحرص المتواصل على المحافظة على الثروة الوطنية من الضياع والإهمال والاستغلال غير الشرعي، فإننا ندعو إلى مزيد السعي بكل جدية إلى توظيف الرصيد العقاري الدولي، التوظيف الأمثل بما يجعله دافعا للتنمية على مختلف الأصعدة وإلى ضمان ملائمة الموارد العقارية مع متطلبات تنفيذ الأولويات والخطط والمشاريع، بما من شأنه أن يمكن من إحكام استغلال هذا الرصيد في دفع العجلة الاقتصادية بكامل مناطق البلاد ومن توفير مقومات التنمية الشاملة والعادلة والمتوازنة.

ودونما شك، فإن المسؤولية الملقاة على كاهل هذه الوزارة كبيرة وجسيمة بالنظر إلى كون المسائل العقارية تعد من القطاعات ذات الاشكاليات والتعقيدات العديدة وهو ما يتطلب مواصلة الإعداد للإصلاحات الهيكلية والتشريعية التي من شأنها أن تكفل المساهمة الفعلية في تيسير تسوية الوضعيات العقارية في الأطر القانونية من جهة وبعيدا عن كل أشكال سوء التصرف من جهة أخرى.

كل ذلك لضمان أنجع الطرق لإنجاز المشاريع التنموية بمختلف أشكالها من بنية أساسية وتجهيزات جماعية أو استثمار عمومي وخاص على حد السواء.

وفي هذا السياق فإن مجلس نواب الشعب، على أتم الاستعداد للمساهمة في تذليل الصعوبات لا سيما تلك التي تستوجب حلولا تشريعية في المقام الأول وفي كل الخطط والبرامج التي من شأنها خلق الآليات اللازمة لجعل تدخلات الوزارة ومختلف المصالح والمؤسسات الراجعة اليها بالنظر أكثر نجاعة ومردودية ولجعل القطاع العقاري مجالا محفزا على الاستثمار ودافعا لمقومات التنمية الاجتماعية المستدامة.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء،

بالغ الشكر والتقدير للسيد وجدي الهذيلي، وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والوفد المرافق له متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

ونرفع الجلسة لمدة عشر دقائق، على إثرها يقع استئنافها لسماع الزملاء الذين طلبوا التدخل طبقا للفصل 108 من النظام الداخلي.

(كانت الساعة منتصف النهار والنصف)

استئناف الجلسة

وتدخلات السيدة والسادة النواب

على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة الواحدة إلا عشر دقائق بعد الزوال)

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

مساء الخير،

نستأنف الجلسة على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي والمداخلة الأولى ستكون للسيد الزميل المحترم النوري جريدي، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا للسيدة وزيرة التجهيز،

واقع التجهيز في ولاية قفصة عامة وفي القطار وبلخير والسند خاصة كارثي اذ لا يرى المواطن أي إنجاز في الواقع ووظيفة تنفيذية جهوية بعقلية بائدة بالتسويف وها قد تم عقد لجنة وتم تقديم طلب عروض، إلغاء صفقة، نعيد طلب العروض إلى متى؟

بلخير، ضرورة تفعيل فرع التجهيز والإسكان والتسريع في إسناد الصفقات العمومية للمقاولات المتعلقة بتهيئة المسالك الفلاحية الريفية المبرمجة وتعبيدها، على غرار مسلك القصور ومسلك أولاد بن جدو والمرازيق ومسلك أولاد الأسود من عمادة الطلحة الغربية.

القسط الثاني من مسلك خنقة الجبل من عمادة جبيلة الوسط.

مسلك أولاد إبراهيم من عمادة أولاد الحاج وعمادة عياش السقي بلا مسالك فهل هذا معقول؟

السند طريق ماجورة يفتح ولاية قفصة على ولاية سيدي بوزيد، الى متى تعطيل هذا الممر؟

مشاريع التجهيز في السند نقطة استفهام كبرى وغامضة، سور المستشفى الجهوي صنف "ب" يتعطل للمرة الألف وآخرها عدم توفر أمثلة إنجاز مصادق عليها من مكتب دراسات الشركة المغاربية للمراقبة والدراسات الفنية المتعاقدة مع الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بقفصة لأن المهندس غادر إلى الخارج أعانه الله ولكن حين يخرج تتعطل مصالح الدولة هذا غير معقول.

مشروعي تفرطست ونوامر الشرقية تجاوزت اجال الانتهاء من الأشغال بستة أشهر وتصير الأشغال بعيدا عن رقابة الفرع المحلي للتجهيز بالسند.

صفقة تركيز منشآت مائية بالطريق السياحي السند الجبل بلا مقاول، الفرع المحلي للتجهيز بالسند بلا آلة ماسحة "Gradaire" معطبة.

معتمدية ممتدة بلا صيانة ولا جهر هل هذا معقول؟

طريق الفج، طريق الموت السيدة الوزيرة هو طريق الموت، الاستهتار بأرواح الناس هو عيب وفضيحة دولة.

القطار إجابات غير مقنعة من وزارتكم زقاق الابل، طريق السد طريق الروس، شارع البيئة، طرقات في حالة سيئة.

المنطقة الصناعية القطار.

مشروع الأروقة الاقتصادية.

دار الثقافة القطار.

المسالك الفلاحية، العمايم، بو سعد وبئر سعد كلها في حالة مزرية. دار لقمان ليست على حالها، دار لقمان أصبح حالها اسوأ بكثير وإن لم تنفضوا غبار الفساد والمحسوبية والرشوة وغول الإدارة وتعيينات الولاء والصدفة فالشعب لا يريد ولن يريد فتذكروا هذا جيدا...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم الطاهر بن منصور، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا، اليوم لن أتحدث عن قطاع الصحة، المريض في قبلي ولا عن النقل الخارب ولا عن الواحات التي قتلها العطش ولا عن الشباب الضائع في صحراء البطالة والتهميش، لكن سأحكي لكل أعضاء الحكومة من آخر وزير إلى السيد رئيس الجمهورية ولكل التونسيين حكاية محمد علي الحداد، شاب من ذوي الاحتياجات الخصوصية من معتمدية سوق الأحد من عائلة معدمة ماديا كما أغلب العائلات التونسيين، الأب عاجز تماما رجله مبتورة وملازم للفراش منذ سنوات لكن محمد علي الحداد رغم كل هذا اختار أن يكون فنانا عازف آلة "أورغ" له حلم ويعلم الناس فن الحياة وفن التحدي ويعلمهم كيف تقهر الطبيعة، تنتصر عليها وتتحدى الإعاقة وتعيش بكرامة ولا تمد يدك إلى الناس ويثبت لهم أن الجسم الضعيف لا يمنع أن تملك إرادة قوية.

محمد علي الحداد فنان، تعرفون ما معنى فنان؟ معناه أنه يحول الخشب الجامد إلى ألحان جميلة وساحرة لا تمسكها قيود وهو على كرسيه المتحرك، يعزف للأطفال في دور الشباب ودور الثقافة والمدارس ويعزف لذوي الاحتياجات الخصوصية ويرسم لهم الأمل ويعطيهم معنى للحياة، في جهة همشتها الدولة ونستها وما خلفت سوى شبابا ضائعا "كره نفسه" وأقصى أحلامه أن يهرب بجلده في قوارب الموت ويبيع شبابه لعجوز أوروبية.

محمد علي الحداد اختار أن يخاطب هذا الشباب اليائس ويحبب إليهم الحياة وبلادهم وينقذهم من الجريمة والإرهاب الذي اختطف العشرات منهم وكانوا حطبا لمعركة لا تخصهم.

فعل كل هذا وأكثر من كرسيه المتحرك وبقيتم أنتم عاجزين لأنكم محاصرون داخل أوهامكم في مكاتبكم مكبلين ومسجونين في كراسيكم، تحللون وتفسرون الأرقام والاحصائيات وعجزتم بطم طميمكم عن إيجاد حل لمشكلة محمد علي وقلتم له "قف مكانك يا سيد" فأنت مقيد بقوانين وقرارات وأوامر ومناشير وأيضا لدينا ميزانية مضبوطة ومحسوبة بالمليم فهل هي فوضى؟ وبعد إحراج وإلحاح قلتم له "أحسنت سنقدم لك شهادة شكر أو حتى تقدير إذا لزم الأمر "احنا صرفنا صرفنا".

تكسر سلاح محمد علي، "الأورغ" الذي يعتبره روحه ويديه وعقله تكسر والدولة عاجزة على شراء "أورغ" جديد له أو توظفه داخل إحدى المؤسسات الثقافية والتربوية التي في كل حائط من حيطانها ومن قاعاتها يحفظ له لحنا جميلا أو أغنية جميلة لكن يتبين أنكم لا تسمعون ولا تحسون.

حل مشكلة محمد علي الحداد بسيط جدا وسهل ولا يكلف الدولة ثمن سهرة في مهرجان جهوي تافه أو ثمن سهرة في مهرجان صيفي يحييها مغن بلا روح يعيد علينا أغانيه الباردة للمرة العاشرة، حتى ينقذ محمد علي حياته وحياة عائلته. كم فيك من محمد علي يا تونس؟

لم يجد من يسمعه وينصفه ويطبطب على جراحه.

وفي الآخر أقول لكم تسقط كل قوانين وكل قراراتكم وتحترق إذا لم تكن في خدمة المواطن وتسقط كل حكوماتكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم أحمد السعيداني، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد محمد السعيداني

شكرا، سأتحدث اليوم عن معتمدية أوتيك، من حق أهلنا بأوتيك أن يتمتعوا بالعيش في بيئة سليمة ومن حق أهلنا بأوتيك أن يتمتعوا بحقهم الدستوري في الصحة وأن يتمتعوا بخدمات المرافق العمومية.

أوتيك العتيقة لم يشفع لها تاريخها بكونها أقدم العواصم في حوض البحر الأبيض المتوسط ولم تشفع لها جغرافيتها الحالية بكونها تتوسط ولايات بنزرت وأريانة ومنوبة، لا تاريخية أوتيك ولا جغرافيتها شفعا لها بألا تسقط من الأجندات الاقتصادية والاجتماعية للأنظمة المتعاقبة.

الغياب التام والكلي وأحيانا الحضور المحتشم للديوان الوطني للتطهير حوّل حياة الأهالي في معتمدية أوتيك إلى جحيم صيفا وشتاء.

من يعرف الوضعية البيئية في حي الياغرت وفي حي المردومة وفي سيدي عثمان وفي باش حامبة وفي المبطوح يعرف تماما عما أتحدث.

الكارثة البيئية التي نعاني منها في سيدي عثمان وفي أوتيك الجديدة خصوصا الآن يعاد إعادة إنتاجها مجددا بشكل أكثر بشاعة في حي المنار.

ولئن أسمح لنفسي بأن أشكر السيد والي بنزرت باسم أهلنا وأناسنا بحي المنار على التفاته وايلائه الاهتمام الكافي في حي المنار ولمعتمدية بحجم أوتيك بجعلها على قائمة أولوياته واهتماماته ونحن على أعتاب تنفيذ مشروع تهذيب حي المنار إلا أن الأهالي كما في كامل معتمدية أوتيك يعبرون عن رفضهم لكل الحلول الترقيعية.

الأهالي يعبرون عن رفضهم القاطع للحلول الجزئية والقاصرة والأهالي في أوتيك يعبرون عن امتعاضهم وعن رفضهم التام والكلي والقاطع لكل الحلول التي يراد بها إهالة مجموعة من مساحيق التجميل على الكارثة البيئية التي يعيشونها ويطالبون بحل جذري نهائي وبات، فلا يمكن الاعتداد بأن معتمدية أوتيك مترامية الأطراف لكي يتغيب الديوان الوطني للتطهير عن تقديم خدماته لأوسع فئاتنا الشعبية في أوتيك.

وعليه فإن تركيز محطة ضخ في حي المنار يقع ربطها بسيدي عثمان وباش حامبة والمبطوح في مرحلة أولى ثم تحويلها إلى محطة معالجة ثلاثية على المدى المتوسط لاستغلال المياه المعالجة في النشاط الفلاحي هو المطلب الأساسي لأهالي الجهة وعلى السيد والي بنزرت وعلى السيد وزير البيئة أن يعملا على ذلك في أقرب الأوقات وشكرا.

السيد نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا نحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عبد السلام الحمروني، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا السيدة الرئيسة،

أظن في هذه المداخلة وعملا بأحكام الفصل 108 من النظام الداخلي وفي ملف أصبحت أخجل من إعادة طرحه على السلطة التنفيذية وتحديدا وزارة الداخلية والديوان الوطني للحماية المدنية وأحمل المسؤولية هنا رأسا للسيد الوزير والرئيس المدير العام للحماية المدنية عن سقوط أي نفس بشرية أو خسائر بشرية أو مادية نتيجة تأخر تدخل الحماية المدنية في مثل هكذا حوادث تجد بالجهة.

منطقة تبعد عن مركز الولاية أي مقر الحماية المدنية حوالي 37 كم منها 3.5 منعرجات جبلية منطقة بها عدد 2 معاهد ثانوية، أربع مدارس اعدادية وعدد محترم من المدارس الابتدائية.

منطقة تعد حوالي 26,000 نسمة وتنفتح على ثلاث ولايات.

منطقة مصنفة بلدية سياحية منذ سنة 2021 وتوجد على الطريق السياحية جربة-قصر غيلان.

مطلب ذو أولوية بشهادة إدارتكم الجهوية وعلى طاولة الإدارة المركزية منذ سنة2012.

منذ تحملي المسؤولية وتمثيل الجهة تحت قبة البرلمان توجهت إلى سيادتكم بعدد إثنين أسئلة كتابية وهذا موثق وبإجاباتكم طرحت الملف تحت قبة البرلمان في جلستين عامتين واحدة بحضور السيد وزير الداخلية والثانية بحضور السيد رئيس الحكومة وكامل الوفد الوزاري.

تنقلت بمعية المدير الجهوي في زيارة ميدانية في ثلاث مناسبات لمعاينة مكان يمكن أن يكون مقرا لهذا الفرع للحماية المدنية، وعلى ضوء ما تقدم أعيد تحميلكم المسؤولية الكاملة فمن غير المقبول والمعقول أن يستغرق إحداث فرع للحماية المدنية كل هذه السنوات وحرمان أهلنا في تلك الربوع من الانتفاع بخدمات هذه المنشأة العمومية، مع العلم وقعت حوادث قاتلة وحرائق في غياب شبه تام لتدخل الحماية المدنية. إذا تضاريس الجهة وانتظار وقوع نسبة أو عدد معين من الحوادث والضحايا لإحداث هذا الفرع فيا خيبة المسعى.

ختاما أدعو سيادتكم إلى التدخل والإسراع في إحداث هذا الفرع للحماية المدنية قبل أن يحدث ما لا يحمد عقباه خاصة أمام مساعي السلطة المحلية والجهوية في الدفع بهذا الاتجاه. اللهم إني بلغت وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة بسمة الهمامي، لها ثلاث دقائق. تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدتي الرئيسة،

صباح الخير جميعا،

اليوم كنا نستمع إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وقد أتى بخطاب مغاير لما كانت عليه الوزارة منذ الثورة منذ 2011 لأن ما حدث في وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية منذ 2011 أنها كان تحت أيادي من لم يؤمنوا بالدولة ولم يحافظوا

على ملك الدولة، بل بالعكس صار التفويت فيها، صار التفويت في أملاك الدولة عنوة.

شكرا للسيد الوزير الذي كان حاضرا معنا اليوم لأنه أتى بخطاب يريد أن يحافظوا على ملك الدولة ويجدوا حلولا تشريعية للهنات التشريعية التي كانت في مجلة أملاك الدولة.

وعليه نحن نثمن ما طرحه السيد الوزير وفي الأثناء لدي مشكلتين أريد التحدث فيهما اليوم، أولا في علاقة باللجنة الوطنية الاستشارية من أجل تسوية وضعيات فنيي الفلاحة والتفويت، وهذه اللجنة متعطلة في أعمالها منذ جوان 2023 وقد راسلت الوزارة من أجل تسوية وضعية الفنيين الذين يطلبون ذلك لكن منذ ذلك الحين إلى اليوم لم تسوّ الوضعية.

عندي وضعيات في منطقة التلال عمادة الدريجة من معتمدية برقو ولاية سيانة، كذلك أيضا فنيين ومقاسم التي تفتح في الأراضي الدولية المقاسم الفلاحية في معتمدية قعفور وهؤلاء فلاحين متعطلين وهم يطلبون تسوية الوضعية فما على الدولة إلا أن تجد لهم الحل في تسوية وضعياتهم.

كذلك الأمر الثاني إنه منذ الستينات وفي إطار تجربة التعاضديات قامت الدولة بإنشاء عديد المساكن للفلاحين أو لمن يفلحون الأراضي، لكن للأسف وقع التغاضي على هذه التجمعات السكنية ولم يقع لا تسوية الوضعيات على مستوى الملكية أولا وثانيا إن هذه التجمعات السكنية أصبحت كبيرة العدد وهم عندهم مشكلة عدم التوسع وعندي أكثر من مثال، النهوض في معتمدية سليانة الجنوبية ووضعية القنطرة ووضعيات الاقصاب وأيضا أولاد ناجي من معتمدية الكريب الذين يطالبون بتسوية الوضعيات، فما على المشرفين على وزارة أملاك الدولة إلا أن يسرعوا في وجود تشاريع حقيقية تخدم الصالح العام وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم جلال خدمي، له ثلاث دقائق.

السيد جلال الخدمي

شكرا السيدة الرئيسة،

في الحقيقة اليوم ملف أصحاب الشهادات العليا المعطلين على العمل، لا بد من إعادة وضع هذا الملف على طاولة رئاسة الحكومة لإعداد رؤية واستراتيجية واضحة لفتح أبواب الانتداب من جديد.

وفي هذا السياق نرى وأن هناك مقاربة تراعي الموازنات المالية للدولة وربما تمكن من فتح أبواب الانتداب والأمل لأصحاب الشهائد العليا المعطلين عن العمل، أولا نرى أن تعزيز التعاون الفني بين الدول الشقيقة والصديقة مع مراعاة عدم المساس بهجرة كفاءاتنا قد يفتح الباب للانتداب وسد الشغورات بالنسبة لأصحاب الشهائد العليا.

أيضا الانتدابات التي تتم في وزارة الداخلية، وزارة المالية، وزارة التجارة، وزارة الدفاع والتي تشترط ان يكون السن 23 سنة لماذا لا نرفع سن هذه الانتدابات ونعطي الأولوية لانتداب أولادنا الذين لهم من الكفاءة والوعي ما يمكنهم من الانخراط في هذه الوزارات وتقديم الإضافة لبلادنا.

أيضا إحداث منصة تمكن من انتداب شيوخ المعطلين عن العمل وذوي الحالات الاجتماعية، اليوم غير معقول أن نجد البالغ عمره 50 و60 سنة إلى حد الآن هو فاقد أمل الانتداب.

أيضا وهو معمول به في عدة دول إتاحة تكوين في مجال ثان تتكفل الدولة بمصاريف هذا التكوين بما يتماشى مع احتياجات السوق المحلية والخارجية، أقصد سوق الشغل.

صحيح لاحظنا إجراءات في الحقيقة ثورية كانت في 2025 بعدما تم انتداب أكثر من 20 ألفا أو تسوية وضعية أكثر من 20, ألف ما بين أستاذ ونائب وهم من أصحاب الشهائد العليا المعطلين عن العمل.

أريد أن أؤكد أن أبناءنا هؤلاء المعطلين عن العمل هم واعون جدا بتحديات المرحلة وأيضا بالموازنات المالية والإكراهات المالية التي تعيشها البلاد نتيجة توريط العشرية الفارطة التي ورطتنا في قروض وصلت إلى 130 ألف مليار.

هذا كله لا يمنع إن فتح باب الأمل لهذا الشباب...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم نزار الصديق، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد نزار الصديق

شكرا السيدة الرئيسة،

شكرا أيضا للفصل 108،

سأنطلق ببعض المشاريع المعطلة في بلادي وسأتوجه إلى السيد رئيس الجمهورية للتدخل بخصوص الأشغال المتوقفة والتي توقفت عديد المرات بالمستشفى الجوي بنفطة، فغير معقول أن مشروعا بهذا الحجم وخصصت له أموالا منذ سنة 2012 ونحن اليوم في سنة 2025 ووصلت الأشغال لأكثر من 80% وتوقفت عديد المرات وطبعا هذا هو الحال إلى حدود اليوم.

والمشكل الآخر هو أنه منذ أن أقرت الدولة إنجاز هذا المشروع لم تخصص أي أموال للمستشفى القديم يعني أننا لم نكمل الجديد ولا رممنا على الأقل المستشفى القديم الذي أصبحت الكثير من أقسامه آيلة للسقوط.

المشروع الثاني، مشروع تهذيب حي بني علي لشفط مياه النز بهذه المنطقة الذي طال انتظاره لمدة خمس سنوات ولكن وصلت الأشغال اليوم إلى حدود 20% فقط ويتم إيقاف الأشغال في كل مرة ويبقى المواطنون يعانون في شوارع ضيقة "والطين" والأمطار.

موضوع آخر منطقة راس العين أيضا التي تمثل جزءا كبيرا من تاريخنا وحياتنا وهو مسلك فلاحي وسياحي أيضا وطلبنا عديد المرات إنجاز بئر تعويضية، ولكن كل مرة نبقى ما بين وزارة السياحة ووزارة الفلاحة وبقي الأمر على حاله يعني فيه الإضرار بالواحة هذا المسلك الصحي.

موضوع آخر أريد أن أشير إلى الشاب "رفيق النوي" أحد الشباب الذي يكون كل عام عرضة لحوادث السقوط من النخيل والرجاء تدخل الحكومة للحد من هذا النزيف ويخص هذا المشكل منطقة الجريد ككل وتشهد المنطقة كل عام عشرات الحالات لسقوط هؤلاء الشباب وليست عندهم أي حقوق وأبرز مثال هو هذا الشباب.

في النهاية هو ملزم بإجراء عملية بقيمة 250 ألف دينار لأنه يعاني من مشكل كبير في النخاع الشوكي وفقط هو مجرد مثال للعشرات. في الختام شكرا لك السيدة الرئيسة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم حسن الجربوعي له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد حسن الجربوعي

شكرا السيدة الرئيسة،

تتمحور مداخلتي اليوم حول الوضعية والأحداث الأخيرة التي صارت في معتمدية منزل شاكر وأتوجه من هذا المنبر لكل الأهالي في معتمدية منزل شاكر وأشكر كل الأطراف التي قامت بتهدئة الوضع من قريب أو من بعيد.

منزل شاكر بها 12 عمادة تربطنا علاقة مصاهرة وأخوة وأهل ودرسنا مع بعضنا في معهد واحد تقسمنا ونتقاسم مع بعضنا كل المشاكل وكل الفرحة وكل الحزن.

اليوم حين يتوفى أحد في منطقة الحاج قاسم أو في أي منطقة أخرى يقوم الجميع بواجب العزاء لأنهم يعرفون بعضهم اليوم حين يكون هناك مراسم زواج في أي مكان فالجميع يذهب ومهما يحصل فإننا في الأخير أبناء عائلة واحدة "وحين يقف كبيرنا يجلس صغارنا" فنحن اليوم نحترم بعضنا ونحترم القانون ومؤسسات الدولة، وما يتداول في أغلب وسائل التواصل الاجتماعي بعيد كل البعد عن الواقع. من هذا الباب أشكر المؤسسة الأمنية التي قامت بعملها ومازالت الأبحاث متواصلة، لكن نطلب من السيد وزير الداخلية أن يأخذ هذا الموضوع بأكثر لين ولا نزيد الطين بلة ونحن على أبواب شهر رمضان الفضيل وصار الخطأ تؤدي المؤسسة الأمنية عملها لكن تراعي وضعيات هؤلاء الناس لأنه صحيح إن حدث إشكالا بين الصغار في المعهد وصارت عدة أشياء لكن ليس كما تم تداوله، على الأقل نتناول هذا الموضوع من منظر آخر.

حين قمنا بيوم تحسيسي في عمادة الزوايد كانت صورة جيدة تم تمريرها حين نرى من بشكة والعوامنة ويوجربوع ومن شعلابي يدافع عن الزوايد من أجل أن يكون فيها معمل الاعلاف ومجمع حليب، وحين نرى مناطق وأخرى تدافع عن بئر الملولي ومنزل شاكر حتى تتحقق فيها أشياء، فنبعد عن المنطق الذي تحدثوا فيه وهو بعيد كل البعد، منزل شاكر بعيدا على "العروشية" وليس فيها هذا المنطق فالناس يؤدون واجباتهم ودافعوا وما تداول بعيد كل البعد.

نطلب من جميع الأهالي أن يرجع الصغار لمزاولة دراستهم فالمشكل سهل وبعدنا عنه وتجاوزناه فلنتريث قليلا وهناك مشاكل أخرى يمكن أن نتحدث فيها وعدة نقائص علينا أن ندافع عنها وليس مجال الحديث عن هذه الإشكاليات المطروحة اليوم وعدة وسائل إعلام وأشخاص من بعيد دخلت في الموضوع وتتأجج أكثر، لكن اليوم وصلنا إلى التوافق، فليعد الصغار لدراستهم وكل شيء موجود والمؤسسة الأمنية تواصل عملها ومن ثبت كونه خالف القانون يتحمل مسؤوليته، لكن أعيد الطلب من المؤسسة الأمنية وعلى رأسها السيد وزير الداخلية أننا على أبواب شهر رمضان الفضيل بمراعاة وضعية الناس في الإيقافات، فمن ثبت عليه الخطأ فتلك أمور أخرى ولكن هناك من يعتريه الشك وهناك عدة وضعيات ويمكن قراءة هذا المشكل من عدة جوانب أخرى.

رجائي من كافة الأهالي وكافة العقلاء أن يواصلوا في الطريق الذي انتهجوه الآن ويهدئوا الأوضاع أكثر وإن شاء الله تكون بلادنا دوما في خير وتبعد معتمديتنا حقا عن كل المشاكل المطروحة. شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا نحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم المختار عبد المولى، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد مختار عبد المولى

شكرا، لن أتحدث اليوم صراحة عن قطاع الثقافة في ولاية تطاوين ولا عن خلق الثروة ولا عن الاستثمار ولا عن مستوى البطالة في ولاية تطاوين، إنما سأتحدث وأتكلم عن المعاناة الكبيرة التي يعاني منها المواطنين التونسيين الذين يقطنون بولاية تطاوين خاصة المناطق النائية مثل رمادة والذهيبة وقد وصل الوضع الصحي إلى درجة خطيرة من التدهور وهذا ما يمكن أن يكون إلا من التهاون الكبير من المسؤولين في قطاع الصحة.

اليوم مستشفى تطاوين الجهوي بين قوسين أصبح مجرد ظل لمستشفى يقدم أقل ما يمكن من خدمات صحية صراحة، خدمات لا ترتقي إلى مستشفى محلي في عديد من الأماكن التي حظيت باهتمام من وزارة الصحة والدليل إنه إذا استعصت الأمور والحالات يبعثونها إلى معتمديات مجاورة في ولايات مجاورة.

حسب اعتقادي المشكل كبير في غياب الإرادة السياسية لحل هذه الأزمة، أطباء في تونس ليس لديهم تمييز بين المناطق ولكن المشكلة تكمن في غياب الظروف المناسبة للعمل في المناطق الداخلية.

كيف يمكن للطبيب أن يعمل في بيئة تفتقر إلى أبسط التجهيزات الطبية؟

وكيف يمكن أن تتوفر الرعاية الصحية في أماكن لا تتوفر فيها وسائل النقل ولا توجد فيها البنية التحتية اللازمة؟

مرضى القصور الكلوي أكبر دليل في رمادة وذهيبة يعانون معاناة كبيرة حيث يتنقلون في مسافات أكثر من 100 كم للعلاج ويعرف المسؤولون هذا الشيء ولكن لا يتحرك أحد.

نحن نطالب بضرورة التدخل العاجل من الدولة ووزارة الصحة لتوفير وسائل النقل المناسبة للمرضى وفي الحالات الطارئة والمواطن في تطاوين له نفس الحقوق كما في باقي المناطق الأخرى.

الوضع لا يطاق والحلول يجب أن تكون عاجلة وملموسة.

المسؤولون ملزمون باتخاذ خطوات حقيقية وفورية لحل هذه الأزمة الصحية في تطاوين بدلا من مشاهدة الوضع وهو يزداد سوءا وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة إلي السيد الزميل المحترم فيصل الصغير، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد فيصل الصغير

شكرا السيدة الرئيسة،

اليوم لن أتطرق مرة أخرى إلى عدم وجود محطة بنزين في قلعة الأندلس وأعتقد أن الموضوع أخذ أكثر من حجمه، أوصلنا صوت المواطنين وتحدثنا فيه عديد المرات وقمنا بالمراسلات اللازمة، اليوم

كما يقال والكرة عند الحكومة وعند السلطة التنفيذية وإن شاء الله نجد الحل.

سأتطرق إلى موضوع آخر حول شهادة رفع اليد، اليوم سأنطلق من الأمر الحكومي عدد 641 لسنة 2020 المؤرخ في 21 أوت 2022 يتعلق بالمصادقة على قائمة المعنيين بتسوية وضعيات عقارية دولية فلاحية كائنة بولاية أريانة وجندوبة ومنوبة.

اليوم القائمة الموجودة من 2020 وقام المواطنون بجميع الإجراءات وقاموا بالخلاص المستوجب دفعه، لكن لم تتم حلحلة هذا الموضوع إلى اليوم، هناك من مات وهناك من ولد حديثا فلم يتمتع هؤلاء بأراضيهم واستغلتها ولا تصرفت فيها.

طال الموضوع كثيرا من تاريخ صدور الأمر إلى الآن أكثر من أربع سنوات ولم تتم حلحلة هذا الموضوع وان شاء الله يتم ذلك في أقرب وقت.

في موضوع آخر أيضا تسوية الوضعية العقارية وخاصة في التجمعات السكنية وخاصة شهادة الملكية اليوم في معتمدية قلعة الأندلس وسيدي ثابت أيضا مثل حي المباركي وحي البكري وشوربش ومنجي سليم يسكنون أكثر من خمسين سنة في هذه المناطق وكل الناس لهم شهادة حوز ولا تتمتع بشهادة ملكية وهذا مشكل كبير خلق اليوم أيضا في وتيرة المشاكل مع هذه الأماكن والمناطق ونعرف الوضع الاجتماعي والبنية التحتية في هذه المناطق اليوم أيضا لديهم إشكال في تقديم طلب التزود بالتيار الكهربائي أو الماء، فلا يمكن أن يتمتع به وحتى الناس الذين عندهم الحق في منحة تحسين المسكن يتم رفض مطلبه اليوم لأنه لا يملك شهادة ملكية فلا بد من حل هذا الإشكال.

أريد أيضا أن أتطرق إلى موضوع مضى عليه أكثر من عام هو تسوية الوضعية العقارية لمنطقة قنطرة بنزرت وتعمل وزارة أملاك الدولة في خصوص هذا الموضوع منذ أكثر من عام ونصف ووصلت إلى المرحلة النهائية لكن لم تتم حلحلة هذا الاشكال ويمثل عائقا كبيرا في المنطقة خاصة الجانب التنموي وإن أردت القيام بشيء في قنطرة بنزرت يقال لك الوضعية العقارية وان شاء الله يحل هذا الإشكال.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عبد السلام الدحماني، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد عبد السلام الدحماني

بسم الله،

شكرا، مداخلتي موجهة إلى السيد رئيس الحكومة المحترم، سؤالي المحوري أي معنى للمواطنة في دولة مازالت مؤسساتها وسياساتها غير مبالية بمعاناة الجهات المهمشة والمنسية والمحقورة.

وسنجيب عن هذا السؤال من خلال عرض لمعضلة النقل في ولاية قابس، 13 ساعة يقضيها مواطن من قابس في اتجاه تونس في قطار لا يكاد يسير حتى يتوقف، في رحلة علاج إذ لا وجود لمستشفيات مختصة في علاج أمراض مستعصية أو في رحلة طلبا للعلم أو للعمل أو غيرها.

13 ساعة تفصلك عن العالم وتثير فيك كل أصناف المخاوف والتوتر، بدء من القلق من الوصول بعد الموعد وصولا إلى عدم تحمل ألم مريض ترافقه من شدة الأوجاع.

قطار قابس، السيد الوزير يشهد على التاريخ ويشهد على الجغرافيا أيضا، تحولات عديدة وأحداث لا تحصى عاصرها.

ومقترحنا تحويله إلى متحف متنقل أو متوقف لمن يريد العودة بالتاريخ إلى الماضي أو تخصيصه لتنقل بعض المسؤولين حتى يدركوا كمّ المعاناة والمهانة والاحتقار.

وضعية الحافلات الرابطة بين المدن ليست أفضل لأن المواطنون هناك ينتظرون الحافلات القادمة من ولايات مجاورة، أملا في الحصول على مقعد شاغر ويخيب أملهم في أغلب الأحيان.

وضعية النقل المدرسي حديث طويل، توصلت فيه الشركة الجهوية للنقل بقابس إلى إبداع سيسجل في سجلات براءة الاختراع الدراسة يوم بعد يوم، وجهة بعد جهة والحافلة هي التي تحدد الزمن المدرسي والجهة التي تدرس ويخشى أن تتدخل في موضوع الدراسة.

مواطنون تفرض عليهم الإقامة الجبرية والمنع من السفر، من التعلم، من التداوي، من العمل وقائمة الممنوعات تطول وتطول.

حين نرى أبناء وبنات المناطق الريفية والجبلية الوعرة يتوقفون عن الدراسة أو لا يعودون إلى بيوتهم إلا في ساعات متأخرة من الليل، يعانون من التعب والجوع، حين تكون المسافة بين الراكب والراكب مسافة الصفر، حينها وحينها فقط نسألكم السيد رئيس الحكومة هل أن حكومتكم المحترمة تتعامل مع أهالينا هناك بصفتهم مواطنين أم رعايا ولاجئين؟ وما هي إجراءاتكم لإنصافهم؟ وهل ستنجزون وتنفذون وفق مبدأ العدالة في النقل أم سيظل الأمر على ما هو عليه؟ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم حمادي العشاري الغيلاني، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد حمادي العشاري الغيلاني

شكرا السيدة الرئيس،

في الحقيقة موضوع سريع ورد علي هذا الصباح وأقول عندما يتظلم مواطن ويكون مرفقا بوثائق تثبت الظلم ويقول لك أنه لم يجد من يستمع إليه ويتفهم وضعيته ويحاول العيش في ظروفي.

أربعة عمال جاؤوا من القصرين هذا الصباح والشكر وصول للأمن بمحيط المجلس الذي سهل التقائي بهم كي يحدثوني عن وضعية.

عملية انتداب 500 عامل من 2020، القصرين نصيبها ست عمال يقومون بإجراء الامتحان الشفاهي بتاريخ 19-8-2021 يبقى ستة منذ سنة 2020 زملاؤهم في جميع المندوبيات الأخرى أبرموا العقود وبدأوا في العملومنذ أن كان عددهم ستة قاموا بالتخلي عن اثنين ثم قاموا بمناداة أربعة أشخاص لإبرام العقود وممضية أمامي أربعة عقود ولكن إلى حد الآن لم تقع مناداتهم للالتحاق بمراكز عملهم.

من بين العمال من قال لي أنه أخذ المال من والده ليتسنى له المجيء إلى تونس وعند قدومي إلى تونس يقولون لي عد من حيث جئت وسنجيبك، هذا منذ سبعة أشهر.

دعوة إلى السيد وزير التربية لحل هذا المسألة. المرجع مكتوب رئاسة الحكومة عدد 202001063900000 بتاريخ 16-9-2020.

رجاء أتركوا المسؤولين يفهمون الشعب ويفهمون لغته ويحاولون حل الإشكالية، خاصة عندما تبدأ جميع الجهات في العمل ويتم استثنائهم حينها تصبح إشكالية كبيرة.

في مسألة برقية، الوضع في القصرين ليست على أحسن ما يرام نتيجة اختيارات للتعيين، جمعية مائية تقدم لك وثائق معاينة من عدل منفذ وقضية إخلالات وفساد وما إلى ذلك والأدهى والأمر يقدم لك مطبوعة فيها المعتمدية والولاية ثم لا تحرك ساكنا، معاينة عدل منفذ يعني إما أن يكون على علم بالوضعية ويرفض حلها أو لديه علاقات بالمتنفذين الذين هم وراء هذه الوضعية.

لا يعقل أن يقول مسؤول وعذرا على الكلمة أنه هنا "لجمع أوساخهم" أو يأتي مسؤول ويقول أنه قدم شكوى بالمجلس الجهوي، بالمواطنين، بالمهندسين.

أنا سألتزم بدوري تحت قبة البرلمان...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلي، يجب الالتزام بالتوقيت لأن القائمة طويلة ثلاثون ثانية للسيد حمادي العشاري الغيلاني، تفضل.

السيد حمادي العشاري الغيلاني

شكرا سيدتي الرئيسة،

سأؤكد على التزامي بأداء دوري الرقابي والتشريعي داخل قبة البرلمان فقط ولكن نرجو من المسؤولين الجهويين والمحليين وحتى المركزيين أن يتحدثوا بلغة الشعب ويستمعون للشعب ويحلون مشاكل الشعب ويجتهدون في حلحلة المشاريع ويبدعون في إيجاد الحلول وحينها لن يتصل المواطنون بالنواب.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد حاتم لباوي، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد حاتم لباوي

سأبدأ بالحديث عن العاطلين عن العمل بطريقة برقية، الأولوية إلى الأكبر سنا والأقدمية في سنة التخرج وفيما يخص الكفاءة انتدبوهم وكونوهم هذا ما يقوله المنطق.

نمر إلى القصرين، مثلما قال صديقي حمادي القصرين الوضع سيء جدا ولا يبشر بالخير خاصة عندما نرى تعيينات غير مدروسة وأستحي أن أتدخل في شؤون وزارة الداخلية. مسؤول رفيع المستوى يقول: "أنا جاي نلملكم في زبلتكم" أنا هنا لجمع فضلاتكم والثاني يقول: "أنا جاي نربطكم باش نحطكم في الحبس" أنا هنا لحبسكم جميعا، أصبح الأهالي يعيشون في رعب.

لكن أذكركم أن الرعب يؤدي إلى الخراب وغير ذلك، سيدي وزير الداخلية، هل درستم تعيينات هؤلاء الناس قبل تعيينهم؟ فلا لوم على الشعب إذا غضب، "فالفتنة أشد من القتل".

السيادة للشعب حسب هذا الدستور، فالشعب يريد أو لا يريد.

القصرين كل المشاريع معطلة، لازالت معطلة ولا زالت معطلة نعم ولا أبالغ، الكل معطل، بل عندما عجزوا عن إيجاد الحلول توجهوا إلى المحاكم وأرسلوا الملفات إلى المحاكم كي يطول التعطيل ويزيد المعطل تعطيلا.

في 2025 مدينة مازالت تعيش في الوحل وتذكرني بالدشر في إفريقيا والدولة ليست هنا، كل الوزارات ليست هنا، عندما تقول لي نقاوم الفساد أقول لك أن المواطن ينتظرا الخدمات، قاوم فسادك بارك الله فيك، لكن نريد حلحلة المشاريع المعطلة.

مازلت في القصرين، الوضع الأمني مترديا ومهترئا واللوم على السيد وزير الداخلية. نعم السيد وزير الداخلية، لم تحركوا ساكنا فيما يخص الوضع الأمني، راسلتكم عديد المرات ولم تحركوا ساكنا لا لوم على السلطة الجهوية، تعرفون كل ما يحدث أمنيا في القصرين ولم تتدخلوا لإيجاد حلول وتراجعوا أنفسكم.

أقول للسيد رئيس الحكومة، هل أنتم على علم بمعاناة الشعب بالقصرين أم لا؟ شعبها تحت الضغط النفسي وتعرفون الضغط النفسي يؤدي إلى ماذا؟

لذلك أدعوكم إلى مجلس وزاري يخص القصرين، كما أدعو السيد رئيس الجمهورية إلى الإلتفات إلى القصرين وأقول للسيد رئيس الجمهورية، حكومتكم لم تنصف القصرين وتجاهلت القصرين ونعول عليكم، لعلكم تلتفتون إلى هذه المدينة أو الولاية أو الجهة المنسية من عهد الصادق باي وشكرا لكم مرة أخرى.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم يوسف التومي، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدتي الرئيسة،

في الحقيقة، اليوم أردت الحديث عن مشكل النقل وهو مشكل عام، لكن عندما لا يكون هناك تواصل بين المسؤول والنائب وهو مسؤول على الجهة.

مثلا أتحدث عن شركة النقل بالساحل، جلسنا وتحدثنا مع السيد الرئيس المدير العام وهو المدير العام للشركة واتفقنا في بعض الأمور المتعلقة بتحسين النقل على مستوى ولاية سوسة.

اليوم ولاية سوسة فيها 16 معتمدية، 16 معتمدية تعاني إشكاليات بالجملة في النقل وأتحدث عن نقل الحافلات، كل يوم التلامذة والطلبة يجدون صعوبة سواء بعدم توفر العدد الكافي من الحافلات بالقدر اللازم، يعني حافلة في معتمدية تضم 50 ألف ساكن تتعطل وسط الطريق.

في الحقيقة وضع مزري للغاية في خصوص النقل على مستوى ولاية سوسة وأخص بالذكر معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات، اليوم هذه المعتمدية تعد أكثر من 50 ألف ساكن بحافلة فقط وفي سنوات مضت منذ 15 و20 سنة كانت تخصص لها أربع حافلات.

اليوم عدد السكان تضاعف قرابة أربع مرات وعوض أن يتحسن النقل بالعكس تقلص العدد وأصبحنا نواجه إشكاليات بالجملة.

في نفس المشكل النقل الحديدي، نرى المعاناة والزميل منذ حين تطرق إلى قطار قابس والإشكاليات التي يواجهها المسافرين من قابس مرورا على سوسة لكي يصلوا إلى تونس العاصمة والمعاناة اليومية للمسافرين وقلت أن يوما ما سنرى الأهالي خارج السكة، السكة ليست مستقيمة وعندما يصل السائق إلى مناطق معينة يخفض من السرعة وفي مناطق أخرى يزيد في السرعة.

في الحقيقة نرى الأهالي من قابس أو من صفاقس أو من سوسة وقوفا للوصول إلى لتونس العاصمة، موضوع يتطلب الحل الجذري والسريع في موضوع النقل الحديدي.

سررنا بال "RFR" وساهم في حل العديد من الإشكاليات في النقل في ضواحي العاصمة، لكن الإشكاليات مازالت على مستوى الولايات وخصوصا مناطق الجنوب ربطا بتونس العاصمة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ياسين مامي، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا، في الحقيقة أردت أن أثير موضوع أعتبره مهم جدا واليوم يجب العمل على إيجاد حل له نهائيا.

اليوم بعد منحي ثقة من قبل أهالي وناخبي ومتساكني معتمدية الحمامات، في إطار العهد الذي قطعته على نفسي أن أكون دائما قريبا من المواطنين وكلما تسنح لي الفرصة في آخر الأسبوع أتنقل إلى منطقة من المناطق وأحاول الاطلاع على بعض الإشكاليات وأحاول متابعتها لاحقا مع الإدارات المعنية.

اليوم، هناك مشكل حقيقي يعطل مصالح المواطنين ويستنزف أيضا عمل الإدارة، هناك أنهج في معتمدية الحمامات، عدة أنهج بلا عنوان، شوارع بدون هوية واليوم الحمامات كمعتمدية كما تعرفون توسعت وعدد سكانها تضاعف في ظل غياب مثال تهيئة عمرانية منذ قرابة الخمسين سنة، في ظل غياب الدولة وعدم قيامها بدورها لا في تمتع المواطن برخصة بناء ولا الردع من خلال الشرطة البلدية أصبح لدينا أحياء ومناطق كبيرة والدولة لا دراية بها وهذه المناطق بدون عنوان ولا هوية، وهذا تسبب في مشاكل مضاعفة.

ما هي هذه المشاكل؟ المواطن عندما يذهب إلى الإدارة أو مؤسسة ماذا يطلبون منه؟ يطلبون مدهم بالعنوان أو اسم الشركة ويشمل العنوان اسم الشارع والنهج ورقم المنزل والعنوان هو وسيلة تعريف وتعرف.

صار حريق اليوم في منطقة فكيف يمكن للمواطن أن يدل الحماية المدنية على المكان؟ وقعت حالة مرضية كيف سيتصل بالاستعجالي لتمكينه من سيارة اسعاف؟ عون البريد لا يجد العنوان ولا يعرف المنطقة، مثلا شارع الهادي والي، شارع الهادي والي تتفرع عنه عشرات الأنهج وفيه آلاف أو مئات المنازل.

مواطن مريض يقدم مطلب في "scanner, prise en charge" أو"IRM" يكتب اسم النهج ولا يضع الرقم لأن الشارع الرئيسي موجود، أما النهج الفرعي غير موجود وعون البريد لا يعرف مكان المنزل فيبقى المواطن معطلا.

حالات متعددة، مشاكل حقيقية تتكرر يوميا، عند الذهاب إلى إدارات معنية ومتابعة مشكلة في التطهير أو في الطريق لا يعرفون الأحياء التي ازداد عددها.

على الإدارات والمسؤولين القيام بدورهم...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد ضو، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد محمد ضو

شكرا السيدة الرئيسة،

أقف اليوم لأثير قضية محورية تمس حياة المواطنين في كل من معتمدية سيدي مخلوف ومعتمدية مدنين الجنوبية ألا وهي وضعية البنية التحتية المهترئة التي أصبحت فعلا عائقا أمام التنمية المحلية وتهدد سلامة المواطنين وتعطل الأنشطة الاقتصادية الحيوية.

هذه المناطق تعاني من إهمال واضح وتعطيل في شبكة الطرقات وخاصة الطريقين الجهويين 967 و969 الرابطة بين معتمدية سيدي مخلوف ومركز ولاية مدنين والتي انطلقت الأشغال فيها منذ أكتوبر 2020.

أنا والله مستغرب من وزارة التجهيز خمس سنوات ولم تكتمل بعد الطريق؟ إلغاء صفقة، فتح صفقة أخرى والسيدة الوزيرة لم تحرك ساكنا.

أنا بصراحة أطالب السيدة الوزيرة بوجود حل فوري لهذه الطريق، أنا أعتبرها إهانة كبيرة جدا لأهالينا ومواطنينا في معتمدية سيدي مخلوف، الطريق هذا هو مشروع معطل بأتم معنى الكلمة. الرجاء من السيدة الوزيرة لأنها في كل مداخلة وفي كل مرة أطلب منها التدخل تجد تبريرات ولكن إلى حد هذه اللحظة لم نجد حلا لهذه الطريق.

أيضا ضرورة تهيئة الطرقات بكل من وادي موسى وعمادة بدوي ومنطقة 9 أفريل من معتمدية سيدي مخلوف وحي بو قربة وحي الرجاء وحي النسيم من مدنين الجنوبية التي تعاني من غياب الصيانة.

إلى جانب أزمة الطرقات في هذه الربوع، فإن البنية التحتية البحرية بدورها تعاني من الإهمال حيث يحتاج ميناء لوكرين من معتمدية سيدي مخلوف إلى تهيئة عاجلة حتى يتمكن البحارة من ممارسة أنشطتهم في ظروف لائقة.

كما يعاني ميناء بوغرارة من مدنين الجنوبية من مشاكل عديدة تعيق الاستغلال الأمثل، مما يؤثر على قطاع الصيد البحري الذي يمثل مصدر الرزق للعديد من العائلات في هذه المنطقة.

ختاما، لا يمكن ولا نقبل أن يبقى المواطن في معتمدية مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف رهينة وعود غير منفذة، بل إننا نطالب اليوم وبحلول عملية سريعة وفعالة لتحسين البنية التحتية بالمنطقة.

أيضا نداء إلى السيد والي مدنين الذي عودنا منذ تعيينه على رأس هذه الولاية بالعمل ليلا نهارا، أريد منكم سيدي الوالي التدخل للتنوير العمومي المبرمج في معتمدية سيدي مخلوف منذ سنتين وتم رصد 583 مليون دينار، لكن إلى حد هذه اللحظة لم ير النور.

السيد الوالي، الرجاء منكم التدخل حتى ترى هذه الأعمدة النور في كل عمادات سيدي مخلوف...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم علي بوزوزية، له ثلاث دقائق.

السيد علي بوزوزية

شكرا سيدي الرئيس،

أنا اليوم سأتحدث عن إضراب أساتذة التعليم الثانوي الذي من المفروض أن يتم غدا، إضراب قطاعي للتعليم الثانوي.

لم أفهم لماذا؟ يعني رئيس الجمهورية هو في الحقيقة أستاذ ومربي ويرى معاناة الأساتذة والمعلمين عموما، هذه الفئة المضطهدة التي أصبحت مع احتراماتي لهم أوشكوا على التسول في الشارع.

يعني مصير تلامذتنا مرتبط بهم، الأساتذة والمعلمين من المفروض أن يعيشوا في ظروف اجتماعية ومادية على الأقل متوسطة، اليوم يعيشون في ظروف يعني أقل ما يقال عنها ظروف استعباد وإهانة لكرامتهم.

هل يعقل اليوم أن نضرب عرض الحائط يعني الأساتذة الذين يدرسون في المدرسة العمومية التي من المفروض أن نحافظ عليها وأصبح الأولياء يهربون أبنائهم للقطاع الخاص، كأن هناك عملية ممنهجة لضرب القطاع العمومي وضرب الأستاذ والمعلم.

كرهنا التعليم، الأستاذ عندما يكون في ظروف مادية تعيسة كيف سيدرس التلاميذ؟ امنحوهم مستحقاتهم، لديهم اتفاقات قديمة مع رئاسة الحكومة ومع وزارة التربية في علاقة بمطالبهم المشروعة، امنحوهم حقهم.

ما يحدث يعتبر مهزلة، "قف للمعلم وفه التبجيل كاد المعلم أن يكون رسولا".

بكل لطف، هذا عيب فالأساتذة يعانون، ظروف سيئة لماذا؟ لأنهم ليسوا مؤسسة تجارية؟

أنا أطالب من هنا بلفتة للمربين في تونس وإلا فأنا أدعوهم من هذا المنبر إلى القيام بإضراب مفتوح ولا أحد سيلقي عليهم اللوم. شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم نجيب العكرمي له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد نجيب العكرمي

شكرا السيدة الرئيسة،

سأتحدث عن الوضع التنموي في جهة قفصة الذي يشهد بطئا وصعوبات كبيرة نتيجة لتعطل المشاريع العمومية.

الرسالة موجهة إلى السيد رئيس الحكومة للتسريع والتعجيل بعقد مجلس وزاري يتعلق بالشأن التنموي وتعطل المشاريع العمومية في جهة قفصة عموما.

فلا يعقل أن تظل العشرات، بل أكثر من مائة مشروع عمومي معطل في قطاعات الصحة والتعليم والتربية والثقافة والتنمية والاقتصاد والصناعة إلى غير ذلك والبنية التحتية والتجهيزات.

لا يعقل أن تظل قيمة هذه المشاريع أو معدل الاعتمادات المرصودة لهذه المشاريع في حدود 500 مليون دينار وخاصة المشاريع التنموية وخاصة المشاريع الصحية.

فلا يعقل أن تظل قفصة تعيش على الهبات وتعيش على التسول الصحي مثل القوافل الصحية، هذا لا يعقل مدينة منجمية تعيش على التسول وتعيش على بقايا منظومة صحية استعمارية.

فمستشفى الحسين بوزيان المستشفى الجهوي، أنشأ منذ خمسينات القرن العشرين أي منذ الفترة الاستعمارية، فلا يعقل أن يبقى ينتظر أهالينا في قفصة هبة يمن بها الاستعمار أو تمن بها فرنسا على جهتنا وأهالينا في قفصة يستحقون الكثير، لا يمكن أن يتواصل الوضع الصحي الكارثي بجهة قفصة.

أيضا دائرتي القصر، هناك المشاريع الصحية معطلة على غرار مستوصف لالا في معتمدية القصر وضرورة إحداث مركز للصحة الأساسية بعمادة عمرة أولاد محمد.

أيضا معتمد زانوش، لا يعقل أن تظل المشاريع استكمال وتهيئة مركز الصحة الأساسية بزنوش متعطلة وإضافة قسم للتوليد وقسم للإنعاش.

وأيضا هذا المستوصف تنقصه سيارة إسعاف وسيارة إدارية رغم أنه يغطي مساحة جغرافية تضم أكثر من 20 ألف ساكن ويشرف على خمس مراكز أساسية.

أيضا معتمدية الشمالية وهي معتمدية مترامية الأطراف تنقصها العديد من التجهيزات الصحية على غرار مستوصف أولاد بوهيبة هذا المشروع الذي ينتظر الحلحلة.

أيضا هنالك نقص كبير في الأدوية خاصة للأمراض المزمنة، فلا يعقل أن تظل هذه الوضعية الصحية في الهامش ونحن نريد تدخلا سريعا وعاجلا من وزارة الصحة ورئاسة الحكومة.

بالنسبة إلى سيدي يعيش الوضع الصحي أيضا كارثة، هناك نقص في الإطار الطبي وفي التجهيزات وفي السيارات الإدارية، الرجاء السيد رئيس الحكومة التدخل العاجل لإعداد برنامج تنموي واضح لجهة قفصة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم علي زغدود، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا، مداخلتي اليوم نداء إلى السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة، نداء لعقد اجتماع وزاري طارئ بمناسبة الذكرى التاسعة لملحمة 7 مارس بن قردان.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة النواب،

نحن اليوم في هذه اللحظة الفارقة نستحضر ذكرى ملحمة 7 مارس 2016 بن قردان، تلك الملحمة التي لم تكن مجرد مواجهة عسكرية ضد الارهاب، بل كانت ملحمة في السيادة، ملحمة في الكرامة، ملحمة في الوطنية الخالصة.

بن قردان لم تنتظر دروس أو أوامر ولم تتردد بل وقفت شعبا وجيشا وأمنا صفا واحدا لتسطر بدماء شهدائها وأبطالها صفحة ناصعة من تاريخ تونس.

لكن يا سادة، هل يعقل أن تبقى هذه الذكرى مجرد مناسبة للاحتفاء والتذكير بينما تعيش بن قردان واقعا من التهميش والتجاهل؟

هل يعقل أن المدينة التي صنعت النصر تعاني اليوم من البطالة، البنية التحتية المتردية، المشاريع المعطلة، الأوضاع المزرية للمعبر الحدودي براس جدير؟

إنني ومن هذا المنبر أطلب بعقد اجتماع وزاري طارئ لا منة فيه ولا جميل، بل هو واجب الدولة تجاه مدينة أثبتت أنها وستظل قلعة حصينة لتونس كلها. هذا الاجتماع لا بد أن يتناول الملفات التالية:

أولا المعبر الحدودي، كيف يستقيم أن يكون المعبر الذي يمثل الشريان الاقتصادي لبن قردان يعاني من الارتجال والبيروقراطية وانعدام الرؤية؟ لا بد من خطة واضحة لتنظيم المعبر وخاصة مع الطرف الليبي.

تسهيل حركة العبور، وضع استراتيجية لتنمية المنطقة الحدودية، العمل البلدي بالجهة، البنية التحتية المتردية، المنطقة الصناعية التي تم الإعلان عنها والترويج لها ولكن لم تنطلق بعد المشاريع المعطلة والاستثمار، مشروع المنطقة الحرة المشروع الحلم الذي مازال متعثر.

إن بن قردان ليست مجرد مدينة في الجنوب، بل هي رمز الصمود، هي بوابة السيادة، هي خط الدفاع الأول عن الوطن ومن العار أن تكافئ هذه المدينة بالتهميش والإهمال.

نريد اجتماعا وزاريا طارئا، نريد قرارات جريئة، نريد تحركا حقيقيا وإلا فلن يكون الاحتفال بهذه الملحمة سواء احتفال أجوف وكلمات جوفاء لا تليق بعظمة الدماء التي سالت.

كما أوجه النداء إلى السيد رئيس الجمهورية بأن ابن الجهة الدكتور وديع الجريء هو مواطن تونسي مهما كان موطنه ويطالب أن تكون حريته وحقوقه مضمونة مثل أي مواطن تونسي يرفض الظلم والتشفي ويطالب بمحاكمة عادلة وبعيدة عن التوظيف وتصفية الحسابات الضيقة.

عاشت الجمهورية والمجد والخلود للشهداء ولينتصر الشعب.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عماد أولاد جبريل، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا، جميل أن تعقد لجنة داخل رئاسة الحكومة للتسريع في المشاريع المعطلة والأجمل أن تكون هذه المشاريع ذات جدوى، لكن لا تكون مشاريع لتحويل منطقة مثل منطقة المسلان إلى مصب فضلات.

نحن لسنا ضد التنمية ولن نكون أبدا ضد التنمية، لكن رجاء ألقوا نظرة على هذه المنطقة وهي منطقة فلاحية إيكولوجية بأتم معنى الكلمة، يعني بالتدقيق عند وضع الكاميرا ستجدون آلاف البيوت المكيفة الموجودة في المسلان، هذه المنطقة تزود تونس بخيراتها في ظل شح المياه الموجود وفي ظل غلاء الأسعار، تصبح هذه المنطقة عبارة على مصب. أريد أن ترى تونس بأكملها هذه المنطقة والحال الذي أصبحت عليه.

نحن طالبنا بالتنمية، ولكن كذلك طالبنا بـ " CNAM CNSS, CNRPS" بالسواسي وبو مرادس وطالبنا بمكتب تشغيل، نقص المخابز، مشكلة النقل، مشكلة الطرقات المهترئة من الزاطن إلى منزل حمزة، للنواضي، للقساسبة، للشحيمات، للثوابتية، للشريشرة، لسيدي الناصر، سيدي زيد. كل هذه المناطق بحاجة إلى التنمية لا يملكون نقل ريفي.

المدارس مهترئة ولإنجاز مدرسة بقينا تسع سنوات، المستشفيات المحلية بالسواسي وبو مرداس سيئة جدا يعني لا يوجد لها تعزيز.

لدينا مشروع معطل لمحطة تطهير بكركر، مصب يصب في الزلالطة بين المتساكنين لا حياة لمن تنادي واليوم نريد التعجيل بمشروع مثل هذا، نحن لسنا ضد التنمية ولا واجب لخلق فتنة بين الأهالي في معتمديتان ونحن أرقى من حدوث فتنة ونحن على أبواب شهر رمضان، بل بالعكس أنا أحدث عن كامل المعتمديتان، أننا اليوم نرغب في التنمية ولكن قبل ذلك قدموا لنا الدراسات التي تبين أنه لا يؤثر على المنطقة ولا يؤثر على المائدة المائية وليس له تأثير على التربة وليس له تأثير على تربية المواشي.

ثم لديك مشروع بالمنطقة الصناعية بالمسلان معطل منذ سنة 2012، فعّلوا المنطقة الصناعية السيد رئيس الحكومة وضعوا فيه رسكلة النفايات بالمواصفات العالمية حينها لا أحد يقول لك لا بما أنه مشروع صناعي وليس مصبا.

لديك أيضا مشروع التنمية الفلاحية المندمجة الذي يهم خمس معتمديات أين؟ عندما نفعّل التنمية فعلينا أن نفعلها برمتها، مع الشكر.

رفع الجلسة

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نرفع لجلسة.

(كانت الساعة الثانية إلا خمس دقائق بعد الزوال)

II. التغيير في كتلة نيابية:

عملا بأحكام الفصل 18 من النظام الداخلي وبإذن من رئيس مجلس نواب الشعب ننشر التغيير الذي طرأ على كتلة نيابية التالي:

-انضمام النائبة السيدة أسماء الدرويش إلى كتلة الأمانة والعمل.

III.الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدّم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية الى السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات وتلقوا الإجابة عنها:

حسن جربوعي بتاريخ 29 مارس 2024، ثابت العابد بتاريخ 23 أفريل 2024، أحمد بنور بتاريخ 29 ماي 2024، أحمد سعيداني

بتاريخ 14 نوفمبر 2023، عبد السلام الدحماني (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 29 نوفمبر 2023 و23 ماي 2024، صابر المصمودي بتاريخ 18 أفريل 2024، حليم بوسمة بتاريخ 6 ماي 2024، محمود العامري بتاريخ 21 مارس 2024، محمد علي فنيرة (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 8 و21 ماي 2024، فخر الدين فضلون بتاريخ 16 جانفي 2025، صابر المصمودي وحسن جربوعي بتاريخ 30 أفريل 2024، نور الهدى سبائطي بتاريخ 5 جوان 2024، بسمة الهمامي بتاريخ 5 جوان 2024، يوسف التومي بتاريخ 26 مارس 2024 .

كما تقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الداخلية وتلقوا الإجابة عنها في شهر فيفري 2025:

صابر المصمودي بتاريخ 17 سبتمبر 2024، حليم بوسمة بتاريخ 7 جانفي 2005، أيمن بن صالح بتاريخ 16 جانفي 2025، أحمد بنور بتاريخ 10 جانفي 2025، محمد أمين الورغي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 1 نوفمبر 2024 و7 جانفي 2025، فيصل الصغير بتاريخ 6 جانفي 2025، عصام البحري جابري بتاريخ 28 نوفمبر 2024، نورة الشبراك بتاريخ 3 جانفي 2025، محمود العامري بتاريخ 26 نوفمبر 2024، محمد علي فنيرة بتاريخ 21 أكتوبر 2024، زينة جيب الله بتاريخ 12 ديسمبر 2024.

كما تقدمت السيدة النائبة نور الهدى سبائطي بتاريخ 7 جانفي 2025 بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة وتلقت الإجابة عنها في شهر فيفري 2025.

كما تقدم النائب أحمد بنور بتاريخ 29 جانفي 2025 بسؤال كتابي إلى السيد وزير الدفاع الوطني وتلقى الإجابة عنه في شهر فيفري 2025.

كما تقدم كل من السيد النائب محمود العامري بتاريخ 3 فيفري 2025 والسيد النائب حاتم لباوي بتاريخ 3 فيفري 2025 والسيدة النائبة ضحى السالمي بتاريخ 29 جانفي 2025 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية وتلقوا الإجابة عنها في شهر فيفري 2025.

كما تقدم كل من السيد النائب فخر الدين فضلون بتاريخ 8 جانفي 2025 والسيد النائب أحمد بنور بتاريخ 10 جانفي 2025 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة التجهيز والإسكان وتلقيا الإجابة عنها في شهر فيفري 2005.

كما تقدم السيدة والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتلقوا الإجابة عنها في شهر فيفري 2025.

صابر المصمودي بتاريخ 28 جانفي 2025، مختار عيفاوي بتاريخ 20 جانفي 2025، الطيب الطالبي بتاريخ 20 جانفي 2025، أحمد بنور بتاريخ 3 فيفري 2025، هالة جاب الله بتاريخ 21 جانفي 2025.

كما تقدم كل من السيد النائب يوسف التومي بتاريخ 16 جانفي 2025 والسيد النائب عماد الدين السديري بتاريخ 7 جانفي 2025 والسيد النائب الطيب الطالبي بتاريخ 19 ديسمبر 2025 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة المالية وتلقوا الإجابة عنها في شهر فيفري 2025.

كما تقدم كل من السيد النائب فيصل الصغير بتاريخ 24 ديسمبر 2024 والسيد النائب محمد بن رزيق شعباني وعمار عيدودي بتاريخ 27 ديسمبر 2024 بأسئلة كتابية الى السيد رئيس الحكومة وتلقيا الإجابة عنها في شهر فيفري 2025.

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي:

الموضوع: حول إعادة تهيئة المسلخ البلدي بسوق بوجربوع معتمدية منزل شاكر ولاية صفاقس.

تحية طيبة،

في إطار النهوض بالعجلة الاقتصادية والمحافظة على صحة المواطن التونسي، نطلب من مصالحكم المختصة إدراج إعادة تهيئة المسلخ البلدي بسوق بوجربوع من معتمدية منزل شاكر التابع لولاية صفاقس ضمن البرنامج الوطني لتأهيل مسالك توزيع المنتجات الفلاحية والصيد البحري لذا نتساءل، متى سيقع برمجة المسلخ البلدي ضمن البرنامج الوطني لتأهيل مسالك توزيع المنتجات الفلاحية؟ والسلام

إجابة السيد وزير التجارة

وتنمية الصادرات

الموضوع: بخصوص مراسلتكم الواردة بتاريخ 22 أفريل 2024 بخصوص إعادة تهيئة المسلخ البلدي بسوق بوجربوع معتمدية منزل شاكر ولاية صفاقس.

تحية طيبة، وبعد،

تبعا لمراسلتكم المذكورة أعلاه والمتعلقة بسؤالكم حول إعادة تهيئة المسلخ البلدي بسوق بوجربوع معتمدية منزل شاكر ولاية صفاقس أتشرف بإفادتكم بما يلي:

في إطار دراسة وتشخيص واقع قطاع مسالخ اللحوم الحمراء بشكل عام وصياغة رؤية جديدة لمسالخ نموذجية تستجيب للمقتضيات القانونية والصحيّة تم تشكيل لجنة تضم مختلف الأطراف الإدارية منها والمهنية والمعنيّة بقطاع اللحوم الحمراء قصد دراسة واقع المسالخ من مختلف جوانبه وتقديم جملة من التصوّرات العملية الكفيلة بتطوير القطاع على مختلف الأصعدة، كما تم إعداد خطة وطنية لتأهيل وصيانة المسالخ البلديّة في جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 21 ماي 2018 من بين مخرجاتها تأهيل مسلخ بصفاقس بمبلغ قيمته 2.050 مليون دينار (مرصود لدى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية).

مع الإشارة الى أنه **لولاية صفاقس مشروع مشترك لإحداث مسلخ موحد بالولاية للحوم الحمراء بين 13 بلدية من بينهم بلدية منزل شاكر مع مساع لإدماج كافة بلديات صفاقس وعددها 23**.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب ثابت العابد

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية،

الموضوع: حول اقتناء الصحف والمجلات من قبل الهياكل العمومية وفقا لمعايير موضوعية منصفة تضمن حسن التصرف في

المال العام من جهة وتشجع قطاع الصحافة الوطنية المكتوبة والالكترونية.

بعد الإطلاع على المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلّق بحرية الصحافة والطباعة والنشر وبعد الإطلاع على المنشور عدد 8 لسنة 2016 المؤرخ في 8 أفريل 2016 حول تنظيم إقتناء الصحف والدوريات من قبل الهياكل العمومية

أتقدم إلى سيادتكم بسؤالي التالي:

1. المبالغ المخصصة في الميزانية لإقتناء الصحف والمجلات؟

2. طريقة إقتناء الصحف والمجلات هل هي عن طريق الاشتراكات أم الاقتناء المباشر من الأكشاء ؟

3. لمحة حول الإشتركات .

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير التجارة

وتنمية الصادرات

الموضوع: بخصوص مراسلتكم الواردة بتاريخ 09 ماي 2024 بخصوص اقتناء الصحف والمجلات من قبل الهياكل العمومية وفقا لمعايير منصفة تضمن حسن التصرف في المال العام وتشجع قطاع الصحافة الوطنية.

تحية طيبة، وبعد،

تبعا لمراسلتكم المذكورة أعلاه والمتعلقة بسؤالكم حول اقتناء الصحف والمجلات من قبل الهياكل العمومية وفقا لمعايير منصفة تضمن حسن التصرف في المال العام وتشجع قطاع الصحافة الوطنية أتشرف بإفادتكم بالجدول التوضيحي التالي:

الصحف والمجلات	توزيع الصحف والمجلات حسب المعنيين بالأمر
الشروق	9/j
المغرب	3/j
الصحافة	1/s
الصباح	5/j
الاخبار	1/s
La Presse	6/j
Le Quotidien	1/j
Le Temps	1/j
Tunis Hebdo	1/s
الشعب	3/s
مجلة La Revue réalités	3 abonnés
Jeune Afrique Pack	3 abonnés
ليدرز العربية	3 abonnés
Infos juridiques	3 abonnés
المبلغ الجملي للإشتراكات السنوية	**9594Dr.800**

وتجدر الإشارة إلى أن عملية اقتناء الصحف والمجلات تتم فقط عن طريق الاشتراكات. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنور

الموضوع: سؤال كتابي لوزيرة التجارة بخصوص التجاوزات الخطيرة المرتكبة في إطار الفصل 16 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014.

تحية طيبة وبعد،

لا يخفى عليكم ان الناشطين في المجال الاقتصادي الذين هم على حسن نية وبالأخص الفلاحين يتعرضون للنهب والابتزاز جراء تجاوز السلطة والتطبيق الخاطئ للفصل 16 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014 ذاك الفصل تحول الى وسيلة ناجعة للابتزاز والارتشاء من خلال ترصد الفلاحين الذين يبيعون دوابهم نقدا والقبض عليهم وحجز المبالغ لتي بحوزتهم التي تفوق 5000 دينارا رغم أن هؤلاء بحوزتهم وصولات المكاسين التي تثبت أنهم فوتوا في دوابهم. هذا الفساد كان موضوع فيديوهات تم نشرها على الفايسبوك يعترف من خلالها الفلاحون بأنهم أجبروا على دفع رشاوي للإفلات من حجز أموالهم معروفة المصدر رغم ان الفقرة الأولى من الفصل 16 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014 نصت بوضوح على عدم حجز الأموال التي ثبت مصدرها، علما أنه سبق لرئيس الجمهورية ان تدخل لرفع مظلمة سلطت بهذا الخصوص على أحد الفلاحين عند بيعه لعجل بجندوبة.

كما لا يخفى عليكم أن الفصل 18 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014 ولد ميتا ولم يتم تفعيله ضد الناشطين في مجال التهريب والتجارة الموازية.

تبعا لما تقدم وبالنظر لخطورة التجاوزات المشار إليها أعلاه، لماذا لم تبادروا بإصدار منشور مشترك مع وزارتي المالية والداخلية لوضع حد لأعمال الابتزاز التي يتعرض إليها الناشطون الاقتصاديون.

أخيرا، ما هي الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لتفعيل أحكام الفصل 18 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014 ولد ميتا؟

في انتظار جوابكم، تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام. والسلام

إجابة السيد وزير التجارة

وتنمية الصادرات

الموضوع: بخصوص مراسلتكم المؤرخة 28 ماي 2024 بخصوص الصعوبات التي تلت اعتماد الفصل 16 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014 والمتعلق بمنع تداول مبالغ نقدية تفوق الـ 5000 دينار.

تحية طيبة، وبعد،

تبعا لمراسلتكم المذكورة أعلاه والمتعلقة بسؤالكم حول الصعوبات التي تلت اعتماد الفصل 16 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014 ، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

بادرت وزارة التجارة وتنمية الصادرات منذ بداية أكتوبر 2023 بدعوة من الوزارات ذات العلاقة بالموضوع لتكوين فريق عمل يشترك فيه كل المعنيين بالملف خاصة ممثلو وزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة العدل ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

وشركة اللحوم وانعقدت مجموعة من الجلسات بمقر وزارة الداخلية بداية من 2 نوفمبر 2023 للتداول في تحديد مضمون المنشور من الوزراء المبينين أعلاه. وتوجيهه لكل المصالح للعمل به حيث تم توضيح الأهداف والإجراءات بدقة لتجنب حالات التطبيق غير المطابقة لنص الفصل 16 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014.

صدر في الرائد الرسمي عدد 126 لسنة 2024 المرسوم عدد 3 المؤرخ في 14 أكتوبر 2024 تضمن إلغاء للفصل 16 من القانون عدد 54 لسنة 2014 المتعلق بقانون المالية التكميلي حيث جاء بالفصل الأول منه: **"تلغى أحكام الفصل16 من القانون عدد 54 لسنة 2014 المؤرخ في 19 أوت 2019 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2014 ". والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب أحمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: سؤال كتابي لوزيرة التجارة بخصوص ضرورة فتح تحقيق في الفساد المتمثل في التغاضي عن المتحيلين الأجانب الذين يباشرون أنشطة تجارية وينهبون مواردنا من العملة الصعبة في خرق للمرسوم عدد 14 لسنة 1961 وللقوانين المهنية نتيجة لاستشراء الفساد.

سيدتي،

نلفت نظركم إلى أنّ عددا من المتحيلين الاجانب انتصبوا بتونس لمباشرة انشطة تجارية في خرق للمرسوم عدد 14لسنة 1961 معولين في ذلك على الاهمال وغياب الرقابة واستشراء الفساد. كما ان بعض الأجانب تحصلوا على بطاقة تاجر في ظروف مشبوهة لمباشرة انشطة تجارية على حساب التونسيين أيضا، أودع البعض من المتحيلين الأجانب تصاريح بالاستثمار مغشوشة بوكالة النهوض بالصناعة والتجديد تحت عنوان "دراسات اقتصادية وقانونية واجتماعية وفنية وإدارية" و "مراكز مختصة في الدراسات والتصرف وتقديم خدمات الإحاطة بالمستثمرين" و "مكاتب الاستشارة في إحداث المؤسسات" ليباشروا فيما بعد أنشطة تجارية وانشطة منظمة جراء استشراء الاهمال والفساد، علما أن ذلك يعد جنحة على معنى الفصل 15 من المرسوم المشار إليه. هل يعقل أن ينتصب بحي النصر أكثر من 100 أجنبي لمباشرة أنشطة تجارية في خرق للمرسوم عدد 14 لسنة 1961 دون ان يفعل القانون ضدهم ويتم طردهم. وهل يعقل أن يباشر الاجانب الانشطة المشار إليها بالفصل 8 من المرسوم عدد 14 لسنة 1961 الأتعس من ذلك أن تتعامل الدولة والمؤسسات العمومية مع تلك المؤسسات الأجنبية المتحيلة مثلما هو الشأن اليوم بالنسبة للشركات المتحيلة الناشطة في مجال السمسرة في اليد العاملة وفي تذاكر المطاعم وبالنسبة للمتحيل الإيطالي Delta Consulting المنتصب بالشرقية 2 لمباشرة انشطة تجارية متعددة وانتحال صفة المحامي والمستشار الجبائي والمحاسب والوكيل العقاري. هل يعقل ان تتمادى الدولة اليوم في التعاقد مع شركة السمسرة في تذاكر المطاعم Sodexo التي صرحت لدى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ان نشاطها يتمثل في صناعة الورق ؟ هل يعقل أن يتواصل العمل بالصفقات المبرمة مع تلك الشركات المتحيلة التي هي بصدد استنزاف مواردنا من العملة الصعبة والتهرب من دفع الضريبة بواسطة الية اسعار التحويل والفوترة الصورية او المضخمة الفضيحة الكبرى تتمثل في تحويل ارباح المتحيلين الاجانب الى الخارج من قبل البنك المركزي الذي لا يأبه إلى جانب بقية المصالح بالعرائض الصادرة عن المؤسسات التونسية المتضررة وذلك في دوس على المرسوم عدد 14 لسنة 1960. تبعا لذلك، هل تعتزمون اتخاذ الاجراءات التالية:

- فتح تحقيق بخصوص المتحيلين الأجانب ومن يتستر عليهم من الفاسدين داخل الادارة،
- إحالة ملفاتهم إلى النيابة العمومية بعد إيقاف أنشطتهم غير الشرعية،
- تحسيس محافظ البنك المركزي حتى يكف عن تحويل أرباح المتحيلين الأجانب إلى الخارج،
- تحسيس وكالة النهوض بالصناعة والتجديد لكي تكف عن قبول تصاريح بالاستثمار مغشوشة،
- تحسيس وزارة المالية لكي تكف عن منحهم معرفات جبائية وتراجع وضعيتهم الجبائية،
- تحسيس مصالحكم لتتخذ الاجراءات اللازمة ضد المتحيلين الاجانب والمتواطئين معهم.

في انتظار جوابكم، تقبلوا، سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام. والسلام

إجابة السيد وزير التجارة

وتنمية الصادرات

الموضوع: بخصوص مراسلتكم الواردة بتاريخ 16 جانفي 2024 بخصوص التغاضي عن المتحيلين الأجانب الذين يباشرون أنشطة تجارية

وينهبون مواردنا من العملة الصعبة في خرق للمرسوم عدد 14 لسنة 1964 وللقوانين المهنية.

تحية طيبة، وبعد،

تبعا لمراسلتكم المذكورة أعلاه والمتعلقة بسؤالكم حول التغاضي عن المتحيلين الأجانب الذين يباشرون أنشطة تجارية وينهبون مواردنا من العملة الصعبة في خرق للمرسوم عدد 14 لسنة 1964 وللقوانين المهنية أتشرف بإفادتكم بما يلي:

وجبت الإشارة إلى أن سياسة الدولة في مجال الاستثمار تقوم على مبدأ تشجيع الاستثمار الوطني والخارجي حيث تم سن حزمة من التشريعات العديدة منها القانون عدد 71 لسنة 2016 مؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار، والقانون عدد 8 لسنة 2017 مؤرخ في 14 فيفري 2017 المتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائية بالإضافة إلى القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019 والمتعلق بتحسين مناخ الاستثمار.

كما تم إقرار جملة من الإجراءات هدفها تسهيل عمل المستثمر والتقليص من عدد التراخيص وقد شمل هذا التوجه بالخصوص القطاعات الإنتاجية وبعض القطاعات الخدماتية ذات المحتوى التكنولوجي أو ذات القدرة التشغيلية العالية وهو ما ينص عليه الأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 مؤرخ في 11 ماي 2018 يتعلق بإصدار القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة للترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز مشروع وضبط الأحكام ذات الصلة وتبسيطها.

في المقابل ظل التوجه العام للاستثمار في قطاع التجارة والخدمات المتصلة بها حمائيا للحفاظ على النسيج الاقتصادي الوطني وقد ترسخ هذا التوجه منذ سنوات الاستقلال بحصر الاستثمار التجاري في رأس المال الوطني وإخضاع تعاطية الأجانب للتجارة لبطاقة تاجر وتم تثبيت هذا النص في التزامات تونس مع المنظمة العالمية للتجارة.

حيث تخضع ممارسة التجارة من قبل الأجانب في تونس إلى المرسوم عدد 14 لسنة 1961 المؤرخ في 30 أوت 1961 المتعلق ببيان شروط ممارسة بعض أنواع من النشاط التجاري.

ويتم إسناد بطاقة تاجر من الوزير المكلف بالتجارة بعد أخذ رأي لجنة استشارية تضم ممثلين عن وزارات المالية الداخلية الشؤون الخارجية والصناعة والنقل وكذلك ممثل عن البنك المركزي التونسي، وعادة ما تستند اللجنة في دراسة الملفات إلى المعايير التالية القدرة التشغيلية قيمة الاستثمارات طبيعة النشاط المزمع ممارسته مدى ارتباط الأجنبي بتونس (قرين حامل للجنسية التونسية الولادة أو الإقامة في تونس) وجود اتفاقيات إقامة تمكن الأجنبي من ممارسة التجارة بالبلاد التونسية شرط المعاملة بالمثل....

إلا أن وجود هذه الرقابة المسبقة عبر نظام الترخيص لا ينفي وجود بعض الحالات الناشطة بصفة غير قانونية لأسباب متعددة لعل أهمها:

* اللجوء إلى التصاريح المغلوطة لدى وكالات الاستثمار والتخفي وراء قطاعات محررة،

* الاكتفاء بالتصريح بالوجود لدى مصالح الجباية لممارسة النشاط،

* ضعف الرقابة الميدانية اللاحقة في ظل محدودية إمكانيات جهاز المراقبة وإعطاء الأولية الرقابة المواد الحياتية،

ولسد المنافذ أمام هذه الحالات سعت الوزارة منذ سنوات إلى رفع درجة التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية المعنية (قباضات مالية بنك مركزي وكالة النهوض بالاستثمار والتجديد، مصالح وزارة المالية..) عبر اشتراط التثبت من المطالب الواردة وعدم منح تصاريح نشاط في الملفات التي يكون موضوعها البين هو ممارسة التجارة.

كما تجدر الإشارة إلى أن عمليات تحويل عوائد النشاط تتم بعد الاستظهار بجميع التراخيص المستوجبة ولا تمنح الوزارة تراخيص (بطاقة تاجر أجنبي) لتسوية وضعيات ممارسي النشاط.

ومع ذلك تظل الوزارة مستعدة للتعاطي مع أي معلومات تردها لمزيد إحكام تطبيق المرسوم فضلا عن مزيد تحسيس الجهات الإدارية المعنية ورفع درجة التنسيق فيما بينها.

كما أن الوزارة على استعداد للنظر في حالات حصول أجانب على بطاقة تاجر في ظروف "مستريبة" كما ورد في طالع سؤال السيد النائب متى تم تمكينها من أدلة دامغة، هذا فضلا عن ترحيبها بلجوء أي طرف تتوفر لديه مثل هذه المعلومات للقضاء وذلك لرفع الشبهات التي يقع توجيها في بعض الحالات جزافا للإدارة.

وحيث ركز السيد النائب في طلبه على الشركات الأجنبية التي تتولى السمسرة في اليد العاملة وفي تذاكر ما المطاعم وهو سيتم التعرض إليه تباعا:

- **بالنسبة للشركات الناشطة في مجال تشغيل اليد العاملة** (مكاتب التشغيل الخاصة) : فهي تخضع للقانون عدد 49 لسنة 2010 مؤرخ في 1 نوفمبر 2010 يتعلق بإتمام القانون عدد 75 لسنة 1985 المؤرخ في 20 جويلية 1985 والمتعلق بالنظام المنطبق على أعوان التعاون الفني وللأمر عدد 2948 لسنة 2010 مؤرخ في 9 نوفمبر 2010 يتعلق بضبط شروط وصيغ وإجراءات منح ترخيص تعاطي مؤسسات خاصة لأنشطة في مجال التوظيف بالخارج. الشيء الذي يجعلها تستثنى من مجال تطبيق النص العام (المرسوم عدد 14 – 61).

- **بالنسبة لشركة "SODEXO PASS TUNISIA "الناشطة في مجال تذاكر المطاعم:** في ظل الوضعية الحالية لتركيبة رأس المال والمتميزة بتملك الدولة لجزأ من رأس المال 17.52 %، تعد شركة " SODEXO PASS TUNISIA " تونسية الجنسية وهي غير معنية تبعا لذلك بإجراءات الحصول على بطاقة تاجر أجنبي حسب أحكام الفقرة الأخيرة من الفصل الثالث من المرسوم عدد 14لسنة 1961 والتي تنص على أنّه : " تعتبر أيضا تونسية الشركات الكائن مقرها الرئيسي بالبلاد التونسية والتي يكون للدولة فيها أو الجماعات المحلية مشاركة برأس المال بصورة مباشرة أو غير مباشرة" . وقد تم التنسيق مع جميع الهياكل المتداخلة وإعلام الشركة بضرورة إتمام إجراءات الحصول على بطاقة تاجر أجنبي بمجرد التفويت في مناب الدولة المصادر. **والسلام**

السؤال الكتابي الأول

للنائب عبد السلام الدحماني

<u>الموضوع</u>: أسئلة كتابية حول بعض الوضعيات المتعلقة بوزارة التجارة وتنمية الصادرات بالدائرة مارث دخيلة توجان مطماطة مطماطة

الجديدة من ولاية قابس

تحية طيبة وبعد،

عملا بالفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني ان اتوجه الى جنابكم بالأسئلة التالية:

1. كيف تفسرون استمرار نقص المواد الأساسية من حليب وسكر وفرينة وسميد وزيت وخاصة في المناطق الريفية بدخيلة توجان ومطماطة ومطماطة الجديدة ومارث؟
2. هل لديكم إحصائيات لحصص هذه الجهات من المواد الاساسية وتواريخ توزيعها؟
3. ماهي نسبة التزود بالمواد الاساسية المذكورة سابقا لمعتمديات دخيلة توجان ومطماطة ومطماطة الجديدة ومارث مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية؟
4. على أيّ قاعدة يتم توزيع الفارينة المخصصة لصناعة الخبز على المخابز؟ ولماذا لم يتم تعديل حصة المخابز الموجودة في عمادة الزارات من معتمدية مارث رغم كثرة الوافدين اليها وخاصة في الصيف من المقيمين بالخارج والمصطافين رغم عديد المطالب التي قدمت في هذا الغرض؟
5. في إطار الحرص على دور الرقابة في التصدي للاحتكار وغيره من الظواهر الاخرى شان مراقبة الوزن والثمن بالنسبة لعديد

المواد اهمها مادة الخبز هل من إحصائيات لفرق الرقابة التابعة لمصالحكم المختصة بمعتمديات دخيلة توجان ومطماطة ومطماطة الجديدة ومارث؟

مع الشكر والسلام.

إجابة السيد وزير التجارة

وتنمية الصادرات

حول: السؤال الكتابي الموجه من السيد النائب عبد السلام الدحماني "بخصوص بعض الوضعيات المتعلقة بوزارة التجارة وتنمية الصادرات بالدائرة مارث دخيلة توجان مطماطة مطماطة الجديدة من ولاية قابس"

أتشرف بإفادتكم بما يلي:

أولا: **بالنسبة للنقص في المواد الأساسية من حليب وسكر وفرينة وسميد وزيت**، تم تلخيص توزيع المواد الأساسية خلال شهر جانفي 2024 بالجدول التالي:

المواد / المناطق	سكر (طن)	فرينة (قنطار)	سميد (قنطار)
مارث	52 ,8	404,7	1831
دخيلة توجان	8,360	169,5	898,8
مطماطة الجديدة	16,4	5,620	91,2
مطماطة القديمة	11,5	4,480	61,4
المجموع	**89,06**	**584,3**	**2882,4**

لم تشهد هذه المناطق نقصا إلا مع نهاية كل شهر خاصة مادة الفرينة الرفيعة (01كغ) ومادة السكر كما تمت عمليات تدخل لدعم العرض ببعض الفضاءات التجارية الخاصة من المواد الأساسية وزيت الزيتون خلال الفترة الممتدة من 16 جانفي 2024 إلى غاية 01 فيفري 2024:

المعتمدية	زيت زيتون (لتر)	فرينة (كغ)	حليب (لتر)	أرز (كغ)	سميد (كغ)	سكر (كغ)
مارث	450	300	1200	240	-	2000
مطماطة القديمة	200	150	-	60	400	200
مطماطةالجديدة	210	180	1800	96	300	120
المجموع	**860**	**630**	**3000**	**396**	**700**	**2320**

ثانيا: **بالنسبة لحصص هذه الجهات من المواد الأساسية**، يتم توزيعها عند نهاية كل شهر وتتلخص في الجدول التالي: (الفرينة المدعمة)

المعتمدية	الحصة	نسبة التغطية	الحصص الاستثنائية
مارث	3275	8-	-
دخيلة توجان	560	22-	52
مطماطة القديمة	313	18+	-
مطاطة الجديدة	1146	25+	-

ثالثا: **جدول مقارنة توزيع المواد الأساسية بمعتمديتي مارث ودخلية توجان لشهر جانفي 2023 وشهرجانفي2024**:

المعتمدية	سميد (ق)			فرينة رفيعة (ق)		
	جانفي 2023	جانفي 2024	النسبة	جانفي 2023	جانفي 2024	النسبة
مارث	1363	1661,4	% +21,8	425,8	404,7	% -4,9
دخيلة توجان	589,8	898,8	% +52,39	177,6	109,5	% -38,3

علما وأن معتمديتي مطماطة الجديدة والقديمة ليس بها تجار مواد غذائية بالجملة إذ يتم تزويد كلتا المعتمديتين من طرف تجار الجملة للمواد الغذائية بكل من مارث ودخيلة توجان وقابس الحامة كما تجدر الإشارة أنه هناك نية لبعث شركة لبيع المواد الغذائية بالجملة بمطماطة الجديدة في انتظار استجابتها لمقتضيات كراس الشروط المتعلقة بالإتجار بالمواد الأساسية والمدعمة وخاصة الفصل 03 منها.

رابعا: بالنسبة لتوزيع الفرينة المخصصة للمخابز،

يتم توزيع الفرينة المخصصة لصناعة الخبز على المخابز حسب عدد العملة مع العلم وأن الإحداثات الجديدة من المخابز تتحصل على حصة يومية في حدود 4.5 قنطار أي 118 قنطار في الشهر وذلك بعد موافقة لجنة المخابز المحدثة للغرض في الولاية لتمكين صاحب المخبزة من بطاقة مهنية.

بالنسبة للوافدين على عمادة الزارات من معتمدية مارث وخاصة في فصل الصيف يتم تخصيص كميات إستثنائية حسب طلب كل مخبزة يتم إيداعه لدى الإدارة الجهوية للتجارة وتنمية الصادرات وتتم معالجة الملف مركزيا في الإبان كما تم تمتيع المنطقة خلال الفترة الممتدة من شهر جويلية إلى شهر ديسمبر 2023 بكميات إستثنائية مقدرة بـ **598** قنطار لعدد **22** مخبزة وذلك لضمان التزويد بمادة الخبز خلال تلك الفترة.

خامسا: بالنسبة للعمل الرقابي بمعتمديات دخيلة توجان ومطماطة ومطماطة الجديدة ومارث

يتم تخصيص عدد 02 فرق مشتركة مع المصالح الأمنية أسبوعيا بمعتمديتي مطماطة الجديدة ومطماطة أما بالنسبة لمعتمديتي مارث ودخيلة توجان يتم تخصيص عدد 02 فرق مشتركة مع المصالح الأمنية وعدد 02 فرق عادية تابعة للإدارة الجهوية للتجارة وتنمية الصادرات بقابس علما وأنه تم خلال سنة 2023 القيام بعدد 13252 زيارة ترتب عنها رفع عدد 1999 مخالفة اقتصادية منها 246 مخالفة سعرية واحتكارية 1569 مخالفة في شفافية ونزاهة المعاملات 35 مخالفة تعلقت بالإخلال بتراتيب الدعم و 149 خالفة أخرى.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع: أسئلة كتابية حول الأولويات التشريعية لوزارتكم.

تحية وبعد

عملا بالفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أتوجه إلى جنابكم بالأسئلة التالية:

في إطار تطوير التشريعات في كل المجالات حتى تكون معبرة عن تطلعات الشعب التونسي بحيث تقطع مع التشريعات و المفاهيم البائدة التي لم تعد صالحة للاستعمال وبهدف الانسجام مع روح 25 جويلية:

1. كم عدد مشاريع القوانين التي تم احالتها من قبل وزارتكم على أنظار مجلس نواب الشعب؟

2. ماهي الأولويات التشريعية لوزارتكم في المرحلة القادمة؟ وماهي الآجال المحتملة لإحالتها على أنظار مجلس نواب الشعب لمناقشتها

والمصادقة عليها؟ والسلام

إجابة السيد وزير التجارة

وتنمية الصادرات

السؤال 1 : كم عدد مشاريع القوانين التي يتم إحالتها من قبل وزارتكم على أنظار مجلس نواب الشعب:

بالنسبة للإدارة العامة للجودة والتجارة الداخلية والحرف والخدمات لم تقم بإحالة مشروع قانون على أنظار مجلس نواب الشعب.

السؤال 2 : ماهي الأولويات التشريعية لوزارتكم في المرحلة القادمة وماهى الآجال المحتملة لإحالتها على أنظار مجلس نواب الشعب لمناقشتها والمصادقة عليها:

- مشروع قانون يتعلق بسلامة المنتجات الصناعية ومراقبة السوق يهدف إلى ضبط القواعد المتعلقة بسلامة المنتجات الصناعية ومراقبة السوق والرامية إلى حماية صحة الأشخاص وسلامتهم والبيئة وحماية المستهلك والمصلحة العامة وذلك في إطار استكمال الإطار التشريعي المتعلق بسلامة المنتجات عموما حيث تم إصدار:

  - القانون عدد 25 لسنة 2019 المؤرخ في 26 فيفري 2019 المتعلق بالسلامة الصحية للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات،
  - المرسوم عدد 17 لسنة 2022 المؤرخ في 24 مارس 2022 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لسلامة المنتجات الصناعية ومراقبة السوق،
  - والقانون عدد 2 لسنة 2023 المؤرخ في 12 جويلية 2023 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنيّة للدواء ومواد الصحة.

وسيتم إحالة مشروع القانون على أنظار مجلس نواب الشعب بعد عرضه على الاستشارات اللازمة ومجلس الوزراء قبل موفى سنة 2024 .

- مشروع قانون يلغي ويعوض القانون عدد 55 لسنة 1981 المتعلق بتنظيم نشاط الوكيل العقاري.
- وضع تصور لإطار تشريعي لتنظيم المناطق التجارية الحرة (مشروع القانون تمت إحالته إلى مستشار القانون والتشريع برئاسة الحكومة). **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب صابر المصمودي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي.

الموضوع: حول تسويق الخبز بالألياف.

تحية طيبة،

استنادا إلى ما كشفه ثلة من أصحاب المهنة ومنظمة الدفاع عن المستهلك والعديد من الخبراء من وزارة الفلاحة فإن تجربة الخبز بالألياف أثبتت نجاعتها من حيث التركيبة والفائدة الغذائية، إلا أنّه

لم يقع تعميم هذه التجربة إلى يومنا هذا رغم ما حققته من نجاح هام بعد اعتمادها من طرف بعض المخابز من حيث الصناعة والجانب الصحي حيث سيمكن الدولة التونسية من تحقيق أرباح علاوة على مساهمتها في الحد من التبذير وإسهامها في معرفة القيمة الحقيقية للدعم المقدم من طرف الدولة.

لذا، متى سيتم ترويج الخبز ذي التركيبة الجديدة المدعمة بالألياف، خاصة بعد الإعلان عن الاستعداد لإطلاقه في نهاية شهري جانفي أو فيفري الماضيين؟ ولماذا لم يصدر القرار المتعلق بتصنيع الفارينة المعدة لصناعة هذا النوع من الخبز من طرف وزارتكم الموقرة؟ والسلام

إجابة السيد وزير التجارة

وتنمية الصادرات

الموضوع: بخصوص مراسلتكم الواردة بتاريخ 29 أفريل 2024 بخصوص ترويج الخبز ذي التركيبة الجديدة المدعمة بالألياف والقرار

المتعلق بتصنيع الفارينة المعدة لصناعة هذا النوع من الخبز.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلتكم المذكورة أعلاه والمتعلقة بسؤالكم حول ترويج الخبز ذي التركيبة الجديدة المدعمة بالألياف والقرار المتعلق بتصنيع الفارينة المعدة لصناعة هذا النوع من الخبز، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

إن نسبة استخراج الفارينة من القمح تضبط بقرار مشترك من الوزيرين المكلفين بالتجارة والفلاحة وقد تم إعداد مشروع القرار على أن يتم تفعيله عند تعميم تجربة صناعة الخبز بالألياف.

كما تم تنظيم يوم إعلامي للتعريف بمزايا استهلاك الخبز المصنوع من الفارينة المدعمة بالألياف وأفضت مخرجاته إلى استحسان الحاضرين لهذه التجربة، إلا أن تقبل المواطن في مختلف أنحاء البلاد للصنف الجديد من الخبز يتطلب توسيع التجربة .

يتم العمل مع مختلف الأطراف المعنية (فلاحة، تجارة، صحة، مهنة) لاستكمال المراحل التحضيرية لترويج الفارينة المدعمة بالألياف مع المحافظة على نفس السعر. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب حليم بوسمة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي:

السؤال الأول: رغم الجهود التي اعلنتم عنها في أكثر من مناسبة لازالت ظاهرة نقص عدد من المواد الأساسية المدعمة فماهي خطتكم مع

بلوغ بعض هذه المواد ذروة الاستهلاك خلال موسم الصيف القادم لتلافي النقص الحاصل؟

السؤال الثاني : أجمع عديد الخبراء على ان التحكم الحقيقي في ارتفاع الاسعار يستدعي بالضرورة تنقيح قانون المنافسة والاسعار باتجاه تحديد هوامش الربح فهل تنوون تنقيح هذا المشروع؟ والسلام

إجابة السيد وزير التجارة

وتنمية الصادرات

الموضوع: بخصوص مراسلتكم المؤرخة في 09 ماي 2024 بخصوص ظاهرة النقص في بعض المواد الأساسية وتنقيح قانون المنافسة

والأسعار للتحكم في ارتفاع الأسعار.

تبعا لمراسلتكم المذكورة أعلاه والمتعلقة بسؤالكم حول ظاهرة النقص في بعض المواد الاساسية المدعمة وتنقيح قانون المنافسة والأسعار للتحكم في ارتفاع الأسعار أتشرف بإفادتكم بما يلي:

السؤال الأول: بخصوص نقص عدد من المواد الأساسية المدعمة وتلافي النقص خلال الموسم الصيفي

لقد مكنت المجهودات المبذولة من طرف مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات والإجراءات التي تولت اتخاذها خلال الفترة الأخيرة من تحسين المشهد العام للتزويد بالمواد الأساسية والمدعمة وتحقيق نوع من استقرار العرض بها بما ساهم في تراجع عديد المظاهر المتعلقة بالاكتظاظ وصعوبة النفاذ لهذه المواد وتراجع التشكيات من المستهلكين والمهنيين على حد السواء بالرغم من الصعوبات المعترضة في علاقة بالوضع العالمي والإقليمي والوضع الاقتصادي الداخلي مع تواصل بعض الإشكاليات والاضطرابات الظرفية.

وستعمل مصالح الوزارة في إطار استعدادها لتأمين انتظامية التزويد خلال الموسم الصيفي والسياحي على مزيد دعم العرض بهذه المواد. وذلك بتوفير كميات استثنائية وإضافية بالتنسيق مع الهياكل العمومية ذات الصلة خاصة والقطاع الخاص حيث يتم العمل على الترفيع في كميات القمح اللين لمجابهة الطلب الإضافي على مادة الفارينة والخبز وتنفيذ برامج خصوصية لتوزيع مواد الديوان التونسي للتجارة فضلا على إحكام التصرف في المخزون الاستراتيجي من الحليب ووضع منظومة متابعة وتنسيق للتدخل السريع لتسديد حالات النقص وإشكاليات التزويد في الإبان.

وإجمالا من المتوقع أن يسير وضع التزويد بشكل عادي خلال الموسم الصيفي وتبقى مصالح الوزارة منفتحة لتعديل تدخلاتها حسب تطور وضع السوق والمستجدات بها.

السؤال الثاني: بخصوص التحكم في الأسعار وتحديد هوامش الربح عن طريق تنقيح قانون المنافسة والأسعار:

تعمل مصالح الوزارة طبقا للصلاحيات المخولة لها حاليا ضمن القانون عدد 36 لسنة 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار على تحديد هوامش ربح في العديد من القطاعات والمنتوجات وذلك في إطار:

- معالجة ملفات المصادقة الإدارية على الأسعار طبقا لأحكام الفصل الثالث من هذا القانون حيث يتم بصفة غير مباشرة تحديد هامش ربح للمنتجين والموزعين بالنسبة للمواد الخاضعة لهذا النظام سواء في كل المراحل أو في مرحلة الإنتاج والمدرجة بالجدولين "أ" و"ب" من الأمر عدد 1996 لسنة 1991 المؤرخ في 23 ديسمبر 1991 المتعلق بالمواد والمنتوجات والخدمات المستثناة من نظام حرية الأسعار.

- منظومة المصادقة الذاتية للأسعار طبقا لأحكام الفصل الثالث من هذا القانون حيث يتم تحديد هوامش ربح في مرحلة التوزيع لجملة من المواد المدرجة بالجدول "ج" من الأمر عدد 1996 لسنة 1991 سالف الذكر.
- التأطير الظرفي للأسعار طبقا لأحكام الفصل الرابع من هذا القانون حيث يتم تحديد هوامش ربح للمنتوجات الحرة التي تشهد زيادات مشطة في الأسعار.

ويتمثل توجه الوزارة في هذا المجال في مواصلة العمل بهذه الإجراءات القانونية والعمل على مزيد صلاحيتها في مجال التحكم في الأسعار بما في ذلك تحديد هوامش ربح في كل القطاعات وتحيين الجداول الملحقة بالأمر المذكور أعلاه في إطار مشروع تنقيح شامل لقانون المنافسة والأسعار ونصوصه تدعيم التطبيقية. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

الموضوع : سؤال كتابي الى السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

تحية طيبة وبعد،

بمناسبة حلول شهر رمضان الكريم تم خلال المدة المتراوحة بين 8 و17 مارس 2024 تركيز نقطة من المنتج الى المستهلك بمعتمدية القلعة الصغرى وذلك بهدف توفير المواد الاستهلاكية والأساسية للمواطنين بأسعار تفاضلية، الا أن هذه النقطة لم يتم تزويدها بالمواد الأساسية (زيت- حليب - سكر - أرز...) من طرف الوزارة على غرار بقية النقاط الأخرى بجهة سوسة، بل أن الإدارة الجهوية للتجارة بسوسة تخلت عن تعهدها بتزويد نقطة البيع من المنتج الى المستهلك بالقلعة الصغرى بالمواد الأساسية مما خلف استياء كبير جدا في صفوف المواطنين.

وعليه نسألكم سيدة الوزيرة:

- لماذا تخلت الإدارة الجهوية بسوسة عن توفير المواد الأساسية بنقطة البيع من المنتج إلى المستهلك بمعتمدية القلعة الصغرى؟
- ماهي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة من أجل ضمان توفير المواد الأساسية اللازمة لضمان حاجيات المستهلك بمعتمدية القلعة الصغرى؟

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير والسلام

إجابة السيد وزير التجارة

وتنمية الصادرات

الموضوع: بخصوص مراسلتكم الواردة بتاريخ 22 أفريل 2024 بخصوص عدم تزويد نقطة البيع من المنتج إلى المستهلك بالقلعة الصغرى بالمواد الأساسية من قبل الإدارة الجهوية للتجارة وتنمية الصادرات بسوسة.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلتكم المذكورة أعلاه والمتعلقة بسؤالكم حول عدم تزويد نقطة البيع من المنتج إلى المستهلك بالقلعة الصغرى بالمواد الأساسية من قبل الإدارة الجهوية للتجارة وتنمية الصادرات بسوسة، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

1. في ما يتعلق بتوفير المواد الأساسية بنقطة البيع من المنتج إلى المستهلك بمعتمدية القلعة الصغرى:

تعد نقاط البيع من المنتج إلى المستهلك إحدى الآليات المعتمدة لتوفير السلع المختلفة بأسعار مقبولة تراعي القدرة الشرائية للمستهلكين ومستويات التأطير في بعض المواد.

وقد تمّ اعتماد نقطة القلعة الصغرى تبعا لجلسات متعددة الأطراف شاركت فيها الإدارة الجهوية للتجارة وتنمية الصادرات بسوسة التي تتولى بدورها تنسيق تزويد نقاط البيع المنتصبة فعليا بالفضاء المخصص بمختلف المواد، لكن تظل مشاركة المتدخلين اختيارا طوعيا.

ولتحقيق النجاح لأي نقطة في هذا العنوان يكون من اللازم وجود عدد كاف من المتدخلين في مختلف الاختصاصات بنقطة البيع بهدف تحقيق الاستمرارية طيلة المدة المقررة، لكن وطبقا للبيانات التي تم الحصول عليها من مصالح الإدارة الجهوية للتجارة بسوسة فإن مشاركة المتدخلين الطوعية في نقطة البيع كان ضعيفا جدا من حيث العدد والاختصاص والمدة مما انجر عنه عدم تنسيق الإدارة الجهوية عملية التزويد بالشكل المطلوب.

هذا وكانت مصالح الإدارة الجهوية للتجارة قد تواصلت مع العديد من المتدخلين للمشاركة في نقطة القلعة الصغرى لكن الاستجابة كانت ضعيفة ويعود ذلك بشكل أساسي لقرب المسافة الجغرافية بين نقطتي القلعة الصغرى وسوسة الكبرى التي تستقطب العدد الكبير من المواطنين.

تجدر الإشارة إلى أن الجلسات المخصصة لإقرار هذا النوع من نقاط البيع تتم تحت إشراف الولاية وتتحدد فيها مسؤوليات كل ،هيئة وتنحصر مسؤولية الإدارة الجهوية للتجارة وتنمية الصادرات بسوسة في تسهيل تزويد النقاط القائمة فعليا بالمواد المؤطرة أساسا وهي الواردة في سؤالكم المشار إليه أعلاه لكن ضمان مشاركة المتدخلين بحكم الإشراف يعود لهيئة وطنية أخرى غير مصالح الإدارة الجهوية.

2. في ما يتعلق بإجراءات الوزارة لضمان توفير المواد الأساسية اللازمة لحاجيات المستهلك بمعتمدية القلعة الصغرى :

يقع تزويد مختلف المناطق في ظروف عادية بالاعتماد على النسيج التجاري بكل حلقاته وهو موضوع متابعة يومية من مصالح الوزارة من خلال مختلف الإدارات المتخصصة وقاعة العمليات المركزية لكن لوزارة التجارة وتنمية الصادرات متابعة مستمرة خاصة وحينية ومحينة لمجموعة من المواد الاستهلاكية الأساسية كالفارينة المدعمة والفارينة الرفيعة والسميد والسكر وغيرها.

وتبعا للمعطيات المسجلة في عنوان التزويد من غرة جانفي إلى 20 ماي 2024 والتي تم توزيعها بمعتمدية القلعة الصغرى نفيدكم بما يلي:

- مادة الفارينة المدعمة: تم توزيع 7456 قنطارا موزعة على 9 مخابز مصلفة إضافة إلى كمية استثنائية تقدر بـ 155 قنطارا وهو ما يجعل معدل التزويد حسب الفرد في حدود

4.2 كلغ شهريا وهو مستوى أعلى من المعدل المسجل على مستوى الولاية (في حدود 3.7 كلغ شهريا).

- السميد: تم تزويد المعتمدية ب 5860 قنطارا ما يحقق معدل استهلاك حسب الفرد في حدود 13.25 كلغ وهو مستوى أعلى من المعدل المسجل على مستوى الولاية 12.8) كلغ).
- الفارينة الرفيعة: تم توزيع 1547 قنطارا بمعدل استهلاك حسب الفرد في حدود المعدل الجهوي في كامل الولاية.
- السكر العائلي: تم توزيع 80.496 طنا بمعدل استهلاك حسب الفرد في حدود المعدل الجهوي في كامل الولاية
- الزيت النباتي المدعم: تم توزيع 21276 لترا بمعدل استهلاك حسب الفرد في حدود المعدل الجهوي في كامل الولاية.

كما قامت مصالح الوزارة من خلال الإدارة الجهوية بضمان تزويد المعتمدية بمجموعة من المواد الأخرى كانت موضوع برنامج توزيع وطني تعلق بالمواد التالية:

- زيت الزيتون بأسعار تفاضلية: 15716 لترا بمعدل استهلاك حسب الفرد أعلى من المعدل الجهوي.
- الموز المورد: 12051كلغ بمعدل استهلاك فردي أعلى من المعدل الجهوي.
- لحوم الأبقار الموردة: 2880 كلغ وهو ما يمثل 61% من الكمية المروجة بكامل الولاية.

علما وأن هذه الأرقام تمثل الكميات التي تم تنسيق تزويدها من خلال مصالح الإدارة الجهوية للتجارة بسوسة لكن المستوى الحقيقي في بعض العناوين يتجاوز الأرقام المذكورة باعتبار آليات العلاقة التجارية العادية بين المتدخلين ومزوديهم.

هذا وقد تم إدراج معتمدية القلعة الصغرى ضمن البرنامج الخصوصي للتزويد ببعض المواد الحساسة على غرار السكر المدعم كما ستواصل التمتع بكميات استثنائية من مادة الفارينة المدعمة.

وتتابع كافة مصالح الوزارة المركزية والجهوية تفاصيل التوزيع والتزويد والتدخل حينيا عند ملاحظة أي نقص أو صعوبات في العمليات التزويد. **والسلام**

السؤال الكتابي الأول

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: حول المشاريع المبرمجة بوزارتكم.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

في إطار متابعة المشاريع التي تشرف عليها وزارتكم نطلب منكم مدنا بـ:

- قائمة في المشاريع المبرمجة في كل ولايات الجمهورية ولاية بولاية مع إدراج تكلفة المشاريع؟
- تكلفة المشاريع التي برمجت على امتداد 5 سنوات الأخيرة ولاية بولاية؟
- قائمة في المشاريع المعطلة ولاية بولاية وماهي تكلفة المشاريع المعطلة بصفة خاصة؟
- وماهي الإجراءات التي ستتخذونها لدفع المشاريع المبرمجة التي تشرف عليها وزارتكم؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير التجارة

وتنمية الصادرات

الموضوع: بخصوص مراسلتكم المؤرخة في 08 ماي 2024 بخصوص المشاريع التي تشرف عليها وزارة التجارة وتنمية الصادرات في كامل ولايات الجمهورية.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلتكم المذكورة أعلاه والمتعلقة بسؤالكم المشاريع التي تشرف عليها وزارة التجارة وتنمية الصادرات في كامل ولايات الجمهورية، أتشرف بإفادتكم بالجداول التالية :

الجمهورية التونسية
وزارة التجارة وتنمية الصادرات

قائمة المشاريع
الراجعة لوزارة التجارة وتنمية الصادرات
والمبرمجة خلال السنوات 5 الأخيرة

المشروع المبرمج	الولاية	التكلفة	البرمجة الزمنية للانجاز	ملاحظات
منصة الإنتاج بسيدي بوزيد	سيدي بوزيد	116 مليون دينار	-المدة المبرمجة لتنفيذ المشروع : حددت بـ4 سنوات مع إمكانية اختصار الآجال.	-يتم حاليا العمل لتوفير بقية التمويل اللازم وذلك من خلال تكثيف الجهود مع الجانب القطري والمساهمين المحليين والجدد، إضافة الى السعي الى الاستفادة من الموارد المتاحة في إطار قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي FADES أو إيجاد مصادر أخرى.
				يتم العمل أيضا على الترفيع تقدم في انجاز مخطط التمويل في حدود 50% أي تقريبا 57 مليون دينار حيث تمت الدعوة الى جلسة عامة خارقة للعادة لسنة 2024 لإقرار مبدأ الترفيع

المشروع المبرمج	الولاية	التكلفة	البرمجة الزمنية للانجاز	ملاحظات
القاعدة التجارية ببجاية	بجاية	15 مليون دينار حسب التقديرات الأولية	تم استيفاء المرحلة الأولى من الدراسة المتعلقة بالتنفيذ الفني والمالي وسيتم الشروع لاحقا في مشروع القاعدة التجارية ببجاية والذي يندرج في إنجاز سوق جملة ذات مصلحة وطنية للخضر	- يتم العمل حاليا وبعد اقرار اعتماد المرحلية في تنفيذ المشروع وبالتنسيق مع سلطة الاشراف وكل الجهات المعنية على كيفية الانطلاق في تجسيد المشروع على غرار الانطلاق في تهيئة موقع المشروع والبلغ كلفته حوالي 13 مليون دينار وذلك بعد انجاز دراسة في الغرض لمثال متناسق plan de coherance مواصلة تنفيذ مختلف مكونات المشروع في حدود ما تم تحصيله من موارد أوانجازها كلها في صورة تم الانتهاء من توفير بقية التمويل قبل انتهاء السنة الحالية. - تم إدراج المشروع ضمن المشاريع الكبرى بعد موافقة اللجنة العليا للمشاريع الكبرى وذلك في 15 جانفي 2025.

المشروع المبرمج	الولاية	التكلفة	البرمجة الزمنية للانجاز	ملاحظات
سوق الإنتاج للفوارص بالوطن القبلي	نابل	70 مليون دينار حسب الدراسة الفنية والمالية للمشروع	المرحلة الثانية من الدراسة.	والفلال والبقول الجافة وسوق دواب ومسلخ للحوم الحمراء. يكتسي المشروع أهمية بالغة إذ يعتبر السوق الوحيد ذو الصبغة الوطنية بمنطقة الشمال الغربي
سوق الإنتاج للتمور بتوزر	توزر	45 مليون دينار تشمل تكاليف اقتناء العقار الخاص بالمشروع	تم إدراج إنجاز هذا المشروع ضمن القسط الثاني من البرنامج الوطني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري على أن يقع انجازه في إطار تشاركي مع عدد 05 بلديات (منزل بوزلفة، بني خلاد وزاوية الجديدي وسليمان وتكلسة) مع المهنة والمنتجين بالجهة طبقا لبروتوكول اتفاق تم إمضاؤه تحت إشراف السيد وزير التجارة بتاريخ 14 فيفري 2019 وذلك من خلال المساهمة في إحداث شركة خفية الاسم تتولى مهمة تسيير وإدارة السوق. تمت المصادقة على دراسة التنفيذ الفني والمالي للسوق بصفة نهائية بتاريخ 4 ديسمبر 2024.	تم اقتراح إنجاز المشروع بعقار على ملك الدولة الخاص يقع بمنطقة "العيثة" من معتمدية منزل بوزلفة التابعة لولاية نابل بمساحة جملية تقدر بـ 26.3 هك في انتظار البت في الإشكال العقاري المطروح.
			- تم إمضاء العقد لإنجاز الدراسة بتاريخ 24 ديسمبر 2022 وتمت المصادقة عليها بتاريخ 04 جانفي 2024. - يتطلب تجسيم المشروع المرور بالمراحل التالية: -البحث عن التمويلات اللازمة وتعبئة الموارد المالية والاتفاق	- ينشئ هذا المشروع في إنجاز سوق إنتاج للتمور في إطار تشاركي يجمع بين عدد 6 بلديات بالشراكة مع المهنة والمنتجين - يتكون السوق من فضاءات للعرض والبيع وبيوت تبريد وأماكن للوزن وأماكن للتخزين وفضاء إداري ومواقع مكملة

المشروع المبرمج	الولاية	التكلفة	البرمجة الزمنية للانجاز	ملاحظات
سوق الإنتاج للتمور بقبلي	قبلي	118 مليون دينار حسب الدراسة التقنية والمالية للمشروع	- البحث عن التمويلات اللازمة وتعبئة الموارد المالية والاتفاق على صيغة تسيير المشروع وطرق التصرف فيه، - إنجاز الدراسات التقنية والتفصيلية للمشروع والدراسات الأخرى المتعلقة بالربط الخارجي للشبكات والدراسات الجيوتقنية والطوبغرافية والتأثير على المحيط وغيرها ...، - إعلان طلب عروض الأشغال لإنجاز المشروع وهذه المرحلة مرتبطة بتعبئة الموارد المالية الضرورية من طرف الممولين (مساهمات عمومية أو خواص) أو عن طريق الاقتراض، وتمتد مدة تنفيذ المشروع على أربع سنوات.	- إحداث مشروع سوق الانتاج للتمور في إطار تشاركي يجمع بين عدد 9 بلديات بولاية قبلي بالشراكة مع المهنة والمنتجين بالجهة وذلك من خلال المساهمة في إحداث شركة تتولى مهمة تسيير وإدارة السوق. - يتمثل المشروع في أجنحة للبيع بالجملة للتمور ومشتقاتها إضافة إلى منطقة تدخل اقتصادي تضم منطقة صناعية بها العديد من المنشآت التحويلية والصناعية والخدماتية المتصلة بمنتوج التمور.
			على صيغة تسيير المشروع وطرق التصرف فيه، - إنجاز الدراسات التقنية والتفصيلية للمشروع والدراسات الأخرى المتعلقة بالربط الخارجي للشبكات والدراسات الجيوتقنية والطوبغرافية والتأثير على المحيط وغيرها ...، - إعلان طلب عروض الأشغال لإنجاز المشروع وهذه المرحلة مرتبطة بتعبئة الموارد المالية الضرورية من طرف الممولين (مساهمات عمومية أو خواص) أو عن طريق الاقتراض، وتمتد مدة تنفيذ المشروع على أربع سنوات.	مكان تركيز السوق: بالمنطقة الصناعية 2 على قطعة أرض على ملك البلدية تمسح 9300 متر مربع.

المشروع المبرمج	الولاية	التكلفة	البرمجة الزمنية للانجاز	ملاحظات
			المحتملين (مساهمات عمومية أو خواص) أو عن طريق الاقتراض، وتمتد مدة تنفيذ المشروع على أربع سنوات.	
تأهيل مسالخ شركة اللحوم مناطق التبادل الحر التونسية – الجزائرية (أريانة، غار الدماء، سافية سيدي يوسف، حزوة)	تونس	12.2 مليون دينار	2024-2026	سيتم التوجه بمخرجات الدراسة حول المخطط المديري للمشروع إلى رئاسة الحكومة للمصادقة عليها في مجلس وزاري.
المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية بين قردان	مدنين	32,697 م.د (11,657 م.د على ميزانية الوزارة)		تم استكمال انجاز القسط المتعلق بالربط بشبكة الماء الصالح للشراب وانجاز 80% من اشغال الربط بشبكة الكهرباء والغاز و20 % من اشغال الربط بشبكة التطهير مع العلم وأنه يتم حاليا العمل على تحيين الكلفة الجملية لأشغال الربط بشبكة التطهير.
بناءمقر الإدارة الجهوية ببنزرت.	بنزرت	2,150 مليون دينار	2020-2019	مشروع معطل منذ سنة 2021، وتم التنسيق مع المجلس الجهوي وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المقاولة المعنية وذلك بفسخ الصفقة وإعلان طلب عروض جديد لمواصلة انجاز الأشغال.
انجاز مقر الإدارة الجهوية بين عروس	بن عروس	3,300 مليون دينار	2023-2022	مشروع مبرمج منذ سنة 2022بصدد التنسيق مع المجلس الجهوي لاستكمال الدراسات.
انجاز مقر الإدارة الجهوية بمدنين	مدنين	2,200 مليون دينار	2023-2022	مشروع مبرمج منذ سنة 2022 وبصدد التنسيق مع المجلس

المشروع المبرمج	الولاية	التكلفة	البرمجة الزمنية للانجاز	ملاحظات
انجاز مقر الإدارة الجهوية بسليانة	سليانة	2,200 مليون دينار	2023-2022	الجهوي لاستكمال الدراسات مشروع مبرمج منذ سنة 2022مع تسجيل نسبة انجاز تقارب 70 %
بناء مقر الإدارة الجهوية بالقصرين	القصرين	2,812 مليون دينار	2023-2022	مشروع مبرمج منذ سنة 2022 وفي مرحلة البدء في إنجاز الأشغال وبصدد التنسيق مع المجلس الجهوي لتسوية إشكال عقاري مستجد وإصدار قرار تخصيص معين لقطعة الأرض في هذا الصدد
بناء مقر الإدارة الجهوية بسوسة	سوسة	1,697 مليون دينار	2022-2021	تم انجاز المشروع واستلامه منذ أفريل 2021
محطة تثمين النفايات بسوق الجملة ببئر القصعة	بن عروس	4 مليون دينار	مشروع معطل	يتم النظر في مقترح تشكيل لجنة قيادة تعمل على تجاوز الإشكالات التي تسببت في تعطيل هذا المشروع.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: سؤال كتابي حول ضمان جودة المنتوجات الموردة.

المصاحيب: - نسخة من بلاغ مشترك

- نسخة من مراسلة إلى السيد المدير العام لبنك قطر الوطني

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة وبعد،

في إطار الحرص على ضمان جودة المنتوجات الموردة تقرر في بلاغ مشترك بين وزارة التجارة وتنمية الصادرات ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة ووزارة الصحة اعتماد نظام المراقبة القبلية لتلافي الصعوبات التي تعترض الاستيراد في تونس.

لذا أتقدم بالسؤال الكتابي التالي:

* هل من الممكن مدنا بقائمة هذه المنتوجات مع التنصيص على عدد المطالب التي قدمت في 2023 مقابل عدد المطالب المصادق عليها؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير التجارة

وتنمية الصادرات

السؤال: هل من الممكن مدنا بقائمة المنتوجات مع التنصيص على عدد المطالب التي قدمت في سنة 2023 مقابل عدد المطالب المصادق عليها؟

تم تفعيل إجراء المراقبة القبلية عند التوريد بمقتضى البلاغ المشترك لوزيرة التجارة وتنمية الصادرات وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة ووزير الصحة المتعلّق بالمراقبة القبلية على واردات مجموعة من المنتوجات الاستهلاكية والذي دخل حيّز النفاذ يوم 17 أكتوبر 2022 .

يتمثل هذا الاجراء في اعتماد مراقبة قبلية على مجموعة من المنتوجات الاستهلاكية من قبل الهياكل الفنية المختصّة حيث تكون هذه المراقبة على الملفات من خلال فرض استظهار المورّدين بوثائق تتعلّق بطبيعة البضاعة المورّدة ومصدرها وما يفيد جودتها مع الاستظهار بعينات عند الاقتضاء للتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات المستوجبة وللتراتيب الجاري بها العمل على أن يتم ذلك قبل إتمام عمليات التوريد من خلال فرض تأشير المصالح الفنية على الفاتورة كشرط لفتح الاعتماد لدى الوسطاء المعتمدين. ويهدف هذا الاجراء إلى الحد من ظاهرة التوريد العشوائي مع الحرص على توفّر حد أدنى من الجودة في المنتوجات الاستهلاكية المورّدة ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري وقد شمل هذا الاجراء المنتجات المعدة للاستهلاك الراجعة بالنظر لكل من وزارة التجارة وتنمية الصادرات ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة ووزارة الصحة (تجدون مرفقا لهذا نسخة من البلاغ المشترك وقائمة المنتجات الخاصة بكل وزارة).

والوزارة بصدد مراجعة القائمة المنتوجات، وبصدد إستكمال مشروع رقمنة كل إجراءات التصدير والتوريد والتي تشمل إجراءات المراقبة الفنية والإجراءات الديوانية والمالية وإجراءات النقل واللوجستيك وهو مشروع ضخم من شأنه المساهمة في تسريع المعاملات وتقليص الكلفة والحد من البيروقراطية، كما يكرس الشفافية في الممارسات التجارية والحد من عمليات التهريب تحت أي غطاء قانوني وذلك بفضل ما توفره الرقمنة من إسترسال للعمليات ومرونة في التصرف في المخاطر، هذا فضلا عن إحداث بوابة للتجارة الخارجية (www.pce.tn) تتضمن كل ما يحتاجه المصدر من معلومات حول الإجراءات والشروط المتعلقة بعمليات التصدير والتوريد إضافة إلى معطيات حول الإتفاقات التجارية التي أمضتها تونس مع شركائها الإقتصاديين،

بالنسبة لعدد المطالب الواردة على مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات للحصول على التأشير بعنوان سنة 2023 فقد بلغت 8664 مطلب وتم التأشير على 8338 مطلب في حين ا 326 مطلب المتبقية هي ملفات غير مستوفاة الوثائق أو تم ايداعها عن طريق الخطأ حيث تهم بقية الهياكل التابعة لوزارتي الصناعة والصحة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب فخر الدين فضلون

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول الوضعية الصعبة لمجال الصناعة الوطنية للنسيج.

تحية طيبة وبعد،

يعد مجال الصناعة الوطنية للنسيج من أعرق المجالات الاستراتيجية والحيوية التي كانت لها طاقة تشغيلية عالية إذ وفّرت لعشرات الآلاف من اليد العاملة والإطارات العيش الكريم، وبالتالي بعد هذا القطاع من أهم أعمدة الاقتصاد الوطني، ولكن منذ سنة 1987 عمدت أطراف بعينها إلى التدمير الممنهج لهذا المجال خدمة لمصالحها الربحية الضيقة على حساب المصلحة الوطنية الفضلى تحت غطاء الشراكة مع الاتحاد الأوروربي التي أتت على المؤسسات الوطنية في هذا القطاع لصالح شركات مقربة من رموز النظام البائد وذلك بمساعدة عدد من إطارات وأعوان الديوانية آنذاك، وبعد الثورة تمّ التصدّي إلى تلك اللوبيات بواسطة إجراءات وضعت حدا لممارستهم ولكنها ساهمت في نفس الوقت في ظهور لوبيات جديدة ورثت عن سابقاتها مهمة نسف ما تبقى من مجال الصناعة الوطني للنسيج وذلك عبر إغراق السوق المحلية بالأقمشة المستوردة من الصين وتركيا ومصر والجزائر مع تمتيعها بامتيازات الإعفاء من الرسوم القمرقية والاقتصار فقط على الأداء على القيمة المضافة المقدرة بـ20% بالاعتماد على قاعدة ثمن المتر المصرّح به عوضا عن قاعدة الوزن فمن مستوردي الأقمشة من يتعمدون التحيل والتلاعب لتصريحهم بكميات وهمية وفق معيار طول المتر في حين أنّ هذا الإجراء لا يأخذ بعين الاعتبار تنوع الأقمشة التي يصل قطر بعضها إلى أكثر من ثلاثة أمتار في حين أن طولها لا يتجاوز المتر الواحد والأصل في الشيء أن يتم اعتماد مقياس الوزن عوض الطول.

كما هو معمول به في البلدان التي تصدّت لمختلف أشكال الغش بواسطة اعتماد وحدة الوزن، وبالتالي فقد أثرت الامتيازات

والممارسات المذكورة في واقع مجال الصناعة المحليّة للنسيج الذي أصبح غير قادر على منافسة المنتوجات المستوردة من حيث التكلفة ممّا أدّى إلى نسف المؤسسات الحكومية الناشطة في هذا المجال على غرار مؤسسة "سوجيتاكس" التي أغلقت عددا من فروعها، هذا إلى جانب تصدّع القطاع الخاص لهذا المجال الذي شهد إفلاس وإغلاق عدد هام من المؤسسات التي كانت تشغل عشرات الآلاف من اليد العاملة،

أما بقية المؤسسات الخاصة الناشطة في هذا المجال فهي تصارع صعوبات جمة ولكن لن تدوم مقاومتها في ظل مواصلة العمل بمثل هذه الإجراءات التي تستوجب المراجعة حماية لاقتصادنا وصناعتنا الوطنية ولإيقاف نزيف تسريح اليد العاملة بسبب إغلاق وإيقاف نشاط المؤسسات الناشطة في مجال صناعة النسيج والتي لم تعد قادرة على مواصلة نشاطها بحكم الخسائر التي أصبحت تتكبدها، وبالتالي بات من الضروري وبصفة استعجالية مراجعة الإجراءات المؤدية الى هذه الوضعية وفي مقدمتها مراجعة وإعادة النظر في إجراء الإعفاء من الرسوم القمرقية على الأقمشة المستوردة من الخارج.

وتجدر الإشارة إلى أنه تمت مراجعة اتفاقية التبادل التجاري مع تركيا في مختلف المنتوجات باستثناء منتوج الأقمشة وبالتالي:

1. لماذا تم استثناء الأقمشة من مراجعة اتفاقية التبادل التجاري من تركيا؟

2. هل هناك نية في مراجعة انضمام تونس إلى اتفاقية " أغادير" التي أغرقت السوق المحلية بالأقمشة المستوردة خاصة من القطر المصري

بأسعار منخفضة لا تقبل المنافسة مع المنتوج الوطني نظرا لانخفاض تكلفة الطاقة واليد العاملة في مصر مقارنة بتونس؟

3. ما هي الإجراءات التي يمكن أن تتخذها وزارتكم لمجابهة هذه الوضعية الصعبة التي تهدّد الصناعة الوطنية للنسيج الذي يعد مجالا استراتيجيا وحويا وكذلك أحد أهم مقومات الاقتصاد الوطني؟

<u>ملاحظة</u>: وتجدر الإشارة إلى أنه تمت مراسلة وزارتكم في الغرض وفق نفس المراسلة ولكن لم يردّ علينا أي ردّ. والسلام

إجابة السيد وزير التجارة

وتنمية الصادرات

<u>حول</u> "السؤال الكتابي الموجه من السيد النائب فخر الدين فضلون بخصوص الوضعية الصعبة لصناعة النسيج بتونس"

أتشرف بإفادتكم بما يلي:

<u>أولا</u>: لماذا تم استثناء الأقمشة من مراجعة التبادل التجاري مع تركيا؟

إن قرار مراجعة إتفاق التبادل الحر بين تونس وتركيا قد تم التوصل إليه في إطار مفاوضات مع الجانب التركي بالتنسيق مع مختلف الوزارات والهياكل المعنيّة وذلك منذ الشروع في هذه المفاوضات التي انطلقت في إطار لجنة الشراكة التونسية التركية في أكتوبر 2022 واستكملت في نوفمبر 2023. كما تم خلال هذه الفترة عقد عديد الاجتماعات التنسيقية لضبط قائمة المنتوجات المعنية حيث تم التركيز بالخصوص على المنتجات الاستهلاكية التي شهدت ارتفاعا في التوريد وعلى هذا الأساس تم إدراج قائمة هامة من منتوجات النسيج خاصة الملابس الجاهزة والمواد المنزلية ضمن القائمة المعنية بالمراجعة باعتبارها منتوجات ذات أولوية (تجدون رفقة هذا قائمة المنتوجات).

في المقابل لم يتم ادراج الأقمشة ضمن قائمة المنتوجات المعنية بالمراجعة باعتبار وان الأقمشة هي مواد أولية ضرورية للصناعة الوطنية في قطاع الملابس وباعتبار ضعف انتاج الاقمشة في بلادنا علما وان الهدف الاساسي من ابرام اتفاقيه التبادل الحر مع تركيا سنة 2004 كان تسهيل التزود بالأقمشة من تركيا والاستفادة من تراكم المنشأ مع تركيا لتصدير منتوجات النسيج والملابس التونسية نحو اسواق الاتحاد الاوروبي وكذلك بقية الأسواق الأورومتوسطية معفية تماما من المعاليم الديوانية. خاصة و ان 80% من المؤسسات الناشطة في هذا القطاع تختص في الخياطة (La confection)، 90 % منها مصدرة كليا وهي تمثل 20% من جملة الصادرات التونسية.

<u>السؤال الثاني</u>: هل هناك نيّة فى مراجعة انضمام تونس إلى اتفاقية " أغادير" التي أغرقت السوق المحلية بالأقمشة المستوردة خاصة من القطر المصري بأسعار منخفضة لا تقبل المنافسة مع المنتوج الوطني نظرا لانخفاض تكلفة الطاقة واليد العامل فى مصر مقارنة بتونس؟

إن إتفاقية أغادير هي اتفاقية تجارية عربية هدفها اقامة منطقة للتبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية، تضم كلاً من مصر والأردن والمغرب وتونس وتنص الاتفاقية على الإعفاء من المعاليم الديوانية على الصادرات والواردات بين هذه الدول. وقد تم التوقيع على إتفاقية أغادير في 2004/2/22 وتهدف بالأساس إلى تطبيق قواعد المنشأ التراكمي مما يساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء لا سيما تجاه السوق الأوروبية.

إلا أن هذه الاتفاقية ليست الاتفاقية الوحيدة التي تتيح التبادل التجاري الحربين هذه الدول العربية فهي ترتبط بالاتفاقية العربية الكبرى في إطار الجامعة العربية والاتفاقية الإفريقية في إطار اتفاقيتي زليكاف ،و كوميسا، هذا فضلا عن الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع كل من مصر والأردن والمغرب وبالتالي فإن عمليات التوريد من مصر لا تتم فقط بمقتضى اتفاقية أغادير ولا سيما بالنسبة للقماش والملابس الجاهزة بإعتبار وان قواعد المنشأ في اتفاقية أغادير في قطاع النسيج والملابس تفرض القيام بعمليتي تحويل أي إنتاج القماش يتطلب تحويل الالياف إلى خيوط ثم تحويل الخيوط الى قماش وهو ما يجعل من التحصل على المنشأ بمقتضى اتفاقية أغادير أكثر صعوبة من قواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقيات الأخرى التي تعتمد القيمة المضافة على غرار اتفاقية الكوميسا والاتفاقية العربية .

<u>السؤال الثالث</u>: ماهي الإجراءات التي يمكن ان تتخذها وزارتكم لمجابهة هذه الوضعية الصعبة التي تهدّد قطاع الصناعة الوطنية للنسيج الذي يعدّ مجالا استراتيجيا وحيويا وكذلك أحد أهم مقومات الاقتصاد الوطني؟

نظرا لأهمية قطاع النسيج والملابس باعتباره من القطاعات الاستراتيجية والحيوية تم خلال سنة 2020 الموافقة على مخطط عمل لدفع قطاع النسيج والملابس الى جانب امضاء ميثاق قطاعي للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وإحداث لجنة قيادة خاصة بدفع قطاع النسيج والملابس على مستوى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة تكلف خاصة بتنفيذ استراتيجية

دفع القطاع وبقيادة برنامجها التنفيذي والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية لتسريع الإنجاز وتذليل الصعوبات....

كما يتم التنسيق باستمرار مع الجامعة التونسية للنسيج والملابس بخصوص حماية هذا القطاع ولا سيما من المنافسة وتكثف التوريد من بعض الدول على غرار مصر وتركيا والصين وقد عقدت وزارة التجارة وتنمية الصادرات يوم 26 مارس 2024 اجتماعا خصص للنظر في الصعوبات التي يتعرض لها هذا القطاع وذلك بحضور ممثلين عن وزارة الصناعة والمناجم والطاقة وممثلين عن الإدارة العامة للديوانة .

وقد تم خلال هذه الجلسة النظر في المقترح الصادر عن الجامعة التونسية للنسيج والملابس بخصوص الترفيع في الأسعار المرجعية للأقمشة المورّدة وتكثيف المراقبة الفنية عند التوريد على منتوجات النسيج والملابس.

وتتم متابعة هذا الملف مع المصالح المعنية خاصة صلب الإدارة العامة للديوانة للنظر في إمكانية إتخاذ الإجراءات اللازمة مع مراعاة التزاماتنا الدولية.

منتوجات النسيج والملابس المعنية بمراجعة إتفاقية التبادل الحر مع تركيا

610130 معاطف وطاووس وعباءات وأصناف مماثلة، من مصغرات أو كروشيه من ألياف تركيبية أو صناعية للرجال أو الصبية

610190 معاطف ومعاطف وأغطية رأس وأصناف مماثلة، من مصغرات أو كروشيه من مواد نسجية للرجال أو الصبية

610230 معاطف وبلوزات وعباءات وأصناف مماثلة، من مصنرات أو كروشيه من ألياف تركيبية أو صناعية للنساء والفتيات

610290 معاطف ومعاطف وأغطية رأس وأصناف مماثلة، من مصغرات أو كروشيه من مواد نسجية للنساء والفتيات

610310 أزياء أو بدلات من أقمشة محبوكة أو من مواد نسجية للرجال أو الصبية أو من الصوف أو الشعر الناعم

610339 سترات محبوكة مصنوعة من مواد نسجية للرجال أو الأولاد

610342 سراويل، بما فيها الملابس الداخلية والسراويل المماثلة، وبدلات (أفرول) بحمالات وبنطلونات، وسراويل قصيرة محبوكة من القطن للرجال أو الأولاد

610349 سراويل بما فيها السراويل الداخلية والسراويل المماثلة، وبدلات (أفرول) بحمالات وبنطلونات قصيرة، وسراويل قصيرة، من مصغرات أو كروشيه من مواد نسجية، للرجال أو الأولاد

610422 أطقم قطنية محبوكة للنساء أو البنات

610423 أطقم محبوكة مصنوعة من ألياف صناعية للنساء أو الفتيات

610429 أ طقم محبوكة مصنوعة من مواد نسجية للنساء والفتيات

610433 سترات محبوكة مصنوعة من ألياف صناعية للنساء أو الفتيات

610439 سترات محبوكة مصنوعة من مواد نسجية للنساء أو الفتيات

610443 فساتين محبوكة مصنوعة من ألياف صناعية للنساء أو الفتيات

610449 فساتين محبوكة مصنوعة من مواد نسجية للنساء أو الفتيات

610452 تنانير وبنطلونات محبوكة من القطن للنساء والفتيات

610459 تنانير وبنطلونات محبوكة من مواد نسجية للنساء والفتيات

610462 السراويل، بما في ذلك الملابس الداخلية والسراويل المماثلة، والسراويل القصيرة، وزرة الحمالات والسراويل القصيرة

محبوكة أو كروشيه من القطن للنساء والفتيات (باستثناء السراويل الداخلية والملابس الداخلية وملابس السباحة)

610463 سراويل، بما في ذلك السراويل الداخلية والسراويل المماثلة، وبنطلونات البنطلون وأفرول بحمالات وسراويل قصيرة، من مصنرات أو كروشيه من ألياف تركيبية للنساء والفتيات

610469 سراويل بما في ذلك السراويل الداخلية والسراويل المماثلة، وبنطلونات البنطلون وأفرول بحمالات وسراويل قصيرة من مصغرات أو كروشيه من مواد نسجية للنساء والفتيات

610590 قمصان وبلوزات محبوكة من الصوف أو الشعر الناعم للرجال أو الأولاد

610690 بلوزات و بلوزات و بلوزات وقمصان محبوكة من الصوف أو الشعر الناعم للنساء أو الفتيات

610711 سراويل داخلية وشورتات بوكسر محبوكة من القطن للرجال أو الأولاد

610719 سراويل داخلية وبوكسرات محبوكة من مواد نسجية للرجال أو الأولاد

610821 سراويل داخلية وسراويل داخلية محبوكة من القطن للنساء أو الفتيات

610822 سراويل داخلية وسراويل داخلية من مصغرات أو كروشيه من ألياف تركيبية أو صناعية للنساء والفتيات

610831 قمصان نوم وبيجامات محبوكة من القطن للنساء أو البنات

610910 تيشيرتات وقمصان داخلية محبوكة من القطن

610990 قمصان تيشيرت وقمصان داخلية محبوكة، مواد نسجية أخرى

611019 البلوزات والبلوفرات والسترات الصوفية والصدريات والأصناف المماثلة، بما في ذلك السترات الداخلية المصنرة أو الكروشيه من شعر ناعم للرجال أو الأولاد

611030 سترات قمصان داخلية بلوفرات، سترات صوفية صدريات وأصناف مماثلة، من مصغرات أو كروشيه من ألياف تركيبية أو اصطناعية

611120 الملابس ومستلزمات الملابس التريكو القطنية للأطفال

611190 قفازات محبوكة من الصوف أو الشعر الناعم للأطفال الرضع

611219 بدلات رياضية (بدلات رياضية)، من مصغرات أو كروشيه من مواد نسجية

611231 ملابس سباحة وسراويل داخلية وملابس سباحة داخلية، من مصغرات أو كروشيه من ألياف تركيبية، بمحتوى خيوط مطاطية ≤ 5% للرجال أو الأولاد.

611239 ملابس سباحة وملابس داخلية وملابس داخلية من مصغرات أو كروشيه من مواد نسجية بمحتوى خيوط مطاطية ≤5% للرجال أو الأولاد

611241 ملابس سباحة وسراويل داخلية وملابس سباحة داخلية، من مصغرات أو كروشيه من ألياف تركيبية، بمحتوى خيوط مطاطية ≤ 5% للنساء والفتيات

611420 ملابس خاصة مخصصة للأغراض المهنية أو الرياضية أو غيرها، منسوجة، قطنية

611510 جوارب الدوالي، محبوكة، من ألياف تركيبية

611595 جوارب وجوارب للركبة وجوارب وجوارب أخرى محبوكة من قطن

611596 جوارب محبوكة للركبة مصنوعة من ألياف صناعية

611599 الجوارب والجوارب والجوارب والأحذية الأخرى، بما في ذلك جوارب الدوالي، المصنرة أو الكروشيه المصنوعة من مواد نسجية

611610 قفازات مصغرة أو مشرية أو مطلية أو مغطاة بالمطاط

611780 إكسسوارات مصنوعة من الملابس من ملابس محبوكة مرنة أو مطاطية، غير مذكورة في مكان آخر

611790 أجزاء من الملابس أو مستلزمات الملابس، من مصغرات أو كروشيه غير مذكورة في مكان آخر

620119 معاطف وطيويات وعباءات وأنوراك وسترات وأصناف مماثلة للرجال أو الصبية من مواد نسجية

620130 معاطف ومعاطف بازلاء وعباءات وأنوراك وسترات وأصناف مماثلة للرجال أو الصبية، باستثناء الأصناف الداخلة في البند62.03: - من قطن

620140 معاطف ومعاطف بازلاء وعباءات وأنوراك وسترات وأصناف مماثلة للرجال أو الصبية، باستثناء الأصناف الداخلة في البند 62.03 : - من ألياف تركيبية أو اصطناعية

620190 معاطف ومعاطف بازلاء وعباءات وأنوراك وسترات وأصناف مماثلة للرجال والفتيان، باستثناء الأصناف الداخلة في البند 62.03: - مواد نسجية أخرى

620240 معاطف ومعاطف بازلاء وعباءات وأنوراك وسترات وأصناف مماثلة للنساء والفتيات، باستثناء الأصناف الداخلة في البند 62.04 : - من ألياف تركيبية أو صناعية

620290 معاطف ومعاطف بازلاء وعباءات وأنوراك وسترات وأصناف مماثلة للنساء والفتيات باستثناء الأصناف الداخلــة فى البند :62.04 - مواد نسجية أخرى

620230 معاطف ومعاطف بازلاء وعباءات وأنوراك وسترات وأصناف مماثلة للنساء والفتيات، باستثناء الأصناف الداخلة في البند 62.04 : -من قطن

620290 معاطف ومعاطف بازلاء وعباءات وأنوراك وسترات وأصناف مماثلة للنساء والفتيات باستثناء الأصناف الداخلة في البند :62.04 - مواد نسجية أخرى

620312 أزياء أو أطقم كاملة من ألياف تركيبية للرجال أو الأولاد

620331 سترات من الصوف أو الشعر الناعم للرجال أو الأولاد

620332 جاكيتات قطنية للعمل للرجال أو الأولاد

620339 سترات العمل المصنوعة من الألياف الصناعية للرجال أو الأولاد

620349 سراويل العمل من ألياف صناعية للرجال أو الأولاد

620422 أطقم عمل قطنية للنساء أو البنات

620433 سترات العمل، المصنوعة من الألياف الاصطناعية للنساء أو الفتيات

620439 سترات العمل المصنوعة من الألياف الصناعية للنساء أو الفتيات

620442 فساتين قطنية للنساء أو البنات

620443 فساتين من الألياف الصناعية للنساء أو البنات

620452 تنانير وبنطلون من القطن للنساء والفتيات

620462 سراويل، بما فيها السراويل الداخلية والسراويل المماثلة والسراويل القصيرة من قطن

620520 قمصان وبلوزات قطنية للرجال أو الأولاد

620590 القمصان والبلوزات الكتان أو الرامي، للرجال أو الأولاد

620630 بلوزات و بلوزات و بلوزات وقمصان قطن للنساء أو البنات

620891 قمصان داخلية، قمصان نهارية، سراويل داخلية، عباءات، أرواب حمام، أردية حمام وأصناف مماثلة من قطن للنساء أو البنات

621050 ملابس من أقمشة، غير التريكو أو الكروشيه مطاطية أو مشربة ، مطلية أو مغطاة أو منضدة باللدائن أوبمواد أخرى للنساء والفتيات

621139 ألبسة رياضية (بدلات التدريب) وملابس أخرى من مواد نسجية للرجال أو الصبية (عدا القطنوالألياف التركيبية أو الاصطناعية، عدا التريكو أو الكروشيه)

621210 مآزر وبلوزات وملابس عمل أخرى من ألياف تركيبية أو صناعية للنساء والفتيات حمالات الصدر والصدريات من جميع أنواع المواد النسيجية حتى المرنة وحتى الجوارب معروضة في مجموعات متنوعة معبأة للبيع بالتجزئة تحتوي على حمالة صدر أو صدرية وملابس داخلية

621290 الكورسيهات، والحمالات، والحمالات، والأربطة، وما شابه ذلك. وأجزائها، بما في ذلك أجزاء حمالات الصدر والمشدات والمشدات الداخلية ومجموعاتها من جميع أنواع المواد النسيجية حتى المطاطية وحتى الجوارب

621710 إكسسوارات الملابس المصنوعة من جميع أنواع المواد النسجية، غير مذكورة في مكان آخر (عدا التريكو أو الكروشيه)

621790 أجزاء الملابس أو مستلزمات الملابس، من جميع أنواع المواد النسجية، غير مذكورة في مكان آخر

630140 بطانيات مصغرة من ألياف تركيبية

630190 بطانيات محبوكة

630221 بياضات للأسرة من القطن، مطبوعة (عدا المصنرات)

630231 بياضات للأسرة من القطن (عدا المطبوعات، عدا التريكو)

630259 بياضات المائدة من الكتان(عدا التريكو)

630291 بياضات الحمام أو المطبخ القطنية

630299 بياضات الحمام أو المطبخ والكتان

630319 الزجاج والستائر والستائر الداخلية وكذلك الستائر ومصدات السرير محبوكة

630392 الزجاج والستائر والستائر الداخلية وكذلك الستائر ومصدات الأسرة مصنوعة من الألياف الاصطناعية

630399 الزجاج والستائر والستائر الداخلية وكذلك الستائر ومصدات الأسرة المصنوعة من الأقمشة غير المنسوجة

630419 المفارش من المواد النسيجية

630510 أكياس وأكياس تعبئة من الجوت أو ألياف نسجية لحائية أخر الداخلة في البند 5303

630532 حاويات التعبئة المرنة للمواد السائبة والمواد النسيجية الاصطناعية أو الاصطناعية

630539 أكياس وأكياس التعبئة والتغليف من مواد تركيبية أو صناعية

630612 مظلات ومظلات خارجية من الألياف الصناعية

630619 القماش المشمع والمظلات الخارجية مصنوعة من مواد نسجية

630900 سلع مستعملة تتكون من الملابس واكسسوارات الملابس والبطانيات والبياضات المنزلية وأدوات التصميم الداخلي،

المصنوعة من جميع أنواع المواد النسيجية، بما في ذلك الأحذية وأغطية الرأس بجميع أنواعها المستخدمة والمعروضة بشكل واضح .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبين صابر المصمودي وحسن جربوعي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب نتشرف بأن نحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية.

الموضوع: بخصوص توفير أعوان مراقبة وسيارات إدارية للمراقبين في ولاية صفاقس.

تحية طيبة،

تعتبر وزارة التجارة وتنمية الصادرات من أهم الوزارات وذلك للمحافظة على مكسب الدعم الذي يجب أن يتوجه إلى مستحقيه وفي هذا السياق وصلتنا عديد التشكيات من مواطني ولاية صفاقس وذلك لغياب المواد الأساسية أولا والرقابة ثانيا.

فولاية صفاقس ذات رقعة جغرافية كبيرة وكثافة سكانية عالية، إذ تقارب مليون ونصف ساكن إلى جانب توافد المهاجرين الغير شرعيين هي ولاية ذات نسيج تجاري وصناعي كبير ونأخذ على سبيل الذكر بعض الإحصائيات: فالمخابز المصنفة والغير مصنفة تمثل تقريبا أكثر من 500 مخبزة وكذلك مصانع الزيت النباتي عددها أكثر من 7 مصانع، إلى جانب معاصر الزيتون لا تحصى ولا تعد إضافة إلى التجار إذ يمثلون أكثر من 30 ألف تاجر تفصيل و 1700 تاجر جملة وأكثر من 100 فضاء تجاري متعدد الاختصاصات بالنسبة للمؤسسات الصناعية في الجهة فهي تمثل تقريبا% 14 من المؤسسات الوطنية.

إلى جانب ذلك ولاية صفاقس توفر عدة منتجات لمختلف ولايات الجمهورية عند الحاجة مثل أعلاف الصوجا والقطانية والبيض...

ورغم دعوة السيد رئيس الجمهورية إلى محاربة الاحتكار والمضاربة لكن على أرض الواقع بقي الوضع كارثي في ولاية صفاقس التي تضم 13 مراقبا مؤهلا فقط أما التجهيزات (سيارة إدارية) تكاد تكون منعدمة.

1. فمتى سيتم الترفيع في عدد أعوان مراقبة؟

2. متى سيتم توفير سيارات إدارية لتمكين الاعوان من التنقل في كامل الولاية وتنفيذ مهامهم على أكمل وجه؟

3. ما هي استراتيجية الوزارة للحد من الاحتكار وتوفير المواد الأساسية في الولاية؟ والسلام

إجابة السيد وزير التجارة

وتنمية الصادرات

الموضوع: بخصوص مراسلتكم المؤرخة في 09 ماي 2024 بخصوص توفير أعوان مراقبة وسيارات إدارية للمراقبين بولاية صفاقس

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلتكم المذكورة أعلاه والمتعلقة بسؤالكم حول توفير أعوان مراقبة وسيارات إدارية للمراقبين بولاية صفاقس أتشرف بإفادتكم بما يلي:

1. **<u>فيما يتعلق بالترفيع في عدد أعوان المراقبة</u>**: يبلغ عدد الأعوان المؤهلين والحاملين لبطاقة مهمة بالإدارة الجهوية للتجارة بصفاقس 36 عونا من مجموع 39 عونا مباشرين بالإدارة المذكورة وقد تم برمجة تعزيزها بـ08 متفقدين للمراقبة الاقتصادية وذلك في إطار تنفيذ تراخيص قانون المالية لسنة 2024 المتعلق بانتداب عدد 196 متفقدا للمراقبة الاقتصادية.

2. **<u>بالنسبة للسيارات الإدارية الموضوعة على ذمة الإدارة الجهوية بصفاقس</u>** : فإنه تتوفر حاليا على ذمة الإدارة المذكورة 10 سيارات مصلحة، كما تمت برمجة تعزيزها بسيارة مصلحة جديدة وذلك في إطار اقتناء الوزارة لعدد 13 سيارة نفعية بعنوان سنة 2014 (طلب عروض عدد 1/2024 بصدد الإنجاز).

3. تعمل مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات بشكل متواصل على مكافحة مظاهر الاحتكار وتسعى لضمان انتظامية التزويد بالمواد الأساسية بمختلف الولايات طبقا لمقاربة شمولية وتشاركية مع مختلف السلط والهياكل المعنية وتتمثل أهم محاور هذه المقاربة بالنسبة للمواد الأساسية في:

- ضمان انتظامية تزويد السوق الداخلية بالمواد الأساسية وذلك من خلال التنسيق مع الدواوين المكلفة بتوريد هذه المواد لتوفير الحاجيات الاستهلاكية الشهرية الضرورية ودعم العرض بها بتمكين الخواص من توريد كميات إضافية مدروسة منها حسب الحاجة إضافة إلى متابعة عمليات الإنتاج والتوزيع بصفة دورية والعمل على خلق معادلة بين الاستهلاك العائلي والمهني لهذه المواد وتوجيه الكميات حسب المناطق في إطار برامج خصوصية واستثنائية لتسديد حالات النقص خاصة بالمناطق الريفية والشعبية باعتبارها مناطق ذات أولوية.
- مكافحة الاحتكار والمضاربة وذلك من خلال تنفيذ برامج رقابية مسترسلة بالتنسيق مع السلط الأمنية وتكثيف التدخلات الميدانية والعمليات النوعية التي تستهدف المخازن العشوائية ومسالك التلاعب بالمواد المدعمة بمختلف المستويات والحلقات مع تفعيل مختلف الصلاحيات القانونية المخولة وأقصى العقوبات القانونية.
- رقمنة مسالك توزيع المواد الأساسية وإعادة تنظيم أنشطة المتعاملين فيها باعتماد تطبيقات إعلامية مندمجة تمكن من حصر المتدخلين ومتابعة حركية معاملاتهم بصفة آنية وتقفي كل المعاملات المشبوهة.

وينطبق هذا التمشي على ولاية صفاقس التي تواصل مصالحنا الجهوية مجهوداتها لتعديل وضعية التزويد والتصدي لعمليات احتكار المواد الأساسية بها في إطار تطبيق البرامج المركزية والبرامج الجهوية التي يتم إقرارها باعتبار خصوصية المنطقة. وتتمثل التوجهات الأساسية التي يتم اعتمادها في الغرض في:

- توفير الكميات الضرورية حسب الحاجيات الاستهلاكية للمنطقة ودعمها بكميات إضافية خلال المواسم الاستهلاكية الكبرى والتدخل الحيني لفض مختلف إشكاليات التزويد التي يتم رصدها،
- تكثيف عمليات المراقبة والمراقبة المشتركة بمسالك التوزيع والنقل للتصدي للاستعمالات غير المشروعة لهذه المواد ومختلف الممارسات المتعلقة باحتكارها أو التلاعب بأسعارها، ...
- تنظيم مسالك توزيع المواد الأساسية بالولاية بمتابعة أنشطة المتعاملين فيها ومعالجة ملفاتهم على ضوء تطور وضعياتهم الإدارية أو نتائج الأعمال الرقابية التي يتم إنجازها. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة نور الهدى سبائطي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم إليكم بسؤال كتابي لحضرتكم.

1- ماهي الإجراءات الإستثنائية التي إتخذتها الوزارة للحد من معاناة سكان معتمدية منزل الحبيب "والتي تبعد عن ولاية قابس بحوالي 70 كلم وتتميز بشساعة مساحتها وبعد العمادات عن بعضها البعض" في التزود بالمواد الأساسية المدعمة، (سكر، قهوة، عجين، فرينة..) خاصة في فصل الصيف والذي يُعرف بارتفاع نسق الاستهلاك وزيادة الطلب على هذه المواد، وعودة المواطنين المقيمين بالخارج بالإضافة إلى انطلاق الموسم السياحي الصيفي؟ والسلام

إجابة السيد وزير التجارة

وتنمية الصادرات

<u>الموضوع</u>: بخصوص مراسلتكم الواردة بتاريخ 20 جوان 2024 بخصوص الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتزويد معتمدية منزل الحبيب

بالمواد الأساسية المدعمة خاصة مع ارتفاع الاستهلاك بالموسم الصيفي.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلتكم المذكورة أعلاه والمتعلقة بالإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتزويد معتمدية منزل الحبيب بالمواد الأساسية المدعمة خاصة مع ارتفاع الاستهلاك بالموسم الصيفي أتشرف بإفادتكم بما يلي:

يقع تزويد مختلف المناطق في ظروف عادية بالاعتماد على النسيج التجاري بكل حلقاته وهو موضوع متابعة يومية من مصالح الوزارة وتنمية الصادرات من خلال مختلف الإدارات المتخصصة وقاعة العمليات المركزية لكن للوزارة متابعة خاصة مستمرة وحينية ومحينة لمجموعة من المواد الاستهلاكية الأساسية كالفارينة المدعمة والفارينة الرفيعة والسميد والسكر وغيرها.

وتبعا للمعطيات المسجلة في عنوان التزويد بهذه المواد بين غرة مارس و26 جوان 2026 فإن مختلف المواد الأساسية التي تم توزيعها في معتمدية منزل الحبيب كانت كما يلي:

- مادة الفارينة المدعمة (المخصصة لصناعة الخبز) : تم توزيع 944 قنطارا على مختلف المخابز الموجودة بالمعتمدية وهي الكمية العادية المقررة دون نقصان. كما تم تأمين كمية استثنائية من هذه المادة تقدر بـ 52 قنطارا في شهر جوان.
- مادة السميد: تم تزويد المعتمدية ب 3238 قنطارا وهو ما يمثل 9.5% من الكمية الموزعة على كامل الولاية. وتعد هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالمعدل العام لمعتمديات الولاية والكثافة السكانية بالمعتمدية التي تقدر ب 10 آلاف ساكن

- مادة الفارينة الرفيعة: تم توزيع 365 قنطارا إضافة إلى كميات إضافية استثنائية تتولى الإدارة الجهوية للتجارة تنظيم وتأمين توزيعها في المعتمدية.
- السكر العائلي: تم توزيع 43.612 طنا إضافة إلى كميات إضافية. استثنائية للاستجابة إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك خلال الموسم الصيفي.
- مادة الزيت النباتي المدعم: تم توزيع 82332 لتراً إضافة إلى كميات إضافية استثنائية حال توصل مصانع التكرير بالجهة بكميات جديدة من ديوان الزيت.

تجدر الإشارة إلى أن الأرقام المذكورة أعلاه تمثل فقط الكميات التي تم تنسيق تزويدها من خلال مصالح الإدارة الجهوية للتجارة بقابس لكن المستوى الحقيقي في بعض العناوين يتجاوز ذلك بشكل واضح باعتبار آليات العلاقة التجارية العادية بين المتدخلين ومزوديهم.

هذا وقد تم سابق إدراج معتمدية منزل الحبيب ضمن البرنامج الخصوصي للتزويد ببعض المواد الحساسة على غرار السكر المدعوم، كما ستواصل التمتع بكميات استثنائية من بقية المواد الأساسية المدعمة.

بالإضافة إلى ذلك، يقع تنسيق توزيع كميات إضافية من مختلف المواد عن طريق مزودين من خارج ولاية قابس علما وأن تزود المواطنين في منزل الحبيب يستمر بطريقة عادية من بقية المعتمديات على غرار معتمديات وذرف والحامة وقابس المدينة.

كما يهمنا التأكيد على أن مصالح الوزارة المركزية والجهوية تتابع تفاصيل التوزيع والتزويد بشكل يومي. ومستمر وتتدخل حينيا عند ملاحظة أي إشكال أو نقص في عمليات التوزيع والتزويد. وفي هذا الإطار، يقع التنسيق يوميا بين مصالحنا الجهوية ومختلف السلط والهيئات ذات النظر للتدخل عند الحاجة. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول حقيقة عدد المخابز في ولاية سليانة عامة وفي معتمدية الروحية خاصة.

المصاحيب:

-نسخة من بطاقة تعريف للشاب ع . و.

-نسخة من مطلب للحصول على ترخيص لأحداث مخبزة عصرية (شخص طبيعي)

-عريضة ممضاة من قبل أهالي معتمدية الروحية

-نسخة من تلقي شهادة للعدل المنفذ

-نسخة من عريضة إلى السيد رئيس الجمهورية.

-نسخة من عريضة إلى السيد والي سليانة

وبعد، بلغنا تظلم وطلب تدخل عاجل من قبل الشاب ع . والقاطن بحي المنجي سليم بسليانة متحصل على شهادة حرفية اختصاص صنع الخبز حيث ذكر الشاب أنه تقدم منذ شهر أكتوبر 2023 بملف مصحوبا بجميع الوثائق حول الحصول على رخصة لإحداث مخبزة بحي الأنس الروحية لخلق موارد عيش وتشغيل اليد العاملة وتوفير مادة الخبز نظرا لافتقار المعتمدية في المنطقة البلدية والمناطق الريفية لمادة الخبز. فما هو معلن هو ان الروحية بها سبع (7) مخابز بينما انه على ارض المواقع وبشهادة المواطنين أكدوا انه لا في الروحية إلا مخبزتان (2) تعودان الى السيد مح والسيد ع. .ف. وحتى يكون صاحب التظلم والداعي إلى التدخل، جازما اعتمد على شهادات المواطنين عن طريق عريضة ممضاة من قبلهم وعلى معاينة مرفوقا بعدل منفذ بمعتمدية الروحية.

إن ما يحدث في معتمدية الروحية من غياب تام للمعلومة الصحيحة حول المخابز الفعلية والمخابز المعلنة وعملية التمويه الممنهجة تدعو إلى التفقد بشكل جازم فماهي حقيقة الاحصائيات التي توصلتم إليها بعد قيامكم بحصر أعداد المخابز في كل مناطق الجمهورية .

كما تعلمكم أنه وبتاريخ 29 ماي 2024 صادقت اللجنة الجهوية لإسناد الرخص تحت اشراف السيد الكاتب العام للولاية بإسناد رخصتين لفتح مخبزتين يعودان لشخصين أولها من المقيمين بالمهجر وقد تقدم بطلبه منذ ما يزيد عن شهر وحظي بالموافقة اما المنتفع الثاني فله مخبزتان لإنتاج الخبز ومخبزة معدة لصنع القاطو بسليانة بينما تم رفض سبعة مطالب من بينهم الشاب المتظلم الذي تقدم بملفه كاملا منذ 7 أشهر وهو بلا عمل ويبحث عن بعث موطن شغل واستقرار.

- ما هي الإجراءات المتخذة من قبلكم في علاقة بطبيعة الرخص المسندة التي أصبحت احتكارا ومحاباة؟ والسلام

إجابة السيد وزير التجارة

وتنمية الصادرات

الموضوع: حول الرد على السؤال الكتابي الموجه من طرف السيدة النائبة بسمة الهمامي حول حقيقة عدد المخابز في ولاية سليانة عامة

وفي معتمدية الروحية خاصة.

المرجع: مكتوبكم عدد ص 2024-26-2030-0007474 بتاريخ 05 جوان 2024.

وبعد، تبعا لتساؤلكم حول " **طبيعة الرخص المسندة للمخابز التي أصبحت احتكارا ومحاباة**" يشرفني إفادتكم أن مصالح الوزارة لا تقوم بإسناد رخص للمخابز وبأن معالجة ملفات رخص المخابز ترجع بالنظر للجان الجهوية للمخابز طبقا للقوانين والتراتيب الجاري بها التي تعمل تحت يشرف عليها الوالي في اطار الصلاحيات المفوضة له، وتشارك المصالح الجهوية للوزارة في أشغال هذه اللجان وتتولى إبداء رأيها حول مسألة إحداث المخابز حسب التوجهات العامة المضبوطة والمتعلقة بعدم إسناد تراخيص إلا في التجمعات السكنية الجديدة والمناطق التي يستحيل تزويدها من مناطق أخرى والمناطق التي بها متطلبات تنموية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن نص السؤال تضمن معطيات غير دقيقة ومخالفة للواقع فيما يتعلق بعدد المخابز الناشطة بمعتمدية الروحية من ولاية سليانة **والتي يبلغ عددها فعليا 08 مخابز منها 07 مخابز ناشطة تبلغ حصتها الشهرية القارة من الفرينة المدعمة 930 قنطارا و 01 مخبزة ممنوعة من التزود بالفرينة المدعمة** تبلغ حصتها الشهرية القارة **118 قنطارا** (تم منعها بتاريخ 29 ماي 2024

في انتظار تسلم فض النزاع القضائي) وليس **عدد 02** مخابز فقط ناشطة تعودان للسيد "م . ح " والسيد "ع . ف " اللذان لا توجد أي مخبزة بمعتمدية الروحية على ملك هذه الأسماء. وقد أثبتت المعاينات الميدانية المجراة من طرف مصالح المراقبة الاقتصادية وجود 05 مخابز منتصبة بمركز معتمدية الروحية في حالة نشاط مقابل وجود مخبزة مغلقة لتزامن المعاينة مع راحتها الأسبوعية ومخبزة أخرى ممنوعة من التزود.

أما بخصوص التراخيص المسندة خلال جلسة اللجنة الجهوية للمخابز بتاريخ 29 ماي 2024 فإنه حسب المعطيات المتوفرة فقد تم إسناد 02 تراخيص جديدة لإحداث مخابز بولاية سليانة اقتصرت على المناطق الريفية بمعتمدية سليانة الجنوبية (القنطرة وسيدي حمادة) وبأن المطالب التي تم رفضها وعددها 03 مطالب تعلقت بإحداثات بمراكز معتمديات مكثر والروحية في مناطق تشهد إشباعا من حيث عدد المخابز في حين تم إرجاء النظر في مطلب آخر بمعتمدية كسرى إلى حين عرضه مع بقية المطالب بنفس المعتمدية. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

تحية وبعد،

حيث أنّه وقع اسناد رخصة لبيع المشروبات الكحولية لشركة "مونوبري" زاوية سوسة رغم رفض أهالي معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات وأهالي معتمدية مساكن وحيث إنجرّ عنه ارتفاع منسوب الجريمة بهذه المعتمدية وكذلك تشكيات الأحياء المحاذية لهذه الشركة وهي حي الزياتين زاوية سوسة وحي واد القوس زاوية سوسة وحي الزياتين قصيبة سوسة وكذلك بعض الاحياء القريبة من مدينة المسعدين من معتمدية مساكن وخاصة تشكيات العمال والعاملات التابعة لهذه الأحياء من خلال البراكاجات والتحرش وغيره من أشكال الجريمة كما أصبحت هذه الشركة تمثل استنزافا للمجهودات الأمنية بالجهة ،

لذا نتساءل: - عن الجهة التي أسندت رخصة بيع المشروبات الكحولية لشركة " مونبري" زاوية سوسة خاصة في ظل رفض الأهالي؟

- هل يمكن سحب هذه الرخصة خاصة وأنها تسببت في عدم الاستقرار الأمني بمعتمدية الزاوية والقصيبــة والثريات؟

والسـلام

إجابة السيد وزير التجارة

وتنمية الصادرات

<u>الموضوع</u>: بخصوص مراسلتكم الواردة إلينا بتاريخ 22 أفريل 2024 بخصوص إسناد رخصة بيع للمواد الكحولية لشركة مونوبري بزاوية سوسة وإمكانية سحبها.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلتكم المذكورة أعلاه والمتعلقة بسؤالكم حول إسناد رخصة بيع للمواد الكحولية لشركة مونوبري بزاوية سوسة وإمكانية سحبها، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

تقدمت شركة الدار الجديدة لمدينة تونس (نقطة البيع الكائنة بزاوية سوسة طريق مساكن ولاية سوسة) بمطلب رخصة تعاطي تجارة المشروبات الكحولية المعدة للحمل لدى مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات بتاريخ 29 جانفي 2016 وتمت إحالته الى وزارة الداخلية للدراسة والتحري في مدى احترام الشركة المعنية لشروط الحصول على الرخصة وخاصة الأمنية منها وإبداء الرأي وذلك تبعا للقرار المشترك لوزير التجارة والصناعات التقليدية ووزير الداخلية والتنمية المحلية المؤرخ في 14 ديسمبر 2006 والمتعلق بضبط شروط إسناد وسحب رخصة تعاطي تجارة المشروبات الكحولية المعدة للحمل وبعد إيداع مطلب في إعادة النظر في الترخيص للشركة المذكورة مؤرخ في 17 أكتوبر 2016 وردت إجابة وزير الداخلية بالموافقة في 16 فيفري 2017 في المراسلة عدد 117/24، وبناء على هذا الرأي تم إسناد قرار الترخيص في تعاطي تجارة المشروبات الكحولية المعدة للحمل للشركة المذكورة بتاريخ 13 مارس 2017 .

كما تقدمت الشركة المعنية بمطلب تحيين الرخصة بعد تغيير الممثل القانوني وقامت مصالح الإدارة بإتباع نفس الإجراءات وورد رأي السيد وزير الداخلية بالموافقة بموجب مراسلة عدد 24/121 مؤرخة في 17 ماي 2021 وأسند الوزير المكلف بالتجارة على أساسها الرخصة بتاريخ 10 جوان 2021.

تجدر الإشارة بأن إسناد رخصة تعاطي تجارة المشروبات الكحولية المعدة للحمل يتم بقرار من الوزير المكلف بالتجارة بعد أخذ رأي وزير الداخلية خلال الأشهر الثلاث الأولى من تاريخ إيداع الملف وذلك حسب الفصل الثالث من القرار المشترك لوزير التجارة والصناعات التقليدية ووزير الداخلية والتنمية المحلية المذكور أعلاه.

أما فيما يتعلق بسحب الرخصة فقد وردت حالات السحب بالقرار المشار إليه أعلاه على سبيل الحصر ومن بين هذه الحالات الإخلال بالنظام والأمن العامين.

وباعتبار أن تأثير هذه الرخصة من عدمه على الأمن وراحة المتساكنين يبقى من اختصاص وزارة الداخلية وليس من مشمولات وزارة التجارة وتنمية الصادرات وأنه لم ترد على الإدارة أي تشكيات أو ما يفيد ملاحظة السلط الأمنية لإخلالات تمس بالنظام والأمن العامين إلى حد هذا التاريخ فإنه لا يمكن اتخاذ قرار بسحب رخصة تعاطي تجارة المشروبات الكحولية المعدة للحمل من شركة الدار الجديدة لمدينة سوسة إلا في صورة توفر شروط هذه الإجراء بعد أخذ رأي وزارة الداخلية حتى يكون القرار الذي تصدره الإدارة معللا ومطابقا للتراتيب الجاري بها العمل . **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب صابر المصمودي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤالين الكتابين التالين:

<u>الموضوع</u>: بخصوص بناء مقر معتمدية صفاقس الغربية ووضعية قطعة أرض راجعة لوزارتكم بالنظر.

نفيدكم علما أنه إثر آخر عملية تعداد سكني تبين أن عدد متساكني معتمدية صفاقس الغربية يبلغ حوالي 120 ألف ساكنا، وإلى حد الآن لا يتوفر مقر قار للمعتمدية بل مازالت في مبنى على وجه الكراء منذ عقود والذي أصبح في حالة مهترئة ولا تتوفر فيه

الظروف الملائمة للعمل إضافة إلى ضيق مساحته خاصة وأن المجلس المحلي مقره المعتمدية في ةحين أنه وقع تخصيص قطعة أرض بطريق سكرة لبناء مقر جديد.

السؤال 1: متى تنطلق أشغال بناء المقر الجديد؟

في إطار برمجتنا لمشاريع تنموية بجهتنا بمعتمدية صفاقس الغربية قمنا بمعاينة الأراضي الغير مستغلة إلا أنه وأثناء المعاينة تبيّن أن المعتمدية تفتقر إلى عقارات دولية خاصة في حين توجد قطعة أرض غير مهيئة بواد الشعبوني طريق المطار راجعة بالنظر إلى وزارة الداخلية.

السؤال 2: ما هو برنامجكم لقطعة الأرض؟ والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" صابر المصمودي"

عن دائرة صفاقس الغربية

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 18 أكتوبر 2024 حول بناء مقر معتمدية صفاقس الغربية ووضعية قطعة أرض راجعة بالنظر لوزارة الداخلية، والذي تفرعت عنه عدد 02 أسئلة فرعية كالآتي:

ملخص السؤال الفرعي رقم 1 :

"حول بناء مقر معتمدية صفاقس الغربية "

نص الإجابة:

أتشرف بإفادتكم بأن مشروع بناء مقر معتمدية صفاقس الغربية يدخل ضمن اهتمامات وزارة الداخلية فيما يخص_توفير مقرات سيادة ذات مواصفات فنية الواجب توفرها في مثل هذا النوع من المشاريع.

وقد سبق للمجلس الجهوي_بولاية صفاقس أن خصص قطعة أرض مساحتها 1724 متر مربع تابعة للرسم العقاري عدد 75.470 .

هذا وقد تمت برمجة مشروع بناء مقر معتمدية صفاقس الغربية ضمن ميزانية مهمة الداخلية لسنة 2025 على حساب اعتمادات التنمية بمبلغ يقدر بـ 700 ألف دينار.

ويبقى الموضوع محل متابعة من مصالح وزارة الداخلية لاستكمال مقومات احداثه بصيغة تستجيب لكافة المعايير والمواصفات الفنية المطلوبة ضمانا للنجاعة القصوى للعمل الإداري وتقريب المرافق العمومية للمواطن.

ملخص السؤال الفرعي رقم 2:

"حول وضعية قطعة أرض راجعة بالنظر لوزارة الداخلية "

نص الإجابة:

أتشرف بإفادتكم بأن العقار موضوع السؤال يتمثل في المقر السابق لشعبة وادي الشعبوني والذي تم تخصيصه لفائدة_وزارة الداخلية بموجب قرار التخصيص عدد 442-2023 المؤرخ في 19 ديسمبر 2023 لإحداث مركز تكوين مستمر_بإدارة حفظ النظام الجهوي بالجنوب.

هذا، ويبقى الموضوع محل متابعة من مصالح وزارة الداخلية لاستكمال مقومات إحداثه وفقا للمعايير الأمنية الوجب توفرها في مثل هذه المشاريع. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب حليم بوسمة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي.

في ظل إرتفاع نسبة الجريمة بأنواعها نجد أنفسنا مضطرين إلى التساؤل حول استراتيجية الوزارة في مقاومة الجريمة وتعزيز الفرق الأمنية في محيط المدارس والمعاهد للحد من انتشار إستهلاك المخدرات. والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب

" عبد الحليم بوسمة "عن دائرة رواد 2

السؤال:

"حول إستراتيجية وزارة الداخلية في مقاومة الجريمة وتعزيز الفرق الأمنية في محيط المدارس والمعاهد للحد من إنتشار إستهلاك المخدرات"

الإجابة:

في إطار العمل الدائم على إحكام تأمين محيط المؤسسات التربوية من كل المظاهر المخلة بالأمن العام وسعيا لتنقية_هذه الفضاءات من كل الشوائب لبث الأمن والطمأنينة في نفوس التلاميذ والطلبة والإطار التربوي والأولياء، تم إتخاذ_جملة من الإجراءات الوقائية والزجرية وتكثيف المجهودات للقضاء على هذه الظواهر التي تشكل خطورة على أجيال_المستقبل وتترك لهم أثار وخيمة على مستقبلهم كما يلي:

- إفراد المؤسسات التربوية بمنظومة خاصة للتوقي من مختلف الظواهر الإجرامية (المخدرات السلب العنف ...) تقوم أساسا على تركيز دوريات إختصاص للمراقبة والتأمين كما يتم إدراج هذه المؤسسات ضمن النسيج الأمني اليومي للدوريات العاملة مرجع النظر وخاصة دوريات فرق شرطة النجدة، إضافة إلى القيام بحملات أمنية يومية بمحيط المؤسسات التربوية تحت إشراف رؤساء الوحدات لتنقية محيطها من المنحرفين والفضوليين والتصدي لكل المظاهر المخلة بالأمن العام (معاكسة التلميذات السياقة المتهورة للدراجات النارية، الإنتصاب الفوضوي وعرض منتوجات غير صحية...) ،تكثيف التحريات مع العناصر المنحرفة المعروفة
- بتردّدها على محيط المؤسسات التربوية والغربية عن مرجع النظر، وكذلك المحلات التجارية (مقاهي، أكشاك ....) المنتصبة بالمحيط والتي يرتادها التلاميذ والطلبة وذلك بإدراج دوريات مدنية مترجلة من فرق الإختصاص،
- تعتمد وحدات شرطة المرور على تركيز مروري قار في أوقات الذروة (الدخول والخروج) بالمسالك المؤدية لأهم المؤسسات

التربوية لتسهيل حركة المرور ومنع الوقوف العشوائي للسيارات والتصدي لظاهرة السياقة المتهورة خاصة لمستعملي الدراجات النارية وحجز الوسائل وتحرير محاضر للمخالفين،

- تنفيذ وحدات الشرطة البلدية لحملات في مجال الإختصاص مع التركيز على الإنتصاب الفوضوي ومقاومة عرض منتوجات وسلع لا تتوفر فيها شروط الصحة، إضافة وأنه يتم التنسيق مع السلط الجهوية والمحلية لتفادي الإشكاليات والصعوبات المسجلة على مستوى المؤسسات التربوية (إنارة غير كافية ومنعدمة، أشجار كثيفة تحجب الرؤية....)

هذا وإن قواتنا الأمنية الباسلة بكل تشكيلاتها لن تتوانى في بذل الجهد للذود عن وطننا من خلال تجفيف منابع هذه الظاهرة الفتاكة وتعقب الشبكات الإجرامية والعصابات التي إجتمعت بنية الإفساد وضرب المجتمع وتفكيكه وتعطيل مسار الإصلاح الذي نعتزم المواصلة فيه بكل عزيمة وثبات حبا لهذا الوطن الأبي. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب أيمن بن صالح

الموضوع: حول القانون الأساسي لسلك العمد.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية وبعد،

يقوم السادة العمد في مختلف ربوع الجمهورية بعمل جبار للتصدي لكل الإخلالات وكل مظاهر التطرف والإرهاب. ويتقبلون بكل صدر رحب كل مشاغل المواطنين ليلا نهارا والتنسيق التام لضمان حياة كريمة لكل التونسيات والتونسيين وقد إستمر هذا النشاط لمدة عقود من الزمن منذ الإستعمار إلى تاريخ كتابة هذا السؤال الكتابي.

وقد عاينا تصريح سالفكم في وزارة الداخلية في رحاب الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب والتي أكد فيها على جاهزية القانون الأساسي للسادة العمد وقرب صدوره، لكن وللأسف يتواصل تعطل إصداره إلى توا.

إذا أتقدم لسيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

- متى سيتم إصدار القانون الأساسي لسلك العمد؟

تقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" أيمن بن صالح"

عن دائرة سكرة 1 (ولاية أريانة)

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 30 جانفي 2025 حول الأمر المتعلق بسلك العمد.

ملخص السؤال:

"حول مشروع النظام الأساسي للعمد"

نص الإجابة:

تولت وزارة الداخلية صياغة مشروع أمر يتعلق بالعمد يحتوي على عدد 26 فصل ويتضمن عدد 06 أبواب موزعة

أساسا حول المشمولات التسمية، الحقوق والواجبات وعناصر التأجير.

يهدف مشروع الأمر إلى مزيد إحكام تنظيم خطة العمدة ضمن رؤية شاملة تراعي مكانتها التاريخية في التنظيم الإداري التونسي اعتبارا للدور الموكول للعمد كحلقة الوصل الأولى بين المواطن والدولة من ناحية وتأخذ بعين الاعتبار التغيرات والتحولات الدستورية والقانونية والمؤسساتية التي شهدتها مختلف الهياكل والمؤسسات المعنية بإدارة الشأن المحلي من ناحية أخرى.

هذا، وقد تم تضمين مشروع الأمر المذكور ضمن جدول أعمال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 02 فيفري 2024 بقصر الحكومة بالقصبة، وقد تمت المصادقة على المشروع برمته دون تحفظات وهو الآن بصدد استكمال مختلف مراحل ختمه ونشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنور

الموضوع: حول آجال تعليق مثال التهيئة العمرانية الجديد لمعتمدية المهدية.

تحية طيبة، تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

يطيب لنا التوجه اليكم بالسؤال التالي:

1) متى يتم تعليق المثال الجديد المنقح للتهيئة العمرانية لمعتمدية المهدية والحال أنه منذ 2014 شرعت مختلف المصالح والإدارات العمومية بمراجعة هذا المثال المرتبط بتوسعة المنطقة ولما له من انعكاسات ايجابية على التنمية بربوعنا.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" أحمد بنور"

عن دائرة المهدية

ملخص السؤال:

"حول آجال تعليق مثال التهيئة العمرانية الجديد لمعتمدية المهدية"

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع السيد والي المهدية في الغرض، فإنّ المراحل المتبقية لدراسة مراجعة مثال التهيئة العمرانية لمدينة_المهدية هي الآتي:

المراحل المتبقية لدراسة مراجعة مثال التهيئة العمرانية لمدينة المهدية		
المرحلة الثانية من الدراسة	إعداد مقترح ملف مثال التهيئة	آجال الإنجاز التعاقدية للمرحلة

(المرحلة الحالية)	العمرانية لإحالته للمصالح العمومية قصد إبداء الرأي وتعديله بعد الإستشارة	الثانية: 60 يوم حسب الصفقة المصادقة عليها.
المرحلة الثالثة من الدراسة (لم تنطلق)	تقديم مشروع مثال التهيئة العمرانية معدلا بعد الإستقصاء العمومي (التعليق للعموم) ورأي المصالح الإدارية المعنية بالإعتراضات.	آجال الإنجاز التعاقدية للمرحلة الثانية: 30 يوم.
المرحلة الرابعة من الدراسة (لم تنطلق بعد)	إعداد وطباعة الملف النهائي لمشروع مثال التهيئة العمرانية.	آجال الإنجاز التعاقدية للمرحلة الثانية: 30 يوم.

والسلام

السؤال الكتابي الاول

للنائب محمد أمين الورغي

عملا بأحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية

أتقدم الى سيادتكم بسؤال كتابي حول الوضع البلدي بمعتمدية الوردية وجبل الجلود.

تحية وبعد،

- ماهي برامج التدخل المبرمجة في بلدية تونس لرفع الفضلات في النقاط السوداء في جبل الجلود و الوردية؟
- لماذا لا تتدخل المصالح البلدية للتنظيف والكنس في عمادة حي الفتح بصفة دورية؟
- ما هو موعد افتتاح السوق البلدي بجبل الجلود؟
- متى سيتم نقل المستودع البلدي بالوردية؟
- متي سيتم القضاء على الانتصاب الفوضوي خارج السوق البلدي بالوردية؟

شكرا على كل ما تبذلونه ونتطلع إلى مواصلة عملنا المشترك بروح التعاون والتفاني. والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب

" محمد أمين الورغي"

عن دائرة الوردية - جبل الجلود

ملخص السؤال:

"حول الوضع البلدي بمعتمدية الوردية وجبل الجلود"

نص الإجابة:

ترفع إدارة النظافة ببلدية تونس يوميا 20 طن من الفضلات المنزلية من دائرة جبل الجلود، نصف الكمية منها بواسطة الشاحنة الضاغطة التي يتم إرسالها من المصلحة المركزية ببلدية تونس والنصف الثاني بواسطة المعدات_الصغيرة (عدد 03 شاحنات صغيرة قالبة وجرار ومجرورة، شاحنة صغيرة) المتواجدة على ذمة قسيمة التنظيف بجبل_الجلود ولرئيس القسيمة حرية تحديد المسالك حسب الأهمية وحسب ما تقتضيه ضرورة التدخل، ويتم تفريغ حمولات_المعدات المذكورة بمركز للتحويل ببورجل.

أما بخصوص النقاط السوداء، يتم التدخل دوريا بواسطة المعدات الثقيلة لرفع فضلات البناء والأثرية وفضلات الحدائق من المصلحة المركزية بإدارة النظافة حسب الإمكانيات المتاحة وأولوية التدخل بجميع الدوائر البلدية الخمس عشر.

وفيما يتعلق بالكنس اليدوي، فقد تم تكليف فريق يتكون من عدد 7 عملة تابع لمقاول وشاحنة للقيام بعمليات الكنس، ويعمل هذا الفريق يوميا حسب برنامج تعدُّه القسيمة بالتنسيق مع متصرف الدائرة.

عدد الأعوان الموضوعين بقسيمة التنظيف بالدائرة البلدية هو 34 عون.

بالنسبة للحلول العاجلة التي تم إتخاذها في الغرض:

- تدخلت مصالح بلدية تونس لدى الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات وتم السماح لها بإستعمال مراكز التحويل التابعة لها لإيداع الفضلات المنزلية في حدود حصة محدّدة ومن ذلك تمكين سواق معدات النظافة التابعة للكبارية والوردية وجبل الجلود بتفريغ حمولاتهم بمركز التحويل بنعسان في حدود 30 طن يوميا وذلك لتقليص المسافة والحد من الضغط على مركز بورجل.
- تم إعداد صفقة لكراء شاحنات ضاغطة للمساعدة على تأمين المسالك اليومية بالدوائر البلدية وتخفيف الضغط على المعدات البلدية وفسح المجال لعمليات الصيانة والتصليح.
- تم إقتناء حاويات حديدية لتوزيعها على كافة الدوائر البلدية بما في ذلك الدائرة البلدية بجبل الجلود.
- تم إعداد صفقة لجمع ورفع الفضلات المنزلية والمشابهة في بعض الدوائر البلدية بصفة إستعجالية وبإجراءات مبسطة لتخفيف العبء على إدارة النظافة وتحسين الوضع البيئي بكل الدوائر.
- تم إعداد صفقة ثانية لجمع ورفع الفضلات المنزلية والمشابهة بإجراءات عادية خلال سنة 2025 ببعض الدوائر، بما في ذلك دائرتي جبل الجلود والوردية وذلك للرفع من مستوى النظافة بالمنطقة البلدية.
- تم إعداد صفقة لإقتناء معدات خاصة بالنظافة وتجديد الأسطول (شاحنات ضاغطة، شاحنات قالبة صناديق، عملاقة، حاويات حديدية...)،

هذا وقد تقرر افتتاح السوق البلدي بجبل الجلود وتسليم وقتي لعدد 42 نقطة بيع وفق إجراءات مضبوطة مع إعطاء الأولوية المطلقة في إسنادها لمتساكني الجهة.

أما في خصوص خطة القضاء على الانتصاب الفوضوي بمحيط السوق البلدي بالوردية، فقد تولت مصالح الشرطة البلدية خلال شهر نوفمبر 2024 القيام بحملة للتصدي للانتصاب الفوضوي بمحيط السوق المذكور. أسفرت عن إزالة كل نقاط الإنتصاب، علما وأن كل أصحابها لهم نقاط بيع داخل السوق المذكور.

كما تولت مصالح بلدية تونس تنفيذ أشغال دهن وصيانة داخل السوق البلدي بالوردية.

هذا وتجدر الإشارة بأن الملف محل متابعة دورية من قبل المصالح المركزية والجهوية والمحلية وذلك لتوفير بيئة سليمة.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب محمد أمين الورغي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول وضعية قسم النظافة والكنس في الدائرة البلدية بجبل الجلود.

تعاني الدائرة البلدية بجبل الجلود من نقص حاد في الموارد البشرية خصوصا على مستوي قسم النظافة والكنس مما أدى إلى تراجع كبير في العمل الميداني المتعلق بالكنس والنظافة في جبل الجلود وهو ما أثر على الوضع البيئي والبلدي في المنطقة.

- ما هو عدد الاعوان المباشرين في قسم النظافة والكنس ومعدل الاعمار؟
- متي سيتم تدعيم قسم النظافة والكنس بعدد كافي من الاعوان في الدائرة البلدية بجبل الجلود؟
- متي سيتم وضع حاويات جديدة في الأماكن التالية: (جبل الجلود، السوق البلدي- عمادة حي الفتح-عمادة حي ثامر-نهج 9042)؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب

" محمد أمين الورغي"

عن دائرة الوردية - جبل الجلود

ملخص السؤال:

"حول وضعية قسم النظافة والكنس بالدائرة البلدية بجبل جلود"

- عدد الأعوان المباشرين بقسم النظافة والكنس ومعدل الأعمار.
- تدعيم قسم النظافة والكنس بالعدد الكافي من الأعوان في الدائرة البلدية بجبل جلود.
- وضع حاويات بكل من السوق البلدي بجبل جلود وعمادة حي الفتح وعمادة حي ثامر ونهج 9042.

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع السيد والي تونس حول وضعية قسم النظافة والكنس بالدائرة البلدية بجبل جلود، أتشرف بإفادتكم بأن

عدد الأعوان المباشرين بدائرة جبل جلود تتمثل في: 35 عون بلدي.

ولمعاضدة مجهودات الدائرة البلدية بجبل جلود للعناية بالبيئة والنظافة، تم تكليف فريق من العملة يتكون من عدد 7 عملة تابعين لمقاول وتوفير سائق وشاحنة للقيام بعمليات الكنس بهذه الدائرة وذلك في إطار صفقة لتأمين عمليات الكنس بالدوائر البلدية.

ويعمل هذا الفريق يوميا بهذه الدائرة البلدية حسب برنامج يُعده قسم النظافة بالتنسيق مع متصرفي الدوائر البلدية.

كما تجدر الإشارة بأنه في إطار إعادة توظيف الأعوان البلديين، تم تعزيز الدائرة البلدية بجبل جلود خلال سن 2023 بـ 4 أعوان.

وقصد الرفع من مؤشر النظافة بالدائرة البلدية بجبل جلود وبجميع الدوائر البلدية وتوفير بيئة سليمة ومتوازية، تحرص مصالح الدائرة البلدية المذكورة على حسن إدارة مواردها البشرية والمادية المتاحة في إطار من المسؤولية والنجاعة بالإعتماد على برنامج تدخل محكم ومنظم ووفقا للأولويات.

هذا وقد تم اتخاذ عديد الإجراءات لتأمين عمليات جمع ورفع الفضلات المنزلية والمشابهة على غرار إقتناء حاويات حديدية لتوزيعها على كافة الدوائر البلدية بما في ذلك الدائرة البلدية بجبل الجلود، بالإضافة إلى إعداد صفقة لإقتناء معدات خاصة بالنظافة وتجديد الأسطول (شاحنات ضاغطة، شاحنات قالبة، صناديق عملاقة، حاويات حديدية....). **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب فيصل الصغير

الموضوع: مستودع الحجز البلدي بقلعة الاندلس

تحية وبعد،

في إطار الاهتمام بمشاغل الجهة وخاصة فيما يخص مركز الحجز البلدي بقلعة الاندلس والذي أصبح مصدر ازعاج وقلق وخوف للمواطنين وذلك لملاصقته للمنازل واقترابه من الاحياء السكنية وكذلك لتموقعه قرب المؤسسات السيادية وذلك لما يحتويه من محجوزات على غرار السيارات والدراجات النارية وغيرها من المحجوزات والتي تشكل خطرا في أي لحظة (حريق) يمكن أن تكون نتائجها كارثية .

وعملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أتقدم بسؤال كتابي لسيادتكم.

- لماذا لا يتم تغيير مكان مستودع الحجز تجانبا للمخاطر؟
- لماذا لا يتم استغلال المكان الاستراتيجي لهذا المستودع من خلال دعمكم وإحداث مشروع استثماري يوفر مداخيل ويدعم ميزانية البلدية ويساهم في جمالية المنطقة؟

وفي انتظار ما ستشيرون به، تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائب " فيصل الصغير "

عن دائرة قلعة الأندلس وسيدي ثابت

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى السيد وزير الداخلية بتاريخ 9 جانفي 2025 حول:

- وضعية مستودع الحجز البلدي بقلعة الأندلس والنظر في إمكانية تغيير موقعه تجنبا للمخاطر التي من الممكن حدوثها باعتبار إلتصاقه بالمنازل السكنية؟
- ولماذا لا يتم استغلال الموقع الاستراتيجي للمستودع لإحداث مشروع استثماري يوفر مداخيل للبلدية ويساهم في جمالية المدينة؟

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي:

- يتموقع المستودع البلدي بقلعة الأندلس بشارع الحبيب بورقيبة بمدينة قلعة الأندلس وعلى مساحة 1600 م2 ويحاذيه مركز الأمن الوطني كما أنه مجهز بكاميروات مراقبة وقوارير إطفاء ويقع تأمين حراسته على مدى الفترات النهارية والليلية مما يجعله في منأى عن كل محاولات السرقة والعبث بالمحجوز والحرق، فضلا عن ذلك فإن المحجوز منظم ولا يشكل خطورة حيث لم يتم تسجيل إخلالات في الفترة السابقة.

أما بخصوص إقتراح إستغلال موقع مستودع الحجز البلدي لبعث مشروع إستثماري فإنه يشترط بالضرورة إيجاد فضاء بديل للمستودع المذكور كما أن برمجة مشروع إستثماري يتطلب دراسة جدوى وتوفر إعتمادات هامة. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب عصام البحري جابري

تحية طيبة،

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

1. مدّنا بجدول تفصيلي حول عدد الصفقات العمومية ومحتواها التي تم تداولها في لجنة الصفقات بولاية قابس في الممتدة بين 2024/2021 ومع التنصيص حول المشاريع والصفقات التي تم المصادقة عليها والتي تم رفضها والتي يتم متابعتها مع تحديد الطور المعطّل لإتمام هاته الصفقات.

وفي انتظار ردكم تقبلوا منا فائق عبارات التقدير والاحترام. والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب"عصام البحري جابري"

عن دائرة قابس المدينة - قابس الغربية

ملخص السؤال: "بشأن طلب جدول تفصيلي حول الصفقات العمومية المتداولة في لجنة الصفقات بولاية قابس بين 2021 و2024 مع التنصيص حول المشاريع والصفقات التي تمت المصادقة عليها والتي تم رفضها والتي يتم متابعتها مع تحديد الطور المعطل لإتمام هذه الصفقات "

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع السيد والي قابس، أتشرف بأن نحيل عليكم الغرض المطلوب والذي يتضمن عدد 02 جداول تتعلق بالتالي:

- جدول تفصيلي عدد 1 يتضمن المشاريع والصفقات العمومية المصادق عليها للفترة الممتدة بين2021 و2024.
- جدول تفصيلي عدد 2 يتضمن المشاريع والصفقات العمومية التي تم رفضها أو المعطلة إلى حدود شهر جانفي2025.

* جدول تفصيلي عدد 1: المشاريع والصفقات العمومية المصادق عليها للفترة الممتدة بين 2021 و2024.

- المشاريع والصفقات المصادق عليها لسنة 2021

ع/2021	المشروع /الصفقة	ملاحظة
1	إقتناء شاحنة قابلة لفائدة بلدية تبلبو	
2	إنجاز ملاعب تنس بالمنتزه الحضري بالمطوية	
3	تهيئة دار الشباب بو عطوش الحامة- قابس	
4	بناء مستودع للمواد الكيميائية بالمعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجية بقابس	
5	بناء إدارة لورشتي الهندسة المدنية والهندسة الميكانيكية قابس ISSAT	
6	أشغال بناء مقر الوحدة المحلية للحماية المدنية بالحامة	
7	تطوير الملعب البلدي بمطماطة الجديدة بقابس	
8	تهيئة طريق غرب السكة بغنوش (تنمية مندمجة)	
9	أشغال تعشيب الملعب البلدي بالعشب الاصطناعي قسط عدد 01	
10	أشغال تعشيب الملعب الفرعي بالملعب البلدي عمر دغمان بالعشب الاصطناعي	
11	بناء مركز رعاية الأم والطفل بغنوش	
12	تزويد بعض التجمعات السكنية بالماء الصالح للشراب ضمن البرنامج الجهوي للتنمية	
13	أشغال تهيئة وتوسعة السجن المدني بقابس (قسط الهندسة المدنية)	

المشاريع المعطلة لسنة 2021

1	قسط تجهيزات قاعات العمليات لمشروع تطوير مستشفى مارث إلى مستشفى جهوي صنف ب	متعطل بسبب تعطل إنجاز قسط الهندسة المدنية
2	قسط السوائل الطبية لمشروع تطوير مستشفى مارث إلى مستشفى جهوي صنف ب	متعطل بسبب تعطل إنجاز قسط الهندسة المدنية
3	قسط تجهيزات التعقيم والتطهير لمشروع تطوير مستشفى مارث إلى مستشفى جهوي صنف ب	متعطل بسبب تعطل إنجاز قسط الهندسة المدنية

14	أشغال ربط منطقة توجان- قابس – بالماء الصالح للشراب (PRD)	
15	تهيئة الملعب البلدي شنني قسط عدد 02	
16	إحداث نادي أطفال بحي التربية و الأسرة بقابس الجنوبية(تنمية مندمجة)	
17	الدراسات المعمارية لمشروع تعويض المتشفى المحلي بمطماطة الجديدة	
18	توسعة مكاتب الأساتذة بالمعهد العالي للعلوم التطبيقية و التكنولوجية بقابس	
19	أشغال تهيئة وتعبيد مسلك أولاد الزيتون باطن غيالبف من معتمدية منزل الحبيب	
20	صيانة المركب الثقافي بقابس (تجديد الشبكة الكهربائية وتكييف قاعة العروض)	
21	إتمام قاعة الرياضات الجماعية بالحامة	
22	بناء المركب الطفولة بالحامة	

- المشاريع والصفقات المصادق عليها لسنة 2022

ع/2022	المشروع/الصفقة	ملاحظة
1	اقتناء mini chargeuse لفائدة بلدية تبليط	
2	تهيئة وتعبيد طرقات بمعتمديتي مارث ودخيلة توجان قسط عدد 02	
3	تهيئة و تعبيد طرقات ومسالك وبناء أرصفة بمعتمدية الحامة قسط عدد 03	
4	الدراسات المعمارية لمشروع بناء مقر المندوبية الجهوية للتجارة بقابس	
5	أشغال توسعة شبكة التنوير العمومي بمنزل الحبيب (تنمية مندمجة)	
6	الدراسات المعمارية لمشروع إحداث قاعة متعددة الاختصاصات بقابس المدينة	
7	اقتناء مستلزمات طبية الخاصة بوحدة المخبر وطب الأسنان بالجهة الصحية بقابس في أربعة اقساط	
8	إقتناء تجهيزات كهرومنزلية الخاصة بوحدة المخبر وطب الأسنان بالجهة الصحية بقابس	
9	اقتناء تجهيزات مخبرية الخاصة بوحدة المخبر وطب الأسنان بالجهة الصحية بقابس	
10	اقتناء تجهيزات خاصة بوحدة طب الأسنان بالجهة الصحية بقابس	
11	أشغال تهيئة وتوسعة مقر الفوج الجهوي لحفظ النظام بقابس قسط عدد 4	
12	الدراسات المعمارية وتجهيز صحي لمشروع تهيئة المسرح البلدي بقابس المدينة	
13	تهيئة وتعبيد مسلك الطوايشة وراس مخلوف وةالعكاكزة الكامية والرباع العيايشة	
14	تهيئة وتعبيد طريق القلوعة عبر البراغيث ووادي البير بمعتمدية دخيلة توجان	
15	أشغال توسعة شبكة التنوير العمومي بالطاقة الشمسية قسط عدد 02	
16	دراسة تهيئة مفترق عين سلام قابس (تنمية مندمجة)	

17	الدراسات المعمارية لمشروع تهيئة المطعم الجامعي عمر ابن الخطاب بقابس	
18	توسعة مركز الدفاع والإدماج الاجتماعي بقابس	
19	أشغال تهيئة نهج ابن رشد بقابس الجنوبية (تنمية مندمجة)	
20	تهيئة وتعبيد طرقات ومسالك وبناء أرصفة قسط عدد 01 برنامج جهوي للتنمية 2020	
21	الدراسات المعمارية لمشروع توسعة السجن المدني بقابس	
22	إتمام أشغال تهيئة وتعبيد طرقات ومسالك بمطماطة الجديدة ودخيلة توجان قسط عدد 4	
23	أشغال بناء محطة جديدة للنقل البري بقابس	
24	بناء مكتبة عمومية بالنحال - قابس	
25	أشغال التنوير العمومي بمعتمديتي قابس المدينة وقابس الجنوبية	
26	أشغال التنوير العمومي بمعتمديتي قابس الغربية والمطوية	
27	أشغال التنوير العمومي بمعتمدية مارث	
28	الدراسات المعمارية لمشروع إحداث فضاء نموذجي للأسرة بالمطوية	
29	دراسات قسطي الهياكل والشبكات المختلفة لمشروع بناء محطة جديدة للنقل البري بقابس	
30	الدراسات المعمارية لمشروع بناء محطة جديدة للنقل البري بقابس	

- المشاريع والصفقات المصادق عليها لسنة 2023

ع/2023	المشروع /الصفقة	ملاحظة
1	أشغال بناء قاعة علاج بمنطقة المنارة تبلبو قابس	
2	بناء مخبر لقسم الهندسة الميكانيكية بالمدرسة الوطنية المهندسين بقابس	
3	أشغال بناء مركز الصحة الأساسية بتوزين	
4	أشغال تهيئة دار الشباب الصباط الحامة	
5	إحداث بئر نفيضة أولاد عمارة للماء الصالح للشراب	
6	إقتناء و تركيز تجهيزات و مستلزمات طبية وكهرومنزلية و إعلامية و مواد مكتبية بقابس في قسطين	
7	الدراسات المعمارية لإحداث محطة إستشفائية ومركز إقامة بالمنتزه الحضري بالمطوية	
8	الدراسات المعمارية لمشروع توسعة محكمة الناحية والفرع العقاري بقابس	
9	دراسة قسطي الكهرباء والحماية من الحرائق لمشروع تهيئة السجن المدني بقابس	
10	دراسة قسط السوائل لمشروع بناء وحدة معالجة بالأشعة بالمستشفى الجهوي بقابس	
11	مشروع تهيئة الملعب البلدي بمارث	
12	مشروع تهيئة الملعب الأولمبي بقابس	
13	الدراسة المعمارية لمشروع بالمدرسة الوطنية للمهندسين	
14	الدراسة المعمارية لمشروع بناء مجمع المالية بالحامة	

15	أشغال إتمام مدرسة إعدادية بالزراوة من معتمدية مطماطة الجديدة	
16	دراسة قسطي الكهرباء والحماية من الحرائق لمشروع بناء وحدة للمعالجة بالأشعة بالمستشفى الجهوي بقابس	
17	مشروع إتمام بناء قصر المالية بقابس القسط عدد 01	
18	الدراسة المعمارية لمشروع توسعة جامعة قابس	
19	أشغال إعادة بناء الملعب البلدي ببوشمة بالعشب الاصطناعي	
20	أشغال توسعة شبكة التنوير العمومي بقابس برنامج الجهوي للتنمية 2019	
21	مشروع مواصلة تهيئة مركز الإقامة بالمركب الشبابي حانية الباي - قابس	
22	أشغال توسعة شبكة التنوير العمومي بقابس بالطاقة الشمسية قسط عدد 02	
23	أشغال تعبيد وتعبيد المسلك الريفي الحميلة بمعتمدية منزل الحبيب تنمية مندمجة	
24	إنجاز مشروع التنوير الريفي بالطاقة الشمسية لعدد 31 مسكنا ريفيا بولاية قابس	
25	أشغال بناء فضاء نموذجي للأسرة بالمطوية	
26	الدراسة المعمارية لمشروع بناء مدرج بالمدرسة الوطنية للمهندسين بقابس	
27	بناء وحدة تصفية الدم بالمستشفى المحلي بوذرف	
28	تعويض المستشفى المحلي بمطماطة قسط الهندسة المدنية	
29	بناء قاعة أرشيف بالمحكمة الابتدائية بقابس	
30	أشغال بناء مقر المندوبية الجهوية للمرأة و الأسرة والطفولة وكبار السن	

- المشاريع والصفقات المصادق عليها لسنة 2024

ع/2024	المشروع /الصفقة	ملاحظة
1	أشغال بناء مركز صحة أساسية بالأدباش بدخيلة توجان	
2	إتمام بناء القرية الحرفية بالمطوية	
3	أشغال بناء مقر منطقة الحرس الوطني بقابس	
4	دراسة قسطي الهياكل والطرقات والشبكات المختلفة لبناء وحدة للمعالجة بالأشعة بالمستشفى الجهوي بقابس	
5	أشغال توسعة قسم الصيدلية بالمستشفى الجامعي بقابس	
6	مشروع توسعة الإدارة الجهوية للصحة بقابس	
7	توسعة مقر جامعة قابس القسط الثاني	
8	أشغال بناء مقر مركز الأمن الوطني بشارع الجمهوري بقابس	
9	مشروع إعادة بناء مركز الطب والعلوم الرياضية بقابس	
10	بناء قاعة متعددة الإختصاصات بالمركز الجهوي للأعلامية الموجهة للطفل	
11	دراسة قسطي الهياكل والطرقات والشبكات المختلفة لمشروع بناء مجمع المالية بالحامة	
12	تهيئة وتعبيد طريق بالخي الجديد بالعكاريت (تنمية مندمجة)	
13	أشغال تهيئة وتعبيد مسلك بالكيلاني بقابس الجنوبية(تنمية مندمجة)	
14	أشغال تهيئة وتعبيد مسلك الموازير بقابس الجنوبية(تنمية مندمجة)	
15	أشغال تهيئة وتعبيد النهج المحاذي للملعب الأولمبي بقابس الجنوبية(تنمية مندمجة)	
16	أشغال تهيئة مضمار ألعاب القوى بقابس بناء سياج	
17	تهيئة وتوسعة مطعم عمر إبن الخطاب	

18	مشروع بناء نادي أطفال بالغويرات (تتمية مندمجة)	
19	أشغال تهيئة وتعبيد طرقات داخلية بحي عبد علي بمعتمدية الحامة (تنمية مندمجة)	
20	مشروع بناء الفرقة الحدودية للحرس الوطني بمطماطة الجديدة	
21	تهيئة السجن المدني بقابس فسط عدد 02 (مخفل ومولد كهربائي)	
22	اقتناء مكيفات هواء لفائدة الولاية و المعتمديات و المراكز الحرس الوطني	
23	اقتناء تجهيزات مكاتب لفائدة الولاية و المعتمديات	
24	اقتناء سيارات إدارية لفائدة المجلس الجهوي فسط عدد 01	
25	أشغال تهيئة و تعبيد الفسحة الشاطئية بمعتمدية قابس الجنوبية (تنمية مندمجة)	
26	اقتناء تجهيزات لفائدة المؤسسات التكوينية بقابس في سنة أقساط	
27	تجديد المرجل البخاري بالمدرسة الوطنية للمهندسين بقابس	
28	أشغال إحداث المنطقة السقوية بالنحال من معتمدية قابس الغربية (تنمية مندمجة)	

* جدول تفصيلي عدد 2: المشاريع والصفقات العمومية التي تم رفضها أو المعدلة إلى حدود شهر جانفي 2025.

القطاع	العدد	المشروع	الكلفة (م.د)	طبيعة المشروع	الاشكال	الوضعية الحالية للمشروع	ملاحظات
الصحة 03 مشاريع	01	تقوية أسس وهياكل مباني المستشفى الجهوي بقابس	11.5 م.د	جهوي	- تعطل الأشغال نتج عن أصدار قرار في فسخ الصفقة وحجز الضمانات البنكية لشركة SOMATRA-GET. - استئناف الأشغال مرتبط بارجاع الضمانات البنكية وبلغ التعويضات المالية لشركة SOMATRA-GET. و 16 ماي 2024.	- تعطل الأشغال نتج عن أصدار قرار في فسخ الصفقة وحجز الضمانات البنكية لشركة SOMATRA-GET. - تم تسوية وضعية الضمانات البنكية لفائدة شركة SOMATRA-GET والقدرة بـ 724 أ.د. - تفكيك الشركة من مبلغ التعويضات المالية المقدرة بـ 645 ألف دينار بتاريخ 16 ماي 2024. - تفكيك شركة التكييف الصناعي (قسط السوائل) والمقاولة العامة الكهرباء (قسط الكهرباء) من مبالغ التعويضات المالية المقدرة بـ 564956.582 د بتاريخ 27 نوفمبر 2024.	تم استئناف الأشغال

الأشغال ..... بصدد الانجاز	=> إعداد الأذون الادارية لاستكمال الأشغال بالنسبة للأقساط الخاصة بتاريخ 10 ديسمبر 2024. => تمكين شركة SOMATRA-GET من إذن إداري لاستئناف الأشغال بتاريخ 02 جانفي 2025.	للصفقات العمومية في الفرض وقد أوصى بضرورة تسوية الملف وهو ماتم في نهاية المطاف.						
الأشغال بصدد المتابعة	تم الاعلان عن طلب العروض للمرة الرابعة بتاريخ 06 نوفمبر 2024. => في مرحلة تقييم العروض.	ارتفاع في أثمان العروض مقارنة بتقديرات الادارة + ضعف نسب المشاركة رفض مراقبة المصاريف التأشير على النفقة	جهوي	500 أ.د	بناء قاعة علاج بمستغانم غليزان	02		

الشباب والرياضة	01	بناء المسبح المغطى بقسنطينة الجنوبية	5.6 م.د	جهوي	فسخ الصفقة + ضعف نسب المشاركة في طلب العروض.	الاعلان عن طلب العروض للمرة الرابعة بتاريخ 13 ديسمبر 2024.	بصدد المتابعة
					تم فتح العروض ولم يرد أي عرض في الآجال القانونية.		
08 مشاريع	02	استكمال انجاز مركز التخبيم والاصطياف بالزارات	4.024 م.د	جهوي	فسخ الصفقة + ضعف نسب المشاركة في طلب العروض +عدم تحويل قرار الاعفاءات من طرف وزارة الشباب والرياضة.	و افقت اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات العمومية على الملف مع تسجيل تحفظ مراقبة المصاريف العمومية وقد تم عرض الملف على أنظار السيد الوالي و أصدر قرار بتجاوز هذا التحفظ بتاريخ 30 جانفي 2025	بصدد المتابعة
						- طلب فتح إعتمادات إظافية : 1171.471.751 د لإتمام إجراءات التعهد بالنفقة	

03	تهيئة الملعب البلدي بقنوش	01 م.د			عدم توفير فارق الاعتماد 700 أ.د	برمجة انجاز قسط وظيفي لكونة المدارج في حدود الاعتمادات المرصودة	بصدد المتابعة
04	بناء قاعة للرياضات الجماعية بقابس المدينة	2.3 م.د	جهوي		عدم التعهد بفارق الاعتمادات 2.4 م.د	- تعيين مكونات المشروع والاكتفاء بقسط وظيفي. - توفير فارق الاعتمادات ضمن ميزانية 2025.	بصدد المتابعة
05						- إحالة الملف على أنظار اللجنة القطاعية بوزارة الشباب والرياضة واللجنة الفنية لتسريع انجاز المشاريع العمومية بتاريخ 20 أوت 2024.	بصدد المتابعة
تعشيب الملاعب الرياضية		03 م.د	جهوي		عدم التعهد بقسط التعشيب من قبل مصالح الادارات الجهوية للتجهيز	- عقد جلسة ثانية بتاريخ 03 سبتمبر 2024 بحضور السادة المديرين الجهويين للشباب والرياضة والتجهيز والاسكان، ونظرا لعدم التوصل الى حل تم مراسلة السادة وزراء التجهيز والاسكان والشباب والرياضة بتاريخ 17 سبتمبر 2024 وتمكينهم من الإعتمادات	..... إعادة

				جهوي	والاسكان والشباب والرياضة	اللازمة للنظر في المسألة وإفادتنا بما يمكن أعتماده. .... => نظرا لعدم توصلنا بأي رد من الوزارات المعنية تم إقتراح إنجاز المشاريع المذكورة ومتابعة تنفيذها كل حسب إختصاصه(مصالح الادارة الجهوية للتجهيز تتكفل بانجاز أشغال التهيئة في حين تتكفل المصالح الراجعة للمندوبية الجهوية للشباب والرياضة بمتابعة إنجاز قسط التعشيب على ان يتم قبول الأشغال في أطار صفقة موحدة.	الاعلان عن طلبات العروض الخاصة بالمشاريع المذكورة
	06	احداث قاعة للرياضات الفردية بقابس الغربية (ت.م)		تنمية مندمجة	ارتفاع مشط في الأسعار وعدم تعهد المندوبية العامة للتنمية الجهوية بفارق الاعتمادات.	التقليص في مكونات المشروع وحذف عنصر [illegible] حجرات الملابس	بصدد المتابعة

	07	ربط الحديقة الرياضية بالميدة ونادي الشباب الريفي بالموازير بالشبكات العمومية				تم اصدار : - إذن تزود لربط الحديقة الرياضية بشبكة التنوير العمومي بتاريخ 30 أوت 2024. - إذن تزود لربط نادي الشباب الريفي بالموازير بالتيار الكهربائي بتاريخ 31 ديسمبر 2024.	في طور الانجاز
المالية 01	01	بناء قصر المالية بقابس	11 م.د	جهوي		أنطلقت الأشغال نسبة تقدم الانجاز : 30 %	في طور الانجاز

النقل واللوجستيك	02	التهيئة الخارجية وربط محطة النقل بالبري بالشبكات العمومية	01				
الطفولة		أحداث مركب الطفولة بالحامة	01	1.6 م.د			

01								
الصناعات التقليدية 01	01	أستكمال بناء القرية الحرفية بالطوية		1.322 م.د	جهوي	عدم توفر الاعتمادات اللازمة	بالتراضي مع المقاولة.	=> تم تقييم العروض وتم عرض الملف على أنظار اللجنة الجهوية للصفقات عمومية وو افقت على مقترح الإسناد في 30 جانفي 2025
البيئة 01	01	دراسة أنجاز الطريق الساحلية قابس الزارات(35كلم)		262 أ.د (الدراسة)	جهوي	عدم توفير اعتمادات الدراسة من طرف مصالح وزارة البيئة.		

في طور الإنجاز	تم أستئناف الأشغال (تقدم الأشغال : 85%)		المتابعة
معطل + عدم مو افاتنا بأي رد	- تذكير الوزارة في عديد المناسبات قصد توفير واحالة الاعتمادات اللازمة للانطلاق في الدراسة. - احالة الملف على أنظار اللجنة القطاعية للبيئة واللجنة الفنية لتسريع انجاز المشاريع العمومية بتاريخ 24 أفريل 2024. => احالة طلب فتح الاعتمادات الخاصة بالدراسة بتاريخ 15 جانفي 2025 بعد تمسك مكتب الدراسات بعرضه وتمديده الى غاية 31 جانفي 2025.		

التعليم العالي والبحث العلمي	01	بناء مدرج بالمدرسة الوطنية للمهندسين (تمويل من المجمع الكيميائي التونسي)	3.478 م.د (معينة)	جهوي	عدم إحالة الاعتمادات من طرف مصالح المجمع الكيميائي التونسي وفقا للاتفاقية المبرمة في الغرض.		
01							
الشؤون الثقافية	01	تهيئة مقر النوبية الجهوية للثقافة	330 أ.د	جهوي	ارتفاع في أثمان العروض مقارنة بتقديرات الإدارة + ضعف نسب المشاركة. رفض مراقبة المصاريف التأشير على النفقة	دعوة مصالح المجمع الكيميائي للتسريع في إحالة الاعتمادات المتفق عليها.	معطل
01					=> تم الإعلان عن طلب العروض للمرة الرابعة بتاريخ 03 جانفي 2025.		بصدد المتابعة

السؤال الكتابي

للنائبة نورة الشبراك

الموضوع: حول تدعيم مركز الأمن بقربة الشرقية (مركز بولعابة) بسيارة إدارية وعون تنظيف.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية وبعد،

نظرا للصعوبات التي يواجهها مركز بولعابة بسبب النقص في المعدات والأعوان ولضمان سير العمل في ظروف ملائمة.

يشرفني السيد وزير الداخلية ان اتقدم الى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

السؤال:

* إمكانية تدعيم مركز بولعابة بسيارة رباعية الدفع.

* إنتداب عون تنظيف قار بالمركز المذكور.

تقبلوا السيد وزير الداخلية أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة " نورة الشبراك"

عن دائرة قربة – تازركة

ملخص السؤال:

"حول تدعيم مركز الأمن بقربة الشرقية (مركز بولعابة) بسيارة إدارية وعون تنظيف"

نص الإجابة:

ينتصب بمدينة قربة عدد 02 مراكز أمن وطني وهي:

- مركز الأمن بقربة الشمالية موضوعة على ذمته سيارة إدارية نوع " لاند تراك" حالتها حسنة.
- مركز الأمن بقربة الجنوبية موضوعة على ذمته سيارة إدارية نوع " ماهندرا "حالتها متوسطة.

هذا وبخصوص انتداب عون تنظيف قار بالمركز، فإنه يتم التنسيق حاليا بين السلط الأمنية والسلط المحلية للنظر في إمكانية توفير عون تنظيف للوحدة المذكورة وذلك من أجل تحسين المرفق الأمني وإسداء الخدمات للمواطنين بالجهة في أفضل الظروف.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة زينة جيب الله

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بأسئلة كتابية.

1. ما هو مآل ملف الاعتمادات المفوضة لدى وزارتكم؟

2. ومتى ستتم تسوية وضعية هذه الفئة التي تعتبر ضمن التشغيل البش الذي ندد به سيادة رئيس الجمهورية عديد المرات؟

3. هل يمكن لوزارتكم الموقرة أن تمدنا بتحديد زمني واضح؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة" زينة جيب الله"

عن دائرة زغوان الزريبة

ملخص السؤال:

"حول مآل ملف الاعتمادات المفوضة ومدى تقدم عملية التسوية"

نص الإجابة:

إن العدد الجملي المرخص فيه لعملة الاعتمادات المفوضة بوزارة الداخلية 3300 عاملا، حيث أن هذه الفئة من_العملة يتم توزيعهم لتدعيم وتسيير مصالح جميع الهياكل التابعة لوزارة الداخلية للقيام بأعمال التنظيف والحراسة والجنانة،_مع العلم أن هذا الصنف لا يخضع لأي إطار ترتيبي منظم لوضعياتهم الإدارية باستثناء المنشور عدد 01 بتاريخ 12_فيفري 2020 الذي حدد شروط الانتداب وإجراءات سد الشغورات والاختصاصات الموكلة لهذا الصنف من العملة.

أما بخصوص التسوية الإدارية المتعلقة بانتدابهم فقد تم توجيه عدة مراسلات المصالح رئاسة الحكومة تبعا للاختصاص بدرس هذا الملف وعقد العديد من الجلسات مع الهياكل المتدخلة وهو ما زال بصدد الدرس برئاسة الحكومة لإيجاد صيغة مثلى للتسوية. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه بالسؤال التالي الى السيد وزير الداخلية.

الموضوع: حول تردي خدمات النقل العمومي الغير منتظم في خط القلعة الصغرى - سهلول – سوسة.

تحية وبعد،

يعاني سكان القلعة الصغرى من صعوبات كبيرة جراء الوضع المتردي للنقل العمومي غير المنتظم على الخط الرابط بين القلعة الصغرى وسهلول وسوسة. فبعض سائقي التاكسي الجماعي يمتنعون بشكل متكرر عن نقل الركاب، مما أدى إلى تعطيل مصالح المواطنين وهو ما خلف استياء واحتقاناً كبيراً في صفوفهم.

وفي هذا السياق، أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة التالية:

- لماذا لا يتم الفصل بين الخطوط في الرخص المسندة للتاكسي الجماعي القلعة الصغرى - سوسة؟
- ماهي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة لمعالجة هذا الاشكال؟
- لماذا لا يتم تهيئة محطة للتاكسي الجماعي بمعتمدية القلعة الصغرى؟

وفي انتظار ردكم وتفاعلكم مع ما تقدمنا به لكم منا الاحترام والتقدير وكلنا أمل في العمل سويا من أجل إيجاد الحلول لكل ما طرحناه تلبية لمطالب المواطنين خدمة للمصلحة العليا للوطن.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب " محمود العامري"

عن دائرة سيدي الهاني - القلعة الصغرى

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 18 أكتوبر 2024 حول تردي خدمات النقل العمومي غير المنتظم بخط القلعة الصغر - سهلول - سوسة، والذي تفرعت عنه عدد 03 أسئلة فرعية كالآتي:

ملخص السؤال الفرعي رقم 1:

"حول فصل بين الخطوط في الرخص المسندة للتاكسي الجماعي القلعة الصغرة سوسة "

نص الإجابة:

أتشرف بإفادتكم بأن أسطول سيارات التاكسي الجماعي العاملة على نقاط القلعة الصغرى وسهلول وسوسة يتكون من

عدد 13 رخصة تتوزع كما يلي:

- خط القلعة الصغرى - سهلول - سوسة: عدد 61 ترخيص (تم اسنادها جميعا قبل سنة 2021)،
- خط القلعة الصغرى - سوسة: عدد 05 تراخيص منها عدد 04 ثم اسنادها في أوت 2021،
- خط القلعة الصغرى - سهلول: عدد 07 تراخيص منها عدد 03 تم اسنادها في أوت .2021

ملخص السؤال الفرعي رقم 2:

"حول الاجراءت التي ستتخذها وزارة الداخلية لمعالجة التجاوزات بالخط القلعة الصغرى - سهلول – سوسة"

نص الإجابة:

أتشرف بإفادتكم بأنه بالتنسيق مع مصالح ولاية سوسة تم العمل على وضع خطة عمل ممنهجة للتصدي لمثل هذه

التجاوزات كالآتي:

- على المدى القريب واليومي: تم تفعيل دور اللجنة التأديبية الجهوية الخاصة بقطاع النقل وعرض جميع العرائض والتشكيات الواردة من المواطنين في هذا الخصوص، مع دعوة المصالح المعنية بالمراقبة (الإدارة الجهوية للنقل والمصالح الأمنية) إلى القيام بعمليات مراقبة ميدانية التصدي لمثل هذه المخالفات المرتكبة من طرف سواق التاكسي الجماعي وإحالتها إلى مصالح الولاية لاتخاذ الإجراءات القانونية ضدها (لعرضها على أنظار اللجنة التأديبية وتسليط العقوبات في الغرض)،

- على المدى المتوسط والبعيد: توجيه عملية اسناد الرخص أو خلال دراسة مطالب الاحتفاظ بالرخص التي توفي أصحابها إلى الفصل بين النقاط المسندة ومراجعة الخط في اتجاه، إما خط "القلعة الصغرى – سوسة" أو خط "القلعة الصغرى – سهلول" وهذا ما تم خلال عملية اسناد تراخيص التاكسي الجماعي لسنة 2021.

ملخص السؤال الفرعي رقم 3 : "حول تهيئة محطة للتاكسي الجماعي بمعتمدية القلعة الصغرى"

نص الإجابـــة : أتشرف بإفادتكم بأنه بالتنسيق مع مصالح ولاية سوسة تم تحديد المساحة البيضاء بمدخل نهج كمال الدين العامري،

بداية من شارع الحبيب بورقيبة وصولا إلى الباب الرئيسي للملعب البلدي القديم، كمحطة وقتية ريثما يتم توفير فضاء قار وخاص للغرض.

وتجدر الإشارة إلى أن بلدية القلعة الصغرى تجد صعوبة بالغة في هذا الخصوص لعدم توفر أملاك عقارية بلدية خاصة بوسط المدينة مناسبة لمثل هذه الخدمات، وقد سبق تحديد نقطتين أخريين لوقوف عربات النقل بصفة وقتية أولاهما بواجهة جامع التوبة بشارع 14 جانفي والثانية بمفترق شارع 20 مارس ونهج ابن عرفة وتتردد عليهما حتى الساعة سيارات النقل العمومي كلها.

هذا ويبقى الموضوع محل متابعة مستمرة من مصالح وزارة الداخلية المركزية والجهوية لفض هذا الإشكال وتوفير محطة للتاكسي الجماعي تكون مهيأة للغرض طبقا للمواصفات المطلوبة ضمانا للرقي بخدمات النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص في الجهة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: حول عملية فساد ببلدية قرمبالية.

المصاحيب: - نسخة من عقد موضوع عملية فساد

- نسخة من العريضة الموجهة إلى ولاية نابل

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية:

تحية طيبة وبعد،

- ماهي الإجراءات القانونية المتخذة بعد التوصل بهذه الشكاية المرفقة؟
- ماهي الإجراءات المتخذة بعد استعمال حاسوب البلدية من طرف رئيس البلدية السابق دون وجه حق واطلاعه على معلومات خاصة تخص مواطنين الجهة وتونس عامة فمن يتحمل المسؤولية؟ ولماذا تمت معاقبة واستجواب موظفة وثقة الحادثة؟
- ماهي الإجراءات المتخذة في إسناد (منح الحليب) دون وجه حق؟
- لماذا تم تعطيل حركة المرور وسط المدينة يوم الجمعة 11 أكتوبر 2024 في قرمبالية بأربع شاحنات لمدة ساعتان وهما ينتظران تزويدهم بالوقود والإدارة تعطلت بتزويد الإدارة بالأوراق اللازمة؟
- لماذا إلى غاية اليوم لا تزال موظفة صنف (1) موجودة في إدارة بلدية تركي فهو فساد مالي بحكم أجرها وصنفها ويمكن استغلالها في إدارة البلدية أطلب فتح تحقيق في هذا الموضوع؟ وماهي الإجراءات التي سوف تتخذونها؟

بعد كل المذكور أليس من واجب الوزارة فتح تحقيق وتقييم المسؤولية الإدارية الموجودة حاليا لأن قرمبالية تستحق ما أفضل.

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" محمد علي فنيرة"

عن دائرة قرمبالية

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 08 نوفمبر 2024 حول عملية فساد ببلدية قرمبالية، والذي تفرعت عنه عدد 05 أسئلة فرعية كالآتي:

ملخص السؤال الفرعي رقم 1:

"حول الإجراءات القانونية المتخذة بعد التوصل بشكاية حول عقد موضوع عملية فساد "

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع المصالح المحلية والجهوية بولاية نابل أتشرف بإفادتكم بأنه تم التعهد بالموضوع وإيلائه العناية_اللازمة، وقد تبين أنه لا وجود لعمليات تتضمن شبهات فساد إدارية أو مالية.

ملخص السؤال الفرعي رقم 2:

"حول الإجراءات المتخذة بعد استعمال حاسوب بلدية المكان من طرف رئيس البلدية السابق دون وجه حق"

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع المصالح المحلية والجهوية بولاية نابل أتشرف بإفادتكم بأنه تم التعهد بالموضوع حيث تم الإذن بفتح_بحث إداري لتحديد كافة المسؤوليات وتطبيق القانون ضد كل من يثبت في حقه التقصير أو التهاون في الغرض.

هذا وقد أفادت بلدية المكان أنه وبشهادة جميع الأعوان وبالاستئناس كذلك بكاميرات المراقبة لم يتم استعمال حاسوب البلدية البتة في غير محله.

ملخص السؤال الفرعي رقم3:

"حول الإجراءات المتخذة في إسناد منح الحليب دون وجه حق"

نص الإجابة:

تم التعهد بالموضوع وتبين أن الأمر لا يحمل في طياته أي شبهات فساد باعتبار أن هذه المادة تعطى لأعوان النظافة_والكنس والعمال بورشة والسواق والمكلفين بالطباعة وبناء على قرارات الانتداب أو مذكرات العمل التي تصدر_للأعوان.

هذا وكان الموضوع محل متابعة أيضا على المستوى المركزي وآخرها الرقابة الإدارية من مصالح وزارة الداخلية بتاريخ 31 جويلية 2024 وقد تم الإدلاء بكل المعطيات والمؤيدات والتي أثبتت تطبيق القانون في هذا الإطار.

ملخص السؤال الفرعي رقم 4:

"حول تعطيل حركة المرور وسط المدينة يوم 11 أكتوبر 2024 بقرمبالية بعدد 04 شاحنات لمدة ساعتين في انتظار تزويدها بالوقود"

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع المصالح المحلية والجهوية بولاية نابل أتشرف بإفادتكم بأنه تم التعهد بالموضوع وتم الانتهاء إلى عدم تسجيل أي حادثة من هذا القبيل وأن مختلف وسائل النقل التابعة لبلدية قرمبالية يتم تزويدها من محطة البنزين عجيل باستعمال بطاقات شحن AGILIS وهي بطاقات شحن تشحن عن بعد ولا تتطلب أية وثائق إدارية مع العلم أنه عمليا لا يمكن تجمع أربع شاحنات في وقت واحد وسط المدينة نهارا باعتبار أن نقل الفضلات يتم غالبا في مسالك ليلية أما المسلك اليومي فيتم بواسطة شاحنة واحدة فقط لنقل النقاط السوداء ومعاضدة عملية الكنس.

هذا، كما تم التنسيق مع جهاز الشرطة البلدية بالجهة وقد أكد أنه لا وجود لمثل هذه الحادثة.

ملخص السؤال الفرعي رقم 5:

"حول موظفة من الصنف الفرعي أ1 تشرف على الدائرة البلدية بتركي"

نص الإجابة:

تمت نقلة الموظفة المشار إليها إلى الدائرة البلدية بتركي وذلك بناء على طلب منها بتاريخ 27 ماي2020.

وتشرف المعنية بالأمر على تسييرها إلى حد التاريخ ولا يستدعي الأمر حاليا ضرورة في إرجاعها إلى مقر الإدارة وذلك لأهمية المهام المنوطة بعهدتها إضافة إلى عدم شغور في الإدارة البلدية. **والسلام**

السؤال الكتابي

النائبة زينة جيب الله

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بأسئلة كتابية .

1. ما هو مآل ملف الاعتمادات المفوضة لدى وزارتكم؟
2. ومتى ستتم تسوية وضعية هذه الفئة التي تعتبر ضمن التشغيل البش الذي ندد به سيادة رئيس الجمهورية عديد المرات؟
3. هل يمكن لوزارتكم الموقرة أن تمدنا بتحديد زمني واضح؟ والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة" زينة جيب الله "

عن دائرة زغوان الزريبة

ملخص السؤال:

"حول "مآل ملف الإعتمادات المفوضة ومدى تقدم عملية التسوية."

نص الإجابة:

إن العدد الجملي المرخص فيه لعملة الإعتمادات المفوضة بوزارة الداخلية 3300 عاملا، حيث أن هذه الفئة من العملة يتم توزيعهم لتدعيم وتسيير مصالح جميع الهياكل التابعة لوزارة الداخلية للقيام بأعمال التنظيف والحراسة والجنانة، مع العلم أن هذا الصنف لا يخضع لأي إطار ترتيبي منظم لوضعياتهم الإدارية باستثناء المنشور عدد 01 بتاريخ 12 فيفري 2020 الذي حدد شروط الانتداب وإجراءات سد الشغورات والاختصاصات الموكلة لهذا الصنف من العملة.

أما بخصوص التسوية الإدارية المتعلقة بانتدابهم فقد تم توجيه عدة مراسلات المصالح رئاسة الحكومة تبعا للإختصاص بدرس هذا الملف وعقد العديد من الجلسات مع الهياكل المتدخلة وهو ما زال بصدد الدرس برئاسة الحكومة لإيجاد صيغة مثلى للتسوي . **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة نور الهدى سبائطي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل، إليكم السؤال الكتابي التالي:

- ما مدى تقدّم الملف الخاص بأعوان شركة الصيانة والإنشاء المنتصبة بالمنطقة الصناعية بقابس وعددهم 36 عون والمتعلق بطلب إدماجهم صلب المجمع الكيميائي التونسي المساهم الرئيسي بها؟ والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيدة النائب نور الهدى سبائطي.

المرجع: مكتوبكم عدد 2025-26-3000-209 بتاريخ 16 جانفي 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيدة النائب نور الهدى سبائطي حول إدماج أعوان شركة الصيانة والانشاء بقابس صلب المجمع الكيميائي التونسي، أتشرف بإعلامكم أنه وفي انتظار استكمال اعداد مخطط أعمال لتقييم وضعية الشركة والأفاق المرجوة من مواصلة نشاطها أو تصور كيفية إنقاذها، قامت شركة الصيانة والإنشاء بتحيين عقدها التأسيسي، حيث تضمن التحيين في فصله الأول المتعلق بتكوين الشركة باعتبار أنّ الشركة بعثت في إطار برامج التنمية الجهوية و إجراءات ذات صبغة اجتماعية و في فصله الثالث المتعلّق بالموضوع الاجتماعي، بالتنصيص على إسداء الشركة لخدمات الصيانة في مجال الفسفاط والأسمدة الكيميائية. وهو ما سيمكنها من تقديم خدماتها في مجالات تدخلها للمجمع الكيميائي التونسي وللشركات المنتصبة بقابس أو في الجهات الأخرى العاملة في مجال الفسفاط ومشتقاته. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنور

الموضوع: سؤال كتابي لوزير الدفاع بخصوص ضرورة تعهد وكالة الاستخبارات والامن للدفاع بملف شبكات الابتزاز والارتشاء والسمسرة والفساد والتهرب في المجال الجبائي.

المصاحيب: مذكرة تتعلق بمظاهر الفساد الجبائي الماسة بالأمن القومي.

تحية طيبة وبعد،

بعد أن تغولت شبكات الفساد والارتشاء والابتزاز والسمسرة في الملفات الجبائية وفاحت رائحة اعمالها الاجرامية من خلال بعض الملفات القليلة التي كشفها الضحايا من أصحاب المؤسسات أو المبلغون عن الفساد يتعين اليوم احداث جهاز استعلام جبائي بغاية ضبط المتهربين الجبائيين وتلك الشبكات الاجرامية التي تكلف الخزينة العامة خسارة سنوية تقدر بمليارات الدينارات، علما أن الفساد الجباني (الذي يتضمن التهرب الجبائي) يكلف الخزينة العامة خسارة سنوية تقدر بعشرات مليارات الدينارات وهذا المبلغ بإمكانه تحرير تونس من شراك المديونية والحد من التضخم وتعزيز قيمة الدينار وتنمية الاستثمار العمومي واحداث التنمية. ونظرا لان الاضرار بموارد الدولة فيه مساس بالأمن القومي، فقد بادر البرلمان السوري بسن القانون عدد 25 لسنة 2003 الذي أحدث مديرية للاستعلام الجبائي. أما الولايات المتحدة الامريكية، فقد أحدثت سنة 2007 ديوانا لتلقي التبليغات عن التهرب الجبائي مقابل مكافأة مالية. كما ان فرنسا أحدثت سنة 2023 جهازا للاستعلام الجبائي وخصصت مكافأة لمن يبلغ عن أعمال تهرب جبائي ان احداث جهاز استعلام جبائي بتونس بات ضرورة أكثر من ملحة باعتبار ان الفساد نخر وينخر بصفة كبيرة جدا مصالح الجباية والاستخلاص وتغول شبكات الابتزاز والفساد والسمسرة والتحيل والتهرب في المجال الجبائي دون حسيب أو رقيب. ان أعوان العديد من مصالح الجباية وبالأخص بالولايات الداخلية يعملون لفائدتهم ولا يتورعون عن الاعتراف والتصريح بذلك علنا ان التصدي لفكرة مراقبة اعمال المراقبين داخل المؤسسات ساهم بصفة كبيرة في الافلات من المحاسبة والعقاب باعتبار ان اعمال التفقد تقتصر على الوثائق التي بحوزة مصالح الجباية ولا تشمل الوثائق المحاسبية الممسوكة من قبل المؤسسات التي تم التلاعب بملفاتها وغض النظر عن إخلالاتها. كما ان التصدي لفكرة إعادة المراقبة الجبائية عند وجود شبهة فساد ساهم بصفة كبيرة في استشراء الفساد الجبائي وتغول شبكات السمسرة والفساد والتحيل والابتزاز في المجال الجباني. ان عناصر شبكات الابتزاز والسمسرة والفساد تتدخل في الملفات الجبائية متعللة في ذلك بالصياغة الملتبسة للفصول 39 و42 و118 و120 و130 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية التي نصت على إمكانية ان يستعين المطالب بالأداء " بمن يختاره" عوض التنصيص على ضرورة الاستعانة "بمستشار طبقا للقانون" حيث يرى الفاسدون ان تلك الصياغة تسمح لمن هب ودب بالتدخل في الملفات الجبائية وذلك في دوس على القوانين المهنية وهذا ما نمى الفساد والتحيل والابتزاز والسمسرة وساهم في تخريب موارد الخزينة العامة والاضرار بالمؤسسات.

تبعا لما تقدم وبالنظر لخطورة الاعمال المشار اليها اعلاه، هل تعتزمون اتخاذ الإجراءات التالية:

1. إدراج الموارد الجبائية وغير الجبائية ضمن مجال الأمن القومي

2. التعهد بملف شبكات الفساد والابتزاز الناشطة في الجباية بالنظر للضرر الجسيم الحاصل اليوم للخزينة العامة

في انتظار جوابكم، تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير الدفاع الوطني

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0000383 بتاريخ 6 فيفري 2025.

المصاحيب: إجابة وزارة الدفاع الوطني في صيغة ورقية.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المتعلق بطلب موافاتكم بالإجابة عن سؤال كتابي كان قد توجه به السيد أحمد

بنور، عضو مجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم صحبة هذا بالإجابة الكتابية للوزارة. كما تجدون نص الإجابة في صيغتها الإلكترونية على البريد الإلكتروني لمجلس نواب الشعب المضمن بمراسلتكم.

الإجابـــة:

- تندرج مهام الرقابة والأبحاث الجبائية ومكافحة التهرب الجبائي للذوات المادية أو المعنوية وكل عمليات التدقيق المالي والجبائي صلب مشمولات وزارة المالية وتحديدًا **الإدارة العامة للأداءات**، والتي تضم هياكل عدلية وقضائية مختصة في الغرض على غرار **الفرقة الوطنية للأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي** (تم إحداثها بموجب قانون المالية لسنة 2017)، تعهد لها مباشرة الأبحاث الجبائية وأعمال التقصي والتحري ورصد مظاهر الفساد المالي والتهرب الضريبي والتحذير منها ومعاينة الجرائم المالية والبحث عن مرتكبيها وإحالتهم على العدالة طبقا للتشاريع الجاري بها العمل بالتنسيق مع الهياكل القضائيّة المختصة.

- إن إحداث هيكل مواز يُعنى بالإستعلام الجبائي يتولّى نفس المهام الموكولة لهياكل وزارة المالية من شأنه أن يطرح إشكالية وجود تقاطع في مهام وصلاحيات كليهما، كما أنّ هذه المهام لا تدخل في إطار مشمولات وزارة الدفاع الوطني، هذا بالإضافة إلى أنّ هذه الأعمال تندرج ضمن مهام مأمورية الضابطة العدلية، الشيء الذي لا يتماشى مع طبيعة عمل أفراد الوزارة.

لذا، وبناء على ما سبق ذكرُه **يُتّجه رأي وزارة الدفاع الوطني إلى العمل على مزيد تدعيم قدرات الفرقة الوطنية للأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي بوزارة المالية بما يخول لها من تطوير أدائها في المجال.**

أما فيما يتعلّق بمقترح إدراج الموارد الجبائية وغير الجبائية ضمن مجال الأمن القومي، **فيُقترح أن تتم مراسلة الكتابة القارة لمجلس الأمن القومي برئاسة الجمهورية في الغرض. والسلام.**

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي إلى السيد وزير التربية.

الموضوع: حول برنامج الوزارة لتدريس شعبة التقنية في المعاهد الثانوية بمعتمدية القلعة الصغرى.

تحية وبعد،

في إطار الحرص على تحسين جودة التعليم وتوفير تكافؤ الفرص أمام جميع التلاميذ نود الاستفسار عن برنامج وزارة التربية بخصوص احداث شعبة التقنية في معاهد معتمدية القلعة الصغرى، حيث أن غياب هذه الشعبة في معاهد المعتمدية يدفع العديد من التلاميذ الى الالتحاق بمعاهد أخرى خارج المنطقة مما يشكل عبنا اضافيا عليهم وعلى أوليائهم، خاصة في ظل صعوبة التنقل اليومية وتأثيرها على مسارهم الدراسي.

وفي انتظار ردكم وتفاعلكم مع ما تقدمنا به لكم منا كل الاحترام والتقدير وكلنا أمل في العمل سويا من أجل إيجاد الحلول لكل ما طرحناه، تلبية لمطالب المواطنين خدمة للمصلحة العليا للوطن. والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص- 2025-26-3000-0000394 بتاريخ 7 فيفري 2025.

المصاحيب: عدد 03 بطاقات حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد ثلاثة (03) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب، السيدة ضحى السالمي (01) ، والسيدين محمود العامري (01) ، وحاتم اللباوي (01)، يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب

السيد محمود العامري

الموضوع: حول برنامج الوزارة لتدريس شعبة التقنية في المعاهد الثانوية بمعتمدية القلعة الصغرى.

وبعد جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به أتشرف بإفادتكم بأنه قد تمت بناء على دراسة جدوى، برمجة إحداث مخبر تقنية بالمعهد الثانوي الرمانة بالقلعة الصغرى. وقد انطلقت المصالح الفنية بالمندوبية الجهوية للتربية بسوسة في تعيين المصممين تمهيدا لإنجاز الدراسات المطلوبة. مع الإشارة إلى أنّه يجري العمل على تجهيز هذا المخبر في أقرب الآجال.. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب حاتم لباوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: الغش في الامتحانات الوطنية

أصبح الغش في الامتحانات ظاهرة تنخر كل المناظرات الوطنية فنسبة المتورطين سنويا في ازدياد ضف إلى ذلك تطور تقنيات الغش أمام تقنيات مقاومته بدائية أو منعدمة أصلا. بسبب الغش فقدت شهائدنا الوطنية قيمتها دوليا وتضررت الجامعة التونسية من حيث نوعية الطلاب التي تصلها.

لم نرى في السنوات الماضية أي جدية في التعامل مع هذه الظاهرة ولم نرى أي مظهر من مظاهر التصدي له من طرف وزارتكم وعليه نتقدم إليكم بالسؤال التالي:

- متى ستتخذ وزارتكم القرارات الجريئة والجدية في ما يخص التصدي لظاهرة الغش في الامتحانات الوطنية؟ والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص- 2025-26-3000-0000394 بتاريخ 7 فيفري 2025.

المصاحيب: عدد 03 بطاقات حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد ثلاثة (03) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب، السيدة ضحى السالمي (01)، والسيدين محمود العامري (01)، وحاتم اللباوي (01)، يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

بطاقة

حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد حاتم اللباوي

الموضوع: حول التصدي لظاهرة الغش في الامتحانات الوطنية.

وبعد جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية حول المقاربات المتوفرة حاليا والمعتمدة من طرف الوزارة للتصدي لظاهرة الغش في الامتحانات الوطنية:

1. **مقاربات بيداغوجية وتحسيسية:** تتمثل في:

- جذاذات تذكّر بعدم اصطحاب الهاتف الجوّال مع كل استدعاءات الاختبارات التطبيقية والكتابية،
- مطويات تسلم للمترشحين قبل انطلاق الاختبارات الكتابية،
- إرساليات قصيرة توجه لكافة المترشحين عبر هواتفهم الجوّالة
- حملات تحسيسية على مستوى المؤسسات خلال الاجتماعات بالمترشحين،
- معلقات بمراكز الاختبارات الكتابية
- التنبيه من طرف رئيس المركز (أو من ينوبه) ومساعده في مدخل المراكز الكتابية بتحجير اصطحاب الأجهزة الالكترونية،
- ومضات إشهارية على القناة الوطنية.

2. **مقاربة باستعمال الأجهزة الالكترونية** : المتمثلة في استعمال تطبيقة للكشف عن الأجهزة الالكترونية داخل مراكز الاختبارات الكتابية

3. **مقاربة تأديبية** : ترتكز على النصوص القانونية المعتمدة وهي التالية:

- القرار المؤرخ في 29 مارس 2021 المتعلّق بتنقيح وإتمام القرار المؤرخ في 24 أفريل 2008 المتعلّق بضبط نظام امتحان البكالوريا
- القرار المؤرخ في 05 فيفري 2018 المتعلّق بإتمام القرار المؤرخ في 24 أفريل 2008 المتعلّق بضبط نظام امتحان البكالوريا

هذا وتعمل وزارة التربية في إطار التصدّي لظاهرة الغش الالكتروني في الامتحانات الوطنية على التنسيق والعمل مع كل الوزارات ذات العلاقة (وزارة تكنولوجيات الاتصال وزارة الداخلية وزارة الدفاع الوطني ...) لإيجاد حلول تقنية وفنيّة للحدّ من هذه الظاهرة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة ضحى السالمي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤالين الكتابين التاليين:

الموضوع: حول وضعية " المدرسة الابتدائية كازا طليانا" بحمام الأنف.

تعتبر " المدرسة الابتدائية كازا طليانا " بحمام الأنف، التي يعود تأسيسها إلى سنة 1944، جزء من الذاكرة الجماعية للجهة، حيث ساهمت في تكوين أجيال عديدة وفي التنمية المعرفية والاجتماعية. إلا أن هذه المؤسسة التعليمية أغلقت منذ سنة 2019 دون أي تدخل لترميمها أو إعادة تأهيلها، مما جعلها عرضة للإهمال والتدهور.

ويتحمل التلاميذ وأولياؤهم عناء التنقل إلى مدارس أخرى وخاصة مدرسة بوشوشة التي وصل فيها الاكتظاظ حده الاقصى مما أثر سلبا على العملية التعليمية، في حين أن إعادة تأهيل المدرسة الابتدائية كازا طليانا من شأنه تخفيف الضغط على المدارس المجاورة والإسهام في تحسين ظروف التعليم وتقليص المشقة اليومية التي يعانيها التلاميذ. وفي ظل تنامي الاشاعات التي تلمح الى أن هناك نية في هدم المدرسة والتفريط فيها، نحيطكم علما أن متساكني الجهة يرفضون رفضا باتا التفريط في هذه المدرسة على اعتبار أن الاستثمار في التعليم هو استثمار في المستقبل.

ووفقا لما تقدم أتوجه إليكم بالأسئلة التالي التالية:

- ما هي الأسباب التي حالت دون صيانة وإعادة فتح المدرسة الابتدائية بنهج كازا طليانا مند إغلاقها سنة 2019؟
- ما هي الإجراءات العاجلة التي تنوي الوزارة اتخاذها لضمان إعادة فتح هذه المدرسة في أقرب الآجال؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0000394 بتاريخ 07 فيفري 2025.

المصاحيب: عدد 03 بطاقات حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد ثلاثة (03) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب، السيدة ضحى السالمي (01) ، والسيدين محمود العامري (01) ، وحاتم اللباوي (01)، يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

بطاقة

حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيدة ضحى السالمي

الموضوع: حول وضعية " المدرسة الابتدائية كازا طليانا" بحمام الأنف.

وبعد جوابا على سؤالكم الذي تفضّلتم به أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية:

تمت برمجة التدخل في المدرسة المذكورة منذ سنة 2016 نظرا للوضعية المتدهورة للبنية التحتية بها، حيث تم التفكير في هدم المؤسسة وإعادة بنائها. إلا أنه وباعتبار طابعها التاريخي ورغم أنها غير مدرجة ضمن قائمة المبانيالمصنّفة التي يصدرها المعهد الوطني للتراث فقد تم التخلي عن هذا التوجه.

في سنة 2018 تفاقمت المشاكل البنيوية للمدرسة بظهور تشققات بالجدران والأسقف وأصبحت تشكل خطرا على التلاميذ والإطار التربوي كما أن المدرسة تضم فضاءات تدريس غير مقيّسة ولا تستجيب للمواصفات الفنية المطلوبة فاضطرت المصالح الفنية بالمندوبية الجهوية للتربية لاتخاذ قرار إغلاقها وتوزيع التلاميذ على المدارس المجاورة.

تم في شهر جويلية 2024 تنسيق اجتماع تشاوري بمقر معتمدية حمام الأنف حضره السيد معتمد المنطقة وممثل عن المعهد الوطني للتراث وممثل عن مصالح بلدية حمام الأنف وممثل عن المندوبية الجهوية للتربية ببن عروس وتم الاتفاق على التنسيق بين مصالح البلدية والمعهد الوطني للتراث والمندوبية الجهوية للتربية ببن عروس لإعداد الدراسات الفنية اللازمة وآليات التدخل حتى يتسنى توفير الاعتمادات والانطلاق في تنفيذ الأشغال. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب فخر الدين فضلون

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي:

<u>الموضوع</u> : حول طلب اعتمادات اضافية لتهذيب "حي برج القاضي ببلدية قصر هلال"

تحية طيبة وبعد،

تبعا لجلسة عمل المجلس الجهوي بولاية المنستير المنعقدة بتاريخ 12 جويلية 2024، تم التطرق لضرورة طلب إعتمادات إضافية لتهذيب " حي برج القاضي بقصر هلال " الذي تم تشخيص وضعيته التي تستوجب ضرورة التدخل وذلك منذ سنة 2015.

هذا وقد تمّ توجيه مراسلة في الغرض من قبل السيد والي المنستير وبالتالي:

- فما هو مآل طلب الاعتمادات اللازمة لتهذيب " حي برج القاضي ببلدية قصر هلال"؟ والسلام

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

<u>الموضوع</u>: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد فخرالدين فضلون.

<u>المرجع</u>: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-207 الموجه إلينا بتاريخ 20 جانفي 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد فخرالدين فضلون،

يطلب من خلاله إفادته بمآل طلب تخصيص إعتمادات إضافية لتهذيب حي برج القاضي ببلدية قصر هلال، يشرفني إفادتكم بأنه تم عرض هذا الموضوع على أنظار لجنة قيادة برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية -الجيل الثاني- التي أوصت بتأجيل البت فيه وذلك نظرا لارتفاع الكلفة. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنور

<u>الموضوع</u>: حول نصيب المهدية من المشاريع المتصلة بالسكن الاجتماعي ...

تحية طيبة،

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب. يطيب لنا التوجه اليكم بالسؤال التالي:

حيث تم اعداد حوالي 09 ملفات في إطار مشاريع مشتركة بين أراضي على الملك البلدي وبين أراضي على ملك الوكالة العقارية للسكنى .. وقد تم سابقا الحصول على موافقة المجالس البلدية لاستغلال تلك الأراضي للمساكن الشعبية وتقدم بذلك المواطنون ممن لا يملكون مساكن بمطالب للإدارة الجهوية بالمهدية ... إلا أن الادارة العامة للوكالة العقارية لم تخرج أي مشروع في سنة 2025 تابع لولاية المهدية ...

- فما هي أسباب إقصاء ولاية المهدية عن مثل هاته البرامج وحل هناك نية لديكم لدعوة الادارة العامة لتنظيم جلسة في الغرض قصد تدارك الأمر وحلحلة مشكل السكن الاجتماعي.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

<u>الموضوع</u>: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد أحمد بنور.

<u>المرجع</u>: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-207 الموجه إلينا بتاريخ 20 جانفي 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد أحمد بنور عن دائرة المهدية أشار من خلاله إلى وجود قطع أرض مشتركة بين البلديات والوكالة العقارية للسكنى في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، إلا أن الوكالة لم تُدرج أي مشروع في سنة 2025 تابع لولاية المهدية، يشرفني إعلامكم أن الوكالة العقارية للسكنى قد استنفذت رصيدها العقاري بالولاية المذكورة وهي بصدد إحداث مناطق تدخل عقاري جديدة، سيتم تخصيص جزءا منها لفائدة برنامج السكن الاجتماعي من أهمها:

1. **<u>سلقطة 40 هك على ملك بلدية قصور الساف:</u>**
   - موضوع مقترح شراكة مع البلدية
   - بصدد التسوية العقارية للخروج من حالة الشيوع
2. **<u>العالية (هنشير بن زينب) حوالي 50 هك:</u>**
   - على ملك الدولة الخاص وبصدد التسوية العقارية
3. **<u>السواسي هنشير الفالتة حوالي 19هك:</u>**
   - على ملك الدولة الخاص وبصدد القيام بإجراءات الإقتناء .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب صابر المصمودي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي .

الموضوع: انتداب المدرسين الباحثين بعنوان دورة سنة 2020.

تحية طيبة،

يطيب لنا التساؤل حول العدد الجملي للمتقدمين المترشحين بعنوان كل اختصاص في رتبة أستاذ مساعد للتعليم العالي بعنوان دورة سنة 2020.

وتقبلوا، عناية السيد الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي.

المرجع: إحالتكم عدد ص-2025-26-3000-0000334 الواردة علينا بتاريخ 03 فيفري 2025.

المصاحيب :1

تحية طيبة وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به السيد النائب " صابر المصمودي" بخصوص طلب معطيات حول العدد الجملي للمترشّحين بعنوان كل اختصاص في رتبة أستاذ مساعد للتعليم العالي بعنوان سنة 2020، يشرفني أن أحيل إليكم صحبة هذا جدولا خاصا بتوزيع المترشحين للمناظرة المذكورة حسب المواد.

وتفضلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

جدول احصائي حول مناظرة الانتداب

في رتبة أستاذ مساعد للتعليم العالي

بعنوان دورة 2020 حسب الاختصاصات

المادة	عدد الخطط المفتوحة	عدد المترشحين
علوم القرآن والتفسير	02	16
علوم الحديث	03	07
الفقه والحضارة الاسلامية	03	48
أصول الدين	04	27
اللغة والآداب والحضارة العربية	21	170
اللغة والآداب والحضارة الفرنسية	26	83
اللغة والآداب والحضارة الإنقليزية	40	77
اللغة والآداب والحضارة الألمانية	09	00
اللغة والآداب والحضارة الإيطالية	06	05
اللغة والآداب والحضارة الاسبانية	04	07
اللغة والآداب والحضارة الروسية	02	03
اللغة والآداب والحضارة الصينية	01	01
الفلسفة	07	49
التاريخ	08	103
الجغرافيا	01	06
علم الاجتماع	17	52
علم النفس	08	04
علوم التربية	13	12
تعليمية المواد	08	22
التوثيق والمكتبات والأرشيف	06	06
علوم الأخبار والاتصال	06	11
القانون العام والعلوم السياسية	13	37
القانون الخاص وعلوم الاجرام	12	44
إدارة الاعمال والتسويق	37	174

المالية والمحاسبة	39	228
اقتصاد وطرق الكمية	29	235
الرياضيات	36	215
الرياضيات التطبيقية	32	117
الفيزياء	16	355
الكيمياء	20	362
البيولوجيا والفيزيولوجيا الحيوانية	07	104
البيولوجيا والفيزيولوجيا النباتية	05	103
البيولوجيا الجزيئية والخلوية	14	231
العلوم الجيولوجية	07	73
الإعلامية	166	461
الإعلامية فى التصرف	46	69
الهندسة الميكانيكية	29	128
الآلية ومعالجة الإشارة	15	128
الأنظمة الكهربائية والإلكترونيك	26	176
الهندسة المدنية والهندسة المالية	11	49
الهندسة الصناعية	05	19
هندسة النسيج	07	29
الهندسة البيولوجية	01	02
الهندسة الكيميائية	03	37
الاتصالات	16	69
هندسة الطاقة	07	50
الهندسة الطبية الحيوية والبيوفيزياء	06	21
الجيوماتيك	04	17
علوم النقل واللوجيستيك	02	12
علوم الصيدلة	03	18
علوم التغذية	06	93
الفنون التشكيلية	29	95
التصميم	40	99
نظريات الفن	03	14
الهندسة المعمارية والتعمير	01	14
تقنيات السمعي البصري والسينما	08	13
الموسيقى والعلوم الموسيقية	09	20
المسرح وتقنيات التنشيط	08	36
تعليمية الأنشطة البدنية والرياضية	05	20
العلوم الاسبانية المطبقة فى ميدان الأنشطة الدنية والرياضة	05	32
العلوم البيولوجية المطبقة فى ميدان الأنشطة البدنية والرياضية	05	52
المجمـــــوع	**928**	**4760**

السؤال الكتابي

للنائب مختار عيفاوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: تسوية وضعية أعوان وإطارات القائمة الثالثة بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية وبمختلف مؤسسات التعليم العالي بالقيروان.

يعاني مجموعة من الأعوان والإطارات العاملين بمؤسسات التعليم العالي بالقيروان منذ 2012 من عدم النظر بجدية في ملفات تسوية وضعيتهم علما وأن ملفاتهم مرت بجميع مراحل التسوية ونذكر منها:

- معاينة السيد الطاهر بالواعر متفقد شغل من طرف التفقدية العامة للشغل 23 جانفي 2018 وبطلب من وزير الشؤون الاجتماعية حيث أنه أثبت في تقريره مباشرتهم لمهامهم الإدارية المناطة بعهدتهم في المؤسسة ودون أجر.
- مراسلة السيد وزير الشؤون الاجتماعية إلى وزارة التعليم العالي يطالب فيها بضرورة تسوية وضعيتهم.
- مراسلة وزارة التعليم العالي إلى رئاسة الحكومة قصد الترخيص لها بالانتداب بتاريخ 18 جانفي 2019 تحت عدد 981 علما وأنهم عملوا لمدة سنتان بواسطة عقد عمل هش ومنذ سنة 2014 إلى سنة 2021 واصلوا مباشرة عملهم في المؤسسات دون أجر.

لذا نرجو من سيادتكم تسوية وضعية العملة المعنيين وذلك بانتدابهم فعليا. والسلام

السؤال الكتابي

للنائب الطيب الطالبي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية.

الموضوع: حول تسوية وضعية أعوان وإطارات المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بالقيروان.

المصاحيب: نسخة من عقد التربص.

إن السيد ب- م وبقية زملائه باشروا عملهم منذ سنة 2012 وإلى حد الساعة لم يتم تسوية وضعيتهم والحال أن رئيس الجمهورية يؤكّد على القطع مع العمل الهش والمناولة رغم عديد المراسلات إلى مختلف الوزارات وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورئاسة الحكومة خاصة المراسلة بتاريخ 18 جانفي 2019 عدد 981.

نطلب من الجناب تسوية وضعية هؤلاء الأعوان في أقرب وقت ممكن للقطع مع العمل الهش. والسلام

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤالين كتابيين.

المرجع: إحالتكم عدد ص- 2025-26-3000-0000334 بتاريخ 30 جانفي 2025.

تحية طيبّة،

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه حول الإجابة على سؤالين كتابيين تقدما بهما كل من السيّد النائب "الطيب الطالبي" والسيد النائب "مختار عيفاوي " بخصوص تسوية وضعية أعوان وإطارات المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بالقيروان وبمختلف مؤسسات التعليم العالي بالقيروان، يشرّفني مدّكم بالمعطيات التالية:

- توصلت مصالحنا بتاريخ 19 ديسمبر 2018 بمكتوب السيد وزير الشؤون الاجتماعية قصد النظر في تسوية وضعية 12 عونا (من بينهم المعنيين بالأمر) وذلك في إطار متابعة القرارات المنبثقة عن جلسة 5 زائد 5 بتاريخ 16 جانفي 2018 وتبعا للمعاينة الميدانية التي قامت بها مصالح تفقدية الشغل بالقيروان.
- وعليه تمت مراسلة السيد رئيس الحكومة قصد النظر في ما يمكن اعتماده لتسوية وضعية المعنيين بالأمر بمقتضى المكتوب الصادر عن الوزارة بتاريخ 18 جانفي 2019،
- توصلنا بتاريخ 29 ديسمبر 2020 بإجابة السيدة الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية آنذاك تطلب ضمنها التدقيق في وضعية هؤلاء الأعوان والأساس المعتمد لمباشرة المعنيين بالمؤسسات الجامعية بولاية القيروان وتمت موافاة رئاسة الحكومة بالمطلوب بتاريخ 10 مارس 2021 ولم نتوصل بالإجابة إلى تاريخ اليوم.
- هذا وتجدر الاشارة الى أنه تمت إجابتنا في مرحلة سابقة بتعذر الاستجابة لطلبات التسوية بالنظر الى الصبغة الاستثنائية لهذه العملية بمقتضى مراسلتين صادرتين عن مصالح رئاسة الحكومة بتاريخ 03 فيفري 2015 وبتاريخ 08 جوان 2016.

وتفضّلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنور

الموضوع: حول مجموعة من الاستفسارات حول مشروع تسقيف سنوات الالحاق للأساتذة الجامعيين.

تحية طيبة،

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

حيث تتوجه الوزارة إلى تسقيف سنوات الالحاق للأساتذة الجامعيين إلى خمس سنوات ... مع إمكانية التمديد لسنة إضافية كحد أقصى... مع تطبيق هذا القرار بأثر رجعي يطيب لنا التوجه اليكم بالأسئلة التالية.

1) هل تتحمل الوزارة مصاريف تأجير عودة أكثر من 2000 أستاذ جامعي ... وهل تشاورت في ذلك مع وزارة المالية؟

2) في ظل تواجد أكثر من 4000 دكتور عاطل عن العمل. هل تعاني وزارتكم من مشاكل في التدريس. إذن لماذا لا يتم انتداب العاطلين عن العمل عوضا عن تسقيف الحاق زملائهم والحال أن ساحة باردو والقصبة شهدت عدة وقفات احتجاجية للمطالبة بتشغيلهم.

3) هل لديكم وجها لرفع رواتب الاساتذة الجامعيين المتدنية مما يحفزهم على العودة النهائية ويضمن لهم العيش الكريم في بلدهم.

4) هل تم الأخذ بعين الاعتبار صورة تونس أمام الدول الاجنبية لاسيما أن العديد من السادة الباحثين والكفاءات الجامعية يتقلدون مناصب جد مرموقة في أعتى الجامعات العربية والدولية ومنهم من تم تكليفه ببحوث علمية في مجالات اختصاصهم.

5) في حالة رفض الاساتذة الجامعيين الملحقين العودة لتونس مع تقديم استقالاتهم كرد على توجه الوزارة هل درست الوزارة تأثير ذلك على الصناديق الاجتماعية بتونس.

وختاما، بصفتي نائب شعب، أدعم التوجه قصد تشغيل الأساتذة الجامعيين العاطلين عن العمل عوضا عن إنهاء أو تسقيف مدة إلحاق من يعمل بالخارج وكان خير سفير للدولة التونسية في مجالات البحث العلمي والتسيير الاداري في جامعات دولية وعربية هي الأعتى بين الدول ...والسلام

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي.

المرجع: إحالتكم عدد ص -2025-26-20230-0000447 الواردة علينا بتاريخ 17 فيفري 2025.

المصاحيب: 1

تحية طيبة،

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على سؤال كتابي تقدّم به السيد النائب " أحمد بنور" بخصوص تسقيف سنوات الحاق الأساتذة الجامعيين لدى الوكالة التونسية للتعاون الفني، يشرّفني إعلامكم بأنّه تولينا بمناسبة اليوم الدراسي البرلماني المخصص لدراسة مشروع تنقيح قانون التعليم العالي الخاص والذي تمّ تنظيمه بفضاء الأكاديمية البرلمانية بتاريخ 05 فيفري 2025 تقديم عناصر إفادة حول هذا الموضوع وذلك في إطار التفاعل مع مداخلات السيدات والسادة النواب. وتجدون صحبة هذا نسخة من بلاغ صادر عن الوزارة في الخصوص.

أما فيما يتعلق بمقترح التوجه الى تشغيل حاملي شهادة الدكتوراه عوضا عن تسقيف سنوات الإلحاق، فيشرفني إعلامكم بأنه تتضافر جهود مختلف هياكل الدولة لتنفيذ توجهات سيادة رئيس الجمهورية، وإيجاد الحلول اللازمة لهذا الاشكال الهيكلي.

وتفضلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

بلاغ توضيحي

تبعا لما تم تداوله حول مخرجات أعمال مجلس الجامعات المنعقد بتاريخ 22 جانفي 2025 والمتعلقة بتنظيم إجراءات إلحاق المدرسين الجامعيين لدى الوكالة التونسية للتعاون الفني يهم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي توضيح ما يلي:

- إنّ تحديد فترة إلحاق المدرسين الجامعيين لمدة 5 سنوات يخص المطالب الجديدة التي ستقدم بعنوان السنة الجامعية 2025-2026 وذلك طبقا للنصوص الجاري بها العمل،
- إن دراسة مطالب تجديد الإلحاق بعنوان السنة الجامعية 2025-2026، ستتم حالة بحالة، بالتنسيق مع الجامعات والمؤسسات الراجعة لها بالنظر وفقا لحاجياتها من إطار التدريس وحسب الاختصاصات المؤمنة بها دون المساس أو الإخلال بالتوازنات البيداغوجية للأقسام.

كما، يهم الوزارة أن تؤكد على أن مجلس الجامعات قد أقر هذه الإجراءات بهدف حوكمة مسار الإلحاق لدى الوكالة التونسية للتعاون الفني وتلبية لحاجيات عدد من الجامعات التي تشكو نقصا في إطار التدريس وضمانا لجودة التكوين بمنظومة التعليم العالي مع الأخذ بعين الاعتبار الوضعيات التي نشأت في ظل التراتيب المعمول بها. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة هالة جاب الله

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال التالي:

الموضوع: حول قطعة الأرض على الطريق الوطنية عدد 12.

تحية طيبة،

توجد أرض على الطريق الوطنية عدد 12 من معتمدية سوسة الرياض- الدائرة البلدية الرياض، مسيّجة ولكنها تمثل وكرا للمنحرفين والجانحين وخطرا على المارة والسكّان، كما أنها أصبحت نقطة لرمي الفضلات المنزلية وفضلات البناء، وعند السؤال عن صاحب الأرض تبيّن أنها خصصت لوزارة البحث العلمي والتعليم العالي منذ سنوات طويلة ولم تقم المصالح المختصة للوزارة بزيارتها أو حمايتها، وعليه نتساءل:

- متى سيتم برمجة إحداث مركب جامعي أو مؤسسات تعليم عالي أو مبيتات بهذه الأرض علما وأن العديد من مؤسسات التعليم العالي بولاية سوسة متسوّغة بمعاليم باهظة جدا (مثل معهد الدراسات التجارية العليا، ديوان الخدمات الجامعية، مبيتات جامعية عمومية)؟ والسلام

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإابة على سؤال كتابي.

المرجع: إحالتكم عدد ص- 2025-26-3000-0000395 بتاريخ 06 فيفري 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على سؤال كتابي للسيّدة النائبة " هالة جاب الله" بخصوص قطعة الأرض المتواجدة بالطريق الوطنية عدد 12 من معتمدية سوسة الرياض، يشرفني مدّكم بالمعطيات التالية:

- شرعت مصالح الوزارة في إجراءات التنسيق مع السلط المحلّيّة بما يسمح باستغلال قطعة الأرض موضوع السؤال الكتابي في مجال السكن الجامعي.
- أما في خصوص المؤسسات الجامعية التي تشغل بنايات على وجه الكراء فتجدر الإشارة إلى ما يلي:

1. تم الانطلاق في مشروع بناء معهد الدراسات العليا التجارية بسوسة وذلك بإعداد الدراسات والإعلان عن طلب العروض والانتهاء من صياغة تقرير تقييم العروض ويجري العمل على إتمام إجراءات المصادقة على التقرير المذكور من قبل اللجنة العليا للصفقات.

2. أما بالنسبة إلى مشروع بناء مقرّ ديوان الخدمات الجامعية للوسط فيتم حاليا العمل على إتمام مرحلة المصادقة على الصفقة كما يتم استحثاث نسق الاجراءات للحصول على رخصة البناء بما يسمح بانطلاق الأشغال.

وتفضلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

تحية طيبة وبعد،

1. لماذا وقع استثناء عدول الخزينة التابعين للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص من منحة الإخلالات ؟

2. لماذا لم يقع تفعيل ترقيات عدول الخزينة؟

ولكم منا كل التقدير والاحترام. والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية من قبل السيد يوسف التومي، عضو مجلس نواب الشعب حول وضعية عدول الخزينة.

المرجع: مكتوبكم عدد ص - 2025-26-3000-326 بتاريخ 31 جانفي 2025.

وبعد، ردّا على سؤالين تقدّم بهما نائب الشعب يوسف التومي حول سبب إستثناء عدول الخزينة من منحة متابعة الإخلالات الجبائية والمخالفات وعدم تفعيل ترقياتهم، يشرفني مدكم بالتوضيحات الإجمالية التالية:

1. في تنقيح الأمر عدد 3799 لسنة 2013 المؤرخ في 25 سبتمبر 2013 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك عدول الخزينة التابع لوزارة المالية:

تجدر الإشارة أولا إلى أنّه لم يكن لعدول الخزينة الذين كان يطلق عليهم مأموري المصالح المالية قبل سنة 2012 أي نظام قانوني لكونهم لا يعتبرون آنذاك موظفين عموميين ولا يتقاضون أجرا قارا على غرار بقية الموظفين عدى ما يتقاضونه من مبالغ تحدّد وفقا لعدد الأعمال والاعلامات التي يتولون فعلا تبليغها كما لا يتمتعون بالتغطية الاجتماعية ولا بأي ضمانات أخرى.

وقد استمرت هذه الوضعية إلى حين صدور القانون عدد 18 لسنة 2012 المؤرخ في 25 سبتمبر 2012 والذي نقّح بعض أحكام مجلة المحاسبة العمومية بأن أحدث سلكا خاصا لعدول الخزينة تابع لوزارة المالية حيث يعتبر هذا التاريخ قاطعا مع وضعية لم يتم معالجتها بصفة جذرية لأكثر من ثمانية عقود ولت إذ ولأول مرة قد:

- خصهم المشرع بسلك خاص أطلق عليه سلك عدول الخزينة (فصل 28 جديد) من مجلة المحاسبة العمومية.
- أخضعهم إلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 والمتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وأفردهم بنظام أساسي خاص يضبط بأمر فصل (28مكرّر جديد)
- كما تضمّن الفصل 2 من القانون عدد 18 لسنة 2012 المشار إليه طالعه إلى كيفية إدماج مأموري المصالح المالية المباشرين في سلك عدول الخزينة.
- وقد أوضح الفصل 3 من القانون عدد 18 لسنة 2012 كيفية احتساب الأقدمية العامة بأن تضم مدة النشاط الفعلي السابقة لتاريخ دخول النظام الأساسي الخاص بسلك عدول الخزينة حيز التنفيذ، والتي قضاها مأموري المصالح المالية الذين تم إدماجهم بهذا السلك وفقا للفصل السابق للسنوات التي سيقع أخذها بعين الاعتبار لاحقا لتصفية جراية التقاعد أو عند الاقتضاء جراية الشيخوخة طبقا للقانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 والمتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي.
- كما تمت تسوية وضعيتهم إزاء الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية حيث تحملت الإدارة كافة المساهمات المستوجبة التي بلغت حوالي 10 ميلون دينار (تحمّلت الإدارة مساهمات المشغل وعدل الخزينة بالنسبة للفترات السابقة للإدماج).
- إضافة الى أنه تم تمتيعهم على غرار بقية الموظفين بأجر شهري قار يتضمن كذلك المنح التالية:

- منحة الأعباء الخاصة بعدول الخزينة التي توافق منحة التصرف والتنفيذ بالنسبة لموظفي سلك أعوان المالية.

- المنحة الكيلومترية ومنحة الإنتاج على غرار بقية الموظفين.

- منحة التوجه المقدرة بـ 200 وكذلك:

- منحة خاصة تسمّى " منحة التبليغ والإجراءات" يحتسب مقدارها استنادا لطبيعة وعدد الاعلامات أو الأعمال التنفيذية التي يقوم بها عدول الخزينة وتصرف كلّ سداسية بمبلغ أقصاه 1800 دينارا.

- منحة المراقبة والاستخلاص التي تصرف لهم سنويا على غرار جميع أعوان وزارة المالية دون استثناء.

ويكفي التدليل على أهمية الإجراءات المتخذة لفائدة هؤلاء، أنّ تأجيرهم أصبح يعادل تقريبا ما يتقاضاه نظرائهم من ذوي الرتب الموازية لإطارات وأعوان وزارة المالية.

2. في عدم تمتيع عدول الخزينة بمنحة الإخلالات:

تجدر الإشارة في هذا الإطار أنّ تأجير عدول الخزينة يتم باعتماد الأمر عدد 3801 لسنة 2013 المؤرخ في 25 سبتمبر 2013 المتعلق بضبط نظام تأجير الاعوان التابعين لسلك عدول الخزينة بوزارة المالية والذي متّع المعنيين علاوة على الأجر الأساسي بالمنح التالية:

- منحة المراقبة والإستخلاص المخولة لأعوان وزارة المالية،
- منحة الأعباء الخاصة بعدول الخزينة،

- منحة كيلومترية،
- منحة التبليغ والإجراءات،
- منحة التوجه،
- منحة الإنتاج.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ الفصل الأول من الأمر عدد 1365 لسنة 2014 المؤرخ في 02 ماي 2014 قد استثنى عدول الخزينة صراحة من منحة الإخلالات باعتبار المنح الخاصة التي يتقاضونها زيادة عن نظرائهم من الرتب الأخرى بوزارة المالية والمتمثلة في المنحة الخاصة بالتوجه ومنحة الإجراءات والتبليغ بصرف النظر عن المنح المشتركة الأخرى.

3. في عدم تفعيل الترقيات:

تجدر الإشارة إلى أنه خلال سنة 2024 تم فتح مناظرتين داخليتين بالملفات للترقية إلى رتبة عدل خزينة أول رتبة عدل خزينة مركزي بعنوان سنة 2023 وقد حدّدت عدد الخطط المراد تسديدها بـ 96 بالنسبة لعدل خزينة أول و 95 عدل خزينة مركزي وفي القريب سيتم التصريح بالنتائج من قبل الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية بوزارة المالية.

❖ <u>فتح الترقيات لعدل خزينة رئيس</u>: تم برمجة 112 خطة للترقية إلى عدل خزينة رئيس بقانون المالية لسنة 2024 الملاحظ أنّه تمّ مع إحالة مشروع قرار كيفية تنظيم المناظرة المذكورة إلى رئاسة الحكومة.

❖ <u>فتح مراحل التكوين بالمدرسة الوطنية للمالية</u>: وفقا لما سبق بيانه فإنّ آلية الترقية لعدول الخزينة تتم حاليا بإعتماد المناظرات الداخلية بالملفات. أمّا من حيث فتح آلية الترقية عبر مواكبة مراحل التكوين بالمدرسة الوطنية للمالية فإنّ ذلك يبقى رهين تنقيح الأمر عدد 1359 لسنة 2006 المؤرخ في 15 ماي 2006 والمتعلق بتنظيم مناظرات الدخول وضبط مراحل التكوين بالمدرسة الوطنية للمالية. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب عماد الدين السديري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

<u>الموضوع</u>: تذكير

المرجع: ردكم على مراسلتنا بتاريخ 07 أكتوبر تحت عدد ص-2024-08-19610-0000044.

وبعد، اعتمادا على المراسلة الواردة علينا بتاريخ 07 أكتوبر 2024 حول إحداث فروع بنكية في بعض الولايات.

فإن الإدارة الجهوية لبنك الإسكان بجندوبة، قامت بمساعي أولية من أجل تركيز فرع للمؤسسة البنكية BH بمعتمدية نبر من ولاية الكاف إلا أنّ هاته المساعي قد تعطلت.

لذا، نرجو من مقامكم الكريم التدخل لدى المصالح البنكية المعنية من أجل التسريع في إحداث هذا المرفق.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

<u>الموضوع</u>: حول سؤال كتابي تقدم به نائب بمجلس نواب الشعب.

<u>المرجع</u>: مكتوبكم الوارد على وزارة المالية تحت عدد و-2025-08-2100-609 000 بتاريخ 17 جانفي2025

<u>المصاحيب</u> : مكتوب BH بنك الوارد على وزارة المالية تحت عدد و -2025-08-2100- 1507 000 بتاريخ 10 فيفري 2025 .

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع حول سؤال كتابي تقدم به النائب بمجلس نواب الشعب، السيد عماد الدين السديري، بخصوص إحداث فرع بنكي بمعتمدية نبر من ولاية الكاف، أتشرف بموافاتكم طي هذا بردّ BH بنك في الغرض.

من المدير العام بالنيابة لـ BH بنك

إلى السيدة وزيرة المالية

<u>الموضوع</u>: حول إحداث فرع بنكي بكل من معتمدية نبر ولاية الكاف ومنطقة عميرة الفحول بمعتمدية مكنين

<u>المرجع</u>: مراسلة السيدة وزيرة المالية بتاريخ 9 جانفي 2025 و 28جانفي 2025

وبعد وتبعا للمراسلات المذكورة أعلاه، أتشرف بإعلامكم أن البنك وفي إطار حرصه على تقريب خدماته والمساهمة الفعلية في المجهود الوطني للإدماج المالي والبنكي قام بدراسات جدوى في عديد الجهات أفضت إلى تحديد برنامجه لتدعيم شبكة الفروع والموزعات الآلية للبنك لسنة 2025، وقد وقع الإختيار على منطقة تالة من ولاية القصرين وغنوش من ولاية قابس لإفتتاح فروع بنكية بها مع تدعيم منطقة تونس الكبرى بفرع جديد بولاية أريانة .

لذا وبالنظر لقدرة البنك على تطوير شبكة الفروع ومراكز الأعمال يتعذر علينا إدراج المناطق المقترحة في برنامج إحداث الفروع لسنة 2025 ونتعهد بوضع هاته المناطق في قائمة المقترحات لسنة 2026.

نشكر لكم تفهمكم وتعاونكم. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب الطيب الطالبي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

<u>الموضوع</u>: حول الوضع في مصنع التبغ بالقيروان تشوبه عدة تجاوزات ونقائص.

نحيط السيدة وزيرة المالية علما بالتجاوزات الموجودة بمصنع التبغ بالقيروان، حيث تم إعلامنا بوجود كميات هامة من الدخان الفاسد من نوع " كريستال " يقدّر بـ 13 ألف علبة نتيجة غياب المتابعة وعدم المداواة.

كما تم ملاحظة تسوس المادة الأولية التي يتم توريدها بالعملة الصعبة لصناعة التبغ لنفس السبب: الإهمال وعدم المداواة.

كما نعلمكم أن السيد مدير المصنع يقوم بهرسلة العملة والإطارات حسب مزاجه: نقل تعسفية لأماكن العمل دون موجب وفي غير الاختصاص.

أحطناكم علما بكل ما يدور في مصنع التبغ للتثبت وأخذ الإجراءات القانونية اللازمة. والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول سؤال كتابي.

المراجع: - إحالتكم عدد 96 المؤرخة 09 جانفي 2025 المضمنة بمكتب الضبط المركزي لوزارة المالية تحت عدد 357 بتاريخ 13 جانفي 2025 . - مكتوب مصنع التبغ بالقيروان عدد 38 بتاريخ 10 فيفري 2025 المضمن بمكتب الضبط المركزي لوزارة المالية تحت عدد 1556 بتاريخ 11 فيفري 2025

المصاحيب: نسخة من مكتوب مصنع التبغ بالقيروان.

تبعا للسؤال الكتابي الصادر عن نائب الشعب السيد الطيب الطالبي بخصوص مصنع التبغ بالقيروان، يشرفني أن أرفق إليكم طي هذا للتفضل بالإطلاع، نسخة من مكتوب مصنع التبغ بالقيروان المتضمن لعناصر الإجابة. والسلام

من مصنع التبغ بالقيروان

الى عناية السيدة وزير المالية

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي لنائب شعب بخصوص مصنع التبغ بالقيروان تاريخ التسجيل 10 فيفري 2025

المرجع - :مكتوبكم عدد ص - مكتوبكم عدد ص-2025-08-0000030-21000 الوارد على مكتب ضبط المصنع بتاريخ 28 جانفي 2025

تحية وبعد جوابا على السؤال الكتابي للسيد نائب الشعب الوارد ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، اسمحوا لي بموافاتكم بما يلي :

1- بالنسبة لوجود كميات هامة من السجائر من نوع " كريستال " الفاسدة وتسوس المادة الأولية نتيجة عدم المداواة:

لقد أفاد السيد النائب بإعلامه بوجود كميات هامة من الديخان الفاسد من نوع " كريستال " تقدر بـ13 ألف علبة إضافة إلى تسوس المادة الأولية نتيجة غياب المتابعة وعدم المداواة نفيدكم في هذا الصدد بما يلي :

- يقوم المصنع بالمداواة والمتابعة بصفة دائمة للمواد الأولية والمنتوجات وهذه العملية تقوم على أسس علمية، وبناء على مؤشرات تقنية دقيقة .وبالإضافة إلى المداواة الدورية يعتمد المصنع على أدوات خاصة مثل " Pieges à Pheromone التي تكشف وجود حشرة التبغ وتتابع انتشاره بصفة دقيقة والتي تمكن من " التنبه المبكر والتدخل الفوري .كما يستعمل " "Plaquettes Deguesch للمداواة وهي وسيلة ناجعة .
- عملية المداواة تتم بعد إعلام كافة الأطراف المتداخلة وبحضور ممثل عن وزارة الفلاحة .
- تقارير الجودة اليومية والشهرية والسنوية المنجزة سواء في ورشات الصنع أو في مغازة المنتوج النهائي تؤكد سلامة كافة المنتوجات المصنعة والموردة ومطابقتها للمواصفات المطلوبة .

2.بالنسبة لهرسلة العملة والإطارات والنقل التعسفية

حيث بلغ إلى علم السيد النائب أن المدير العام لمصنع التبغ بالقيروان يقوم بهرسلة العملة والإطارات حسب مزاجه ويصدر نقل تعسفية لأماكن العمل دون موجب وفي غير الاختصاص، نفيد عنايتكم في هذا الخصوص أن مصنع التبغ بالقيروان هو مؤسسة اقتصادية يكتسي عامل الانضباط فيه أهمية بالغة للحفاظ على معدل الإنتاج .ولم تقع نقلة الأعوان أو الإطارات إلا لمصلحة العمل والمعيار الوحيد المعتمد داخل المصنع هو تناسب كفاءة المعني مع مكان عمله كما يقع في بعض الأحيان تغيير مكان عمل بعض الأعوان من ورشة إلى أخرى لتنمية مهاراتهم التقنية وتمكينهم من اكتساب كفاءة العمل على أكثر من آلة وتجنب احتكار المعرفة والخبرة .وقد أثر ذلك إيجابيا على المردودية الإنتاجية للمصنع حيث قفز معدل الانتاج الشهري من حوالي 11 مليون علبة خلال سنة 2022 إلى ما يناهز 23 مليون علبة خلال سنة . 2024 وهذه القفزة النوعية في الإنتاج قد تم تحقيقها رغم تقادم الآلات والنقص المتزايد في عدد الأعوان والتي لم تكن لتحقق لولا زرع ثقافة العمل والمثابرة .وهو ما يؤكد أن النقل التي تم إعتبارها تعسفية وحسب المزاج لم تكن كذلك على الإطلاق .بل كانت هادفة وتحكمها مصلحة العمل .

وفي الختام نفيد عنايتكم أن معدلات الإنتاج وطرق وأساليب العمل والعناية بالورشات والمنتوج ترقى إلى المقاييس العالمية التي تعتمدها أكبر المصانع المختصة في انتاج السجائر وتؤكد هذه النتائج الباهرة حسن التدبير والتصرف المعتمد من طرف إدارة المصنع وتعكس سلامة توجهاتها نحو مزيد الرقي بهذه المؤسسة. وهذه مفخرة لإطارات وأعوان مصنع التبغ بالقيروان .

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب فيصل الصغيّر

الموضوع: حول تاريخ انطلاق عمل دار الخدمات الرقمية ببلدية قلعة الاندلس.

تحية وبعد،

في إطار الاهتمام بالشأن العام بمعتمدية قلعة الاندلس ومتابعة مشروع إحداث دار الخدمات الرقمية المدرج ضمن برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الادارية Govtech، تنفيذا لمقتضيات اتفاقية مشروع تطوير دور الخدمات وتعميمها المبرمة بتونس في 31 مارس 2022 والاتفاقية المشتركة لتفويض إسداء الخدمات من الهياكل العمومية المزودة إلى الهياكل المسدية للخدمات المجمعة في إطار تركيز دور الخدمات الرقمية المبرمة بتاريخ 17 جوان 2022.

وعملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالسؤال التالي.

- متى سيتم انطلاق العمل بدار الخدمات الرقمية ببلدية قلعة الاندلس؟

وفي انتظار ما ستشيرون به، تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير. والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد فيصل الصغير.

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 14 جانفي 2025.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة على السؤال الكتابي الذي توجه به السيد فيصل الصغير، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول " تاريخ انطلاق العمل بدار الخدمات الرقمية ببلدية قلعة الأندلس".

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعني بها.

إجابة على سؤال كتابي من النائب بمجلس نواب الشعب السيد فيصل الصغير

حول افتتاح دار الخدمات الرقمية ببلدية قلعة الأندلس من ولاية أريانة

السؤال حول: تاريخ انطلاق العمل بدار الخدمات الرقمية ببلدية قلعة الأندلس. "

إجابة على السؤال الكتابي من النائب المحترم السيد فيصل الصغير حول تاريخ افتتاح دار الخدمات الرقمية ببلدية قلعة الأندلس، أتشرف بإعلامكم أنه يتم حاليا العمل على استكمال الأعمال التحضيرية المتعلقة بتركيز 34 دار خدمات رقمية (موزّعة على 21 ولاية) والمتمثلة في الانتهاء من تطوير واختبار التطبيقة المعلوماتية الموحدة للمشروع والإعداد لانطلاق عملية تسليم التجهيزات الإعلامية والكهربائية والأثاث المكتبي لفائدة دور الخدمات الرقمية إضافة إلى الإسراع في عملية الربط بالشبكة الإدارية المندمجة RNIA والربط بالأنترنات عبر شبكة الألياف البصرية لعدد من المقرات.

وسيتم إثر ذلك الانطلاق في عملية افتتاح المقرات وإتاحة دخولها حيز الاستغلال بصفة تدريجية على دفعات حسب درجة الجاهزية حيث تم ضبط دفعة أولى تتضمن 8 مقرات سيتم افتتاحها بداية من شهر أفريل 2025 على أن يتم استكمال الدفعة الثانية انطلاقا من جوان 2025.

بالنسبة لمقر دار الخدمات الرقمية ببلدية قلعة الأندلس بولاية أريانة، نعلمكم أنه قد تم إدراجها ضمن الدفعة الثانية حيث من المزمع افتتاحها خلال شهر جوان 2025 وذلك نظرا لأن المقر غير مرتبط حاليا بالشبكة الإدارية المندمجة RNIA وبالأنترنات عالية التدفق عبر الألياف البصرية حيث يتم التنسيق حاليا مع شركة اتصالات تونس ومع المركز الوطني للإعلامية بهدف الانطلاق في عملية ربط المقرات المعنية في أفضل الآجال. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبين محمد بن رزيق شعباني وعمار عيدودي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي نتقدم الى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: تقديم ايضاحات حول برنامج المؤسسة لدعم المولود الاعلامي الجديد بالجهة وهو الاذاعة المحلية بالقصرين

منذ إحداث إذاعة القصرين في فيفري 2020 كمؤسسة إعلامية تابعة لباقة الإذاعة التونسية استبشر أهالي ولاية القصرين بهذا المكسب الذي يعزز دور إعلام القرب لخدمة التنمية بالجهة ولتبليغ صوت المواطن وتربيته على وسائل الإعلام.. غير أن هذا المشروع ظل على حال إحداثه منذ أكثر من خمس سنوات مفتقدا للإمكانات التقنية والبشرية والقرارات الترتيبية التي حالت دون تقدمه كوسيلة إعلام عمومية قادرة على الريادة والافادة وعلى الوصول إلى أكثر عدد ممكن من المستمعين دافعي الضرائب رغم الوعود الكثيرة والزيارات الرسمية المتتالية..

- متى يتم تعزيز الفريق العامل بالإذاعة والمتكون من ثلاثة صحفيين فقط وغياب تام للتقنيين والإداريين؟
- متى يتم القطع مع أشكال التشغيل الهش تنفيذا لقرارات رئيس الجمهورية وتسوية وضعية الصحفيين المتعاونين مع الإذاعة منذ أربعة سنوات؟
- ما هو برنامج الإذاعة التونسية لدعم إذاعة القصرين تقنيا ومتى يتم توسيع مجال بثها ليشمل كل معتمديات الولاية عوضا عن القصرين المدينة فقط؟
- هل فكرت الإدارة في نقل الإذاعة لمقر جديد يستجيب لخصوصيات ذوي الإحتياجات الخاصة المحرومين من الحضور في الأستوديو المتواجد بالطابق الثالث دون مصعد كهربائي؟ والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائبين محمد بن رزيق شعباني وعمار عيدودي.

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 14 جانفي 2025.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة عن السؤال الكتابي الوارد على رئاسة الحكومة من قبل عضوي مجلس نواب الشعب السيد محمد بن رزيق شعباني والسيد عمار عيدودي، حول برنامج مؤسسة الإذاعة التونسية لدعم المولود الإعلامي الجديد " الإذاعة المحلية بالقصرين"

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعنيين بها.

والسلام

إجابة السيد الرئيس المدير العام

للإذاعة التونسية

الموضوع: بطاقة إجابة حول سؤال كتابي موجه إلى السيد رئيس الحكومة من قبل كلّ من النائب محمد بن رزيق شعباني والنائب عمار

عيدودي بخصوص طلب تقديم إيضاحات حول برنامج مؤسسة الإذاعة التونسية لدعم المولود الإعلامي الجديد " الإذاعة المحلية بالقصرين ".

تحيّة وبعد،

أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية في علاقة بما تم القيام به لدعم " الإذاعة المحلية بالقصرين":

- تم إحداث الإذاعة المحلية بالقصرين بتاريخ 13 فيفري 2020 وهي إذاعة راجعة بالنظر إداريا للإذاعة الجهوية بقفصة.
- انطلق البث اليومي لهذه الإذاعة من الساعة 8.00 صباحا إلى الساعة 9.00 صباحا ومن الساعة 16.00 إلى الساعة 17.00 مساء.

- بداية من شهر جوان 2020 أصبحت الإذاعة تبث من الساعة 9.00 إلى الساعة 12.00
- بداية من شهر فيفري 2021 وإلى غاية اليوم تبث الاذاعة من الساعة 9.00 إلى الساعة 13.00
- قررت رئاسة المؤسسة الحالية تمديد ساعات بث الاذاعة المحلية بالقصرين بساعتين يوميا تزامنا مع شبكة برامج شهر رمضان من 01 مارس 2025 ليصبح البث على امتداد سبع ساعات دون انقطاع من الساعة 8.00 إلى الساعة الثالثة بعد الظهر.
- تتكوّن الإذاعة من 3 صحفيين مترسمين راجعين بالنظر اداريا للإذاعة الجهوية بقفصة و2 صحفيين متعاونين بصفة تطوعية.
- في إطار الضغط على النفقات المالية ستسعى مؤسسة الإذاعة التونسية بالتنسيق مع المصالح الجهوية بولاية القصرين إلى توفير مقر رسمي لهذه الإذاعة المحلية يراعي متطلبات أصحاب الاحتياجات الخصوصية عوضا عن المقر الحالي الذي هو على سبيل الكراء وذلك بهدف إتاحة المجال لكل أبناء الجهة من المشاركة في مختلف برامج هذه الإذاعة المحلية التي تجسد مفهوم إذاعة القرب.

وتفضّلوا سيدي رئيس الحكومة بقبول فائق عبارات التقدير والامتنان.

والسلام